

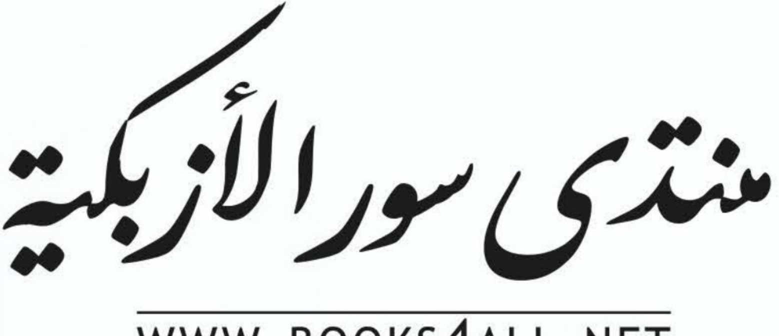
التحولات الديمقراطية في العراق

القيود والفرص

حسنين توفيق إبراهيم
عبدالجبار أحمد عبدالله

الناشر مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥

دراسات عراقية ٣


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

التحولات الديمقراطية في العراق

- القيود والفرص -

حسنين توفيق إبراهيم

عبدالجبار أحمد عبدالله

مركز الخليج للأبحاث

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذه الورقة البحثيه ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته ايماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مجلس الإدارة
مركز الخليج للأبحاث

دراسات عراقية

سلسلة محكمة، تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

الهيئة العلمية الاستشارية

المحتويات

الدراسة الاولى

معوقات التحول الديمقراطي في عراق مابعد صدام

الدراسة الثانية

واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق

الدراسة الأولى

معوقات التحول الديمقراطي في عراق ما بعد صدام *

حسنين توفيق إبراهيم

---

* تم الانتهاء من إعداد هذه الدراسة خلال الأسبوع الأول من نوفمبر عام ٢٠٠٤.

مقدمة:

لقد طرحت الإدارة الأمريكية ثلاث ذرائع أساسية لتبرير الحرب على العراق، التي جرت في مارس / أبريل ٢٠٠٣، وانتهت بإطاحة نظام صدام ، ووقوع العراق في حالة من الفوضى وانعدام الأمن يصعب التكهن بنهايتها في الوقت الراهن. أولى هذه الذرائع، هي امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، حيث راح بعض المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين يؤكدون أنهم يعرفون مواقع هذه الأسلحة على وجه التحديد. وثانيتها، وجود علاقة بين نظام صدام وتنظيم القاعدةوثالثتها، إقامة نظام ديمقراطي في العراق على أنقاض نظام صدام بحيث يصبح نموذجاً للديمقراطية في المنطقة ويؤثر فيها حسب نظرية الدومينو. وقد سقطت الذريعتان الأولى والثانية بعد أن ثبت عدم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وعدم وجود أي صلة بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة[١]. وبالتالي لم يبق أمام واشنطن سوى التأكيد على ذريعة بناء عراق ديمقراطي، يكون قاطرة للتغيير السياسي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

---

١ – هناك تقارير ودراسات مهمة أكدت ذلك. ففي يونيو ٢٠٠٣ شكل الكونجرس الأمريكي فريقاً من مفتشي وخبراء الأسلحة برئاسة ديفيد كاي، وقدّم الفريق تقريراً أولياً في يناير ٢٠٠٤ أشار فيه إلى عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وبسبب الجدل الذي أُثير حول التقرير قدم كاي استقالته وتولى رئاسة الفريق تشارلز دولفر. و قبيل موعد الانتخابات الأمريكية بفترة وجيزة أصدر دولفر تقريره، الذي أكد فيه عدم امتلاك العراق لأي برامج لأسلحة الدمار الشامل. ولذا لم يكن هناك من بديل أمام المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين في نهاية المطاف سوى التسليم بخطأ المعلومات الاستخباراتية بشأن أسلحة الدمار العراقية. وانظر كذلك:
Bob Woodward, Plan of Attack (New York: Simon&Schuster, 2004).

والمعضلة الكبرى للسياسة الأمريكية بشأن الحديث عن بناء نظام ديمقراطي في العراق، ونشر الديمقراطية في الوطن العربي بصفة عامة، تتمثل في افتقارها إلى المصداقية[٢]، حيث إن لواشنطن سجلاً طويلاً في دعم ومساندة نظم تسلطية واستبدادية في المنطقة، بما في ذلك نظام صدام حسين نفسه، طالما كانت هذه النظم تتفق مع مصالحها وتوجهاتها، أي أن سياستها بشأن قضية الديمقراطية في المنطقة قامت على أساس التضحية بالمبادئ الديمقراطية من أجل المصالح. وهي تؤيد إسرائيل بشكل مطلق، وتقدم المسوغات والمبررات لممارساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني بكل ما يمثله ذلك من تجاهل لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن الدولة التي ترفع شعارات تحقيق الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي تتجاهل أبسط مبادئ الديمقراطية على صعيد التعامل الدولي؛ حيث تقوم سياستها الخارجية في ظل تمدد نفوذ المحافظين الجدد في مراكز القرار في واشنطن على نزعة إمبراطورية تستند في الأساس إلى استخدام القوة على نطاق واسع، وتوجيه الضربات الاستباقية، بما يحقق القضاء على أي تهديدات محتملة في بداياتها، أي قبل أن تتشكل أو تتبلور، ويضمن استمرار تفوق الولايات المتحدة على أي قوى منافسة أو يمكن أن تكون منافسة في المستقبل.

---

٢ - لمزيد من التفاصيل حول تناقضات ومعضلات السياسة الأمريكية بشأن نشر الديمقراطية في المنطقة العربية، انظر على سبيل المثال:

د. حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ١٣٠، ٢٠٠٣).

Marina Ottaway," Promoting Democracy in the Middle East: The Problem of U.S. Credibility," Working Papers, Carnegie Endowment, No.35 (March2003).

وبالنظر إلى حال العراق، فإنه على الرغم من مضي أكثر من عام ونصف العام على إطاحة نظام صدام حسين، إلا أن الأوضاع اتجهت نحو مزيد من التدهور، وذلك نظراً لأن الإدارة الأمريكية لم تعدّ جيداً لمرحلة ما بعد صدام حسين، كما أن سلطات الاحتلال ارتكبت الكثير من الأخطاء التي أسهمت في تفاقم الأوضاع على نحو ما سيأتي ذكره، ثم جاءت فضيحة تعذيب المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب على أيدي القوات الأمريكية لتحدث صدمة على الصعيد العالمي، حيث إن الذين جاءوا رافعين شعارات تحرير العراق، وتخليص الشعب العراقي من ممارسات نظام صدام حسين، وبناء ديمقراطية مزدهرة في هذا البلد قد انخرطوا في ممارسات تتنافى مع أبسط المبادئ الإنسانية. ومع التسليم بأن هناك أسباباً بنيوية عراقية تعرقل إمكان تحول ديمقراطي سريع في العراق، إلا أن سياسات سلطات الاحتلال أوجدت بعض المشكلات والتحديات التي تشكل معوقات جديدة بهذا الخصوص.

وفي ضوء ما سبق فإن المقولة الرئيسية التي تناقشها هذه الدراسة مفادها أنه إذا لم يكن من المستحيل إنجاز تحول ديمقراطي في العراق، إلا أن هذه العملية صعبة جداً ومعقدة، وستستغرق فترة طويلة نسبياً من الزمن، بل إنه ليس من قبيل المبالغة القول إن العراق هو من أصعب حالات التحول في الوطن العربي، إن لم يكن أصعبها على الإطلاق. ولذلك فإن الهدف هنا هو رصد وتحليل أهم معوقات التحول الديمقراطي في هذا البلد، والتعرف إلى خلفياتها وأبعادها، وطبيعة تأثيراتها في عملية الدمقرطة. وحتى بافتراض السيطرة على الوضع الأمني في العراق وإجراء الانتخابات في موعدها (يناير ٢٠٠٥)، فإن ذلك قد يسهل عملية الانتقال إلى الديمقراطية، لكن لايعنى بحال من الأحوال أن العراق سيشهد نظاماً ديمقراطياً مستقراً خلال المستقبل القريب حيث إن هناك مشكلات بنيوية، أي مرتبطة بطبيعة وخصوصية

المجتمع العراقي من حيث خبرته التاريخية على الصعيد السياسي، وتركيبته الاجتماعية، وثقافته السياسية...الخ، لها تأثيراتها السلبية القائمة والمحتملة على هذا التحول، والأرجح أن معالجتها سوف تستغرق بعض الوقت.

ومن ناحية أخرى، فإن استخدام القوة على نطاق واسع من قبل القوات الأمريكية وقوات الشرطة والجيش العراقيين بغرض تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات في موعدها (يناير ٢٠٠٥) يمكن أن يكون على حساب العملية الديمقراطية ذاتها، فاجتياح بعض المدن في محيط المثلث السني قد يؤدى إلى إضعاف عملية المقاومة، لكنه لن يقضى عليها طالما استمر الوجود العسكري الأمريكي على أرض العراق، والذي ينظر إليه كثير من العراقيين على أنه وجود احتلالي حتى وإن كان في إطار القوة متعددة الجنسيات، كما أن هذا التوجه لن يضمن مشاركة سنيّة واسعة في الانتخابات، لأن الاجتياحات وما يترتب عليها من حمامات دم ومأس في صفوف المدنيين قد تدفع قطاعات كبيرة من السنّة إلى مقاطعة الانتخابات. وسواء قاطع السنّة الانتخابات أو جرى استثناء المناطق السنيّة من الاستحقاق الانتخابي فإن ذلك سيجعلها انتخابات ناقصة أو فاقدة الشرعية، الأمر الذي سينسحب على كل ما يترتب عليها من آثار وترتيبات سياسية ومؤسسية. وفي هذه الحالة سوف تصبح الانتخابات جزءاً من المشكلة وليست مدخلاً للحل، بل إنها قد تكون مقدمة لحرب أهلية تنتهي بتفكك الدولة العراقية ذاتها.

وفي ضوء ماسبق سوف تعرض الدراسة لعدد من معوقات التحول الديمقراطي في العراق. ومع التسليم الكامل بأن بعض هذه المعوقات متداخلة مع معوقات أخرى، إلا أنه تم تناول كل منها على حدة بغرض التعمق بعض الشيء في عملية التحليل والتفسير.

أولاً: معضلة بناء نظام ديمقراطي في ظل وجود احتلال فعلي وليس (رسمياً) للعراق

على الرغم من أن احتلال العراق قد انتهى رسميا بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ في الثامن من يونيو عام ٢٠٠٤، وما تلا ذلك من نقل للسلطة لحكومة عراقية مؤقتة في الثامن والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٤، إلا أن هذا الاحتلال لا يزال مستمراً من الناحية الفعلية في نظر كثير من العراقيين، وذلك في ظل وجود أكثر من مائة وثلاثين ألف جندي أمريكي ضمن القوة متعددة الجنسيات على أرض العراق، فضلاً عن الدور الكبير الذي تقوم به السفارة الأمريكية في بغداد، خصوصاً أنها أكبر سفارة أمريكية في الخارج. ولا أحد يستطيع أن يجزم على وجه التحديد متى يمكن أن تنسحب القوات الأمريكية من العراق؟، وبخاصة في ظل إعادة انتخاب الرئيس بوش لولاية ثانية، وهو الذي ردد كثيرا عبارة أن القوات الأمريكية سوف تغادر العراق عندما تنتهي من مهمتها، ولكن تحديد طبيعة هذه المهمة ونهايتها يظل رهناً بتقدير الإدارة الأمريكية.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة تجد نفسها في ورطة حقيقية في العراق في الوقت الراهن، فليس في وسعها الانسحاب تحت ضغط عامل المقاومة؛ لأن ذلك سيعدّ هزيمة للاستراتيجية الأمريكية القائمة على النزعة الإمبراطورية والضربات الاستباقية والتفوق العسكري المطلق، كما أن استمرارها في العراق هو بثمن مالي وبشري كبير، وبخاصة في حال استمرت المقاومة، فحتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه السطور (الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠٠٤) تجاوز عدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية (ألف ومائة) قتيل، خلاف عدد الجرحى الذي تتعمد السلطات الأمريكية عدم الإفصاح عنه، كما أن تكلفة

الحرب منذ مارس ٢٠٠٣ تجاوزت حسب بعض التقديرات المتحفظة المائة وعشرين مليار دولار. وخلال الحملة الانتخابية أكد الرئيس بوش أنه في حال إعادة انتخابه سوف يطلب من الكونجرس في مطلع العام المقبل تخصيص (سبعين) مليار دولار لتمويل العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق، وهو ما يمكن أن يرفع كلفة الحرب إلى (مائتين وخمسة وخمسين) مليار دولار.

وبغض النظر عن مدى دقة الأرقام سالفة الذكر، فإن التكلفة المالية للحرب على العراق مرتفعة بكل المقاييس، بخاصة في ظل تواضع عائدات النفط العراقي، وصعوبة التعويل عليها في تمويل عمليات إعادة بناء الأجهزة والمؤسسات الأمنية العراقية وإعادة الإعمار. ولذلك تتحرك واشنطن جاهدة من أجل تسريع عملية تشكيل مؤسسات أمنية عراقية (جيش وشرطة ومخابرات وحرس حدود... الخ) على أمل أن تتحمل المسؤولية الأكبر في تحقيق الأمن ومواجهة ما تسميه واشنطن " قوى التمرد والإرهاب "، فضلا عن إطلاق العملية السياسية بإجراء الانتخابات في موعدها (يناير ٢٠٠٥) بما يمكن أن يخفف من استهداف القوات الأمريكية في العراق.

وبغض النظر عن فرصة نجاح هذا السيناريو، فالمرجّح أن الوجود العسكري الأمريكي سوف يستمر في العراق لفترة من الزمن، فالحالة العراقية تشكل تحديا للهيبة الأمريكية على الصعيد العالمي، ومن المرجّح أن هذا الوجود الأمريكي سوف يغذي المقاومة العراقية، كما سيجعل من العراق إحدى ساحات المواجهة بين واشنطن وتنظيم القاعدة والتنظيمات الأخرى المرتبطة به أو التي تتبنى نهجه، خصوصاً وأن تعثر أو بطء جهود عملية إعادة بناء أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها يشجعان على انتعاش مثل هذه التنظيمات. وفي ظل هذه الظروف سوف يكون من الصعب اتخاذ خطوات جدية على طريق التحول الديمقراطي الحقيقي، خصوصاً وأن واشنطن حريصة على تهيئة الأوضاع

بحيث تسمح بقيام نظام موال لها في بغداد يضمن مصالحها في النفط العراقي، والقواعد العسكرية الدائمة، وينخرط في تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ولكن بافتراض انسحاب القوات الأمريكية من العراق في ظل ترتيبات معينة قد تمثّل مخرجاً لواشنطن، فهل هذا يعنى أن التحول الديمقراطي سوف يصبح مضموناً في هذه الحالة؟، إن الإجابة عن هذا السؤال تتوقف على عوامل عديدة، في مقدمتها نجاح القوى العراقية الرئيسية في التوافق على صيغة سياسية ديمقراطية تستوعب الجميع ولا تقصى أحداً، بما في ذلك البعثيون السابقون الذين لم يثبت تورطهم في أي جرائم، فضلاً عن اتفاقها على برنامج محدد للانتقال إلى هذه الصيغة، بما يقطع الطريق أمام أي خلافات أو صراعات تتعلق بتقاسم الثروة والسلطة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية قد تفضي إلى تفكك الدولة العراقية ذاتها.

ثانياً: إشكالية التزامن بين عمليتي بناء الدولة وبناء الديمقراطية

لقد تمثلت واحدة من أكبر الخطايا التي ارتكبتها سلطات الاحتلال في العراق في تفكيك الدولة العراقية وحل أجهزتها ومؤسساتها وفي مقدمتها الجيش والشرطة وعدد من الوزارات، كما تركت الكثير من المؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى عرضة للسلب والنهب خلال الفترة الأولى للاحتلال، مما أوجد حالة من انعدام الدولة في العراق، خصوصاً وأن سلطات الاحتلال لم تنجح في خلق أجهزة ومؤسسات بديلة وفاعلة تسد حالة الفراغ السياسي والمؤسسي والأمني[٣]. ومن هذا المنطلق فإن إعادة بناء أجهزة الدولة

٣- لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:
Larry Diamond,"What Went Wrong in Iraq," Foreign Affairs (September/October2004); Judith S.Yaphe,"War and Occupation in Iraq:

ومؤسساتها تعتبر من المتطلبات الرئيسية لتأسيس الديمقراطية، حيث يصعب تحقيق تقدم على طريق التحول الديمقراطي وعملية إعادة الإعمار الاقتصادي والثقافي من دون وجود أجهزة ومؤسسات دولة فاعلة تشكل الإطار الذي تجرى فيه عملية التحول الديمقراطي.

ومن المؤكد أن عملية إعادة بناء الدولة في العراق ليست باليسيرة، خصوصاً وأن محاولات بناء بعض المؤسسات خلال العام الأول للاحتلال لم تكن مشجعة على الإطلاق. ولعل خبرة بناء الشرطة والجيش العراقيين تقدم نموذجاً صارخاً لذلك، خصوصاً وأن الجيش والشرطة هما المؤسستان الرئيسيتان اللتان تمكنان الدولة من القيام بأهم واجباتها في حفظ الأمن والاستقرار، واحتكار حق الاستخدام المشروع للعنف في إطار الدستور والقانون.

والتحدي الأكبر الذي يواجه العراقيين في الوقت الراهن بشأن موضوع الدولة لا يتمثل في عملية بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها فحسب، ولكن في إعادة تأسيس مفهوم الدولة في وجدانهم وثقافتهم السياسية، بحيث تستقطب الولاء الأسمى للمواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعشائرية والعرقية والدينية، بمعنى أن تكتسب الدولة ومؤسساتها الشرعية التي تجعلها بمثابة الإطار السياسي والمؤسسي والقانوني الذي يشمل الجميع، ضمن هوية وطنية عراقية تضم في إطارها هويات فرعية، لكن من دون أن تمثل أي منها بديلاً لها، وضمن مفهوم واحد للمواطنة العراقية التي تستند إلى منظومة من الحقوق

What Went Right? What could go Wrong," Middle East Journal, Vol.57, No.3 (Summer2003).

والواجبات التي تشمل جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن انتمـــاءاتهم العرقية والطائفية والدينية.

ثالثاً: تدهور الأوضاع الأمنية

على الرغم من استمرار وجود أكثر من مائـــة وثلاثـــين ألـــف جنـــدي أمريكي في العراق بعد نقل السلطة لحكومة عراقية مؤقتة في الثامن والعشرين من يونيو ٢٠٠٤، إلا أن الأوضاع الأمنية في البلاد ازدادت تـــدهوراً خـــلال الآونة الأخيرة بل ووصلت إلى حد الانفلات الأمني، وهو ما يتجلى بوضـــوح في أعداد القتلى والجرحى وحجم التدمير والتخريب الناجم عن العمليات التـــي تقوم بها القوات الأمريكية، وتلك التي تقوم بها القوى التي تســـتهدف الوجـــود الأجنبي والجيش والشرطة العراقيين، ناهيك عن ظاهرة خطف وإعدام الأجانب التي انتشرت في العراق بشكل كبير، وكذلك عمليات التفجير التـــي تســـتهدف أنابيب ومنشآت النفط. وهكذا يبدو الأمر وكأنه تم تعويض غيـــاب الـــدكتاتور بحالة من الفوضى وانعدام الأمن، خصوصاً وأن ممارسات سلطات الاحتلال قد أسهمت في تغذية هذه الحالة.

ومن المعروف أن القوى والجماعات التي تمارس المقاومة في العراق متعددة من حيث انتماءاتها وتوجهاتها وأهدافها، حيث إنها تضـــم طيفـــاً مـــن جماعات وعناصر من الإسلاميين، الســـنة والشـــيعة، والقـــوميين والبعثيـــين السابقين، فضلاً عن بعض المقاتلين الأجانب الذين توافدوا على العراق، كمـــا تضم مواطنين عراقيين عاديين انخرطوا في أعمال المقاومة كرد فعـــل علـــى ممارسات القوات الأمريكية وما تقوم به من عمليات عشوائية تصيب في كثير من الأحيان مواطنين أبرياء، ناهيك عن عمليات إذلال وإهانة العراقيين والتـــي تقف مآسي سجن أبو غريب شاهداً عليها، والقاسم المشترك بين كل هذه الفئات

هو رفض الاحتلال واستخدام القوة ــ بأشكال مختلفة ــ ضده. كما أن هنـــاك عناصر وجماعات تمارس الإرهاب وأعمال الجريمة المنظمة في العراق. ولكن في جميع الحالات فإن ماحدث ــ ويحدث ــ في العراق يؤكد أن هنـــاك قـــوى وجماعات إسلامية، سنية وشيعية، وغير إسلامية، قادرة على أن تربك القوات الأمريكية، وما حدث في كل من الفلوجة والنجف وكربلاء وغيرها مـــن مـــدن العراق خلال عام ٢٠٠٤ ليس بعيداً عن الأذهان[٤]

وبغض النظر عما يُقال بشأن دور جماعـــة أبـــو مصـــعب الزرقـــاوى المرتبطة بتنظيم القاعدة في العراق، فإن هناك تقارير وشهادات موثّقـــة تؤكـــد وجود مبالغات وتضخيم من قبل الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية المؤقتـــة في تصوير حجم دور العناصر الأجنبية في أعمال المقاومة في العراق، والدليل على ذلك هو قلة عدد الأجانب المعتقلين في السجون العراقية على خلفية الاتهام بالانخراط في المقاومة أو دعمها. ففي مارس ٢٠٠٤ كان إجمالي عدد السجناء المحتجزين لدى القوات الأمريكية في العراق لأسباب أمنية عشرة آلاف سجين، وقد كان من بينهم أقل من مائة وخمسين سجيناً من العرب غير العراقيين[٥]. كما

٤- لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

مثنى حارث الضاري،" المقاومة العراقية،" في: مجموعة من الباحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤).

Steven Metz," Insurgency and Counterinsurgency in Iraq," The Washington Quarterly, Vol.27, No.1 (Winter 2003/2004); Daniel Byman,"Insecuring Iraq," The National Interest, No.76 (Summer2004); Stev Negus," The Insurgency Intensifies,"Middle East Report, No.332 (Fall2004).

٥ – انظر:

Toby Dodge," A Sovereign Iraq?," Survival, Vol.46, No.2 (Autumn2004).

أكدت مجلة "النيوزويك" في عددها الصادر في الثامن عشر من أكتوبر ٢٠٠٤ أن المقاتلين الأجانب يمثلون (ثلاثمائة) فقط من بين الـ (خمسة آلاف) متمرد ــ تعبير التمرد هو الذي يستخدمه الإعلام الأمريكي في وصف أعمال المقاومة في العراق. المحتجزين في السجون العراقية[٦]. وكل ذلك يؤكد أن المقاومة هي فعل عراقي بالأساس، وأن هناك قوى وجماعات عراقية تمثل عصب هذه المقاومة.

ونظراً لتصاعد الهجمات ضد القوات الأمريكية وعجز هذه القوات عن فرض الأمن؛ فقد تحركت الإدارة الأمريكية على أكثر من صعيد لمعالجة هذا الوضع، فلجأت إلى الأمم المتحدة بعد أن كانت قد همشت دورها، بل وتجاهلته عندما ذهبت إلى الحرب من دون غطاء من الشرعية الدولية، كما حثت دولاً عديدة على إرسال قوات للعراق ضمن القوة متعددة الجنسيات، وقامت بتسريع عملية بناء جيش وشرطة عراقيين حتى يتوليا القيام بالمهمة الرئيسية في فرض الأمن والنظام، كما دفعت حلف شمال الأطلنطي للقيام بدور أمني ما في العراق. ولكن المشكلة هنا أن استمرار وجود القوات الأمريكية ــ كقوات احتلال من الناحية العملية ــ في العراق يغذي المقاومة. كما أن بعض الدول التي شاركت في التحالف قامت بسحب قواتها من العراق تحت ضغط تدهور الأوضاع الأمنية، إضافة إلى أنه من السابق لأوانه التعويل على الشرطة والجيش العراقيين في القيام بالدور الرئيسي في حفظ الأمن، وذلك بسبب قلة العدد من ناحية، وضعف عمليات التدريب والتأهيل والتسليح من ناحية ثانية، وتزايد عمليات استهداف عناصر ووحدات الجيش والشرطة من قبل المقاومة

---

٦ – انظر:
Fareed Zakaria," How to Win the Netwar in Iraq," Newsweek (October18, 2004).

من ناحية ثالثة، فضلاً عن عدم اقتناع بعض المجندين بالدخول في مواجهـــات مع مواطنين عراقيين، بل وانضمام بعضهم إلى المقاومة في بعض الأحيان من ناحية رابعة[٧]

وفي ضوء ماسبق يمكن القول: إن الوضع الأمني في العـــراق يشـــكل تحدياً جوهرياً لإمكان تأسيس نظام ديمقراطي، كما يؤثر بالسلب فـــي جهـــود ومحاولات إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي، حيث ينطوي على كثير من المخاطر الأمنية على الشركات ورجال الأعمال الذين ينفذون مشروعات فـــي العراق. ومن هنا فإن استعادة الأمن وتمكن الحكومة العراقية المؤقتة من بســـط سلطتها على الإقليم يشكلان شرطاً ضرورياً لإيجاد بيئة أمنية ملائمة للسير في طريق التحول الديمقراطي. والتحدي الحقيقي هنا هو أن عملية إعـــادة الأمـــن والاستقرار في العراق لا تتوقف على دور المؤسسات والإجـــراءات الأمنيـــة فحسب، ولكنها ترتبط في جانب مهم منها بالاستراتيجية السياسية المطروحـــة لمستقبل النظام السياسي والدولة، وطالما أن هناك جماعـــات رئيســـية داخـــل المجتمع العراقي تشعر بالإقصاء والتهميش في ظل هذه الترتيبات، فإنها ستظل ترفع راية الرفض والتحدي ضدها، أي أن حل المعضلة الأمنية يـــرتهن فـــي جانب مهم منه بمعالجة المشكلة السياسية.

---

٧ – لمزيد من التفاصيل حول عقبات تأسيس جيش وشرطة عراقيين، انظر على سبيل المثال:
Anthony Cordesman, The Critical Role of Iraqi Military, Security, and Police Forces: Necessity, problems, and progress (Washington, DC: CSIS, October7, 2004); Barak A.Salmoni," Iraq's Unready Security Forces: An Interim Assessment," Middle East Review of International Affairs, Vol.8, Issue 3(September2004).

رابعاً: الميليشيات المسلحة

توجد في العراق ميليشيات مسلحة عديدة، من أبرزها قوات البشمركة التابعة للأكراد، وفيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وجيش المهدي التابع لرجل الدين الشاب مقتدى الصدر، وميليشيا المؤتمر الوطني العراقي التابعة لحزب المؤتمر الوطني الذي يترأسه أحمد الجلبي، فضلاً عن العديد من الجماعات والتنظيمات المسلحة الأخرى التي تنخرط في أعمال المقاومة والعنف والإرهاب على الساحة العراقية.

وبصفة عامة، فإن منطق الميليشيات المسلحة يتناقض مع منطق الدولة باعتبارها هي التي تحتكر بحكم التعريف حق الاستخدام الشرعي للعنف، كما يتناقض مع منطق الديمقراطية التي من بين أركانها تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعبر القنوات المؤسسية وبعيداً عن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه. وقد أعلن إياد علاوي رئيس الحكومة العراقية المؤقتة بأن الحكومة اتفقت مع تسعة أحزاب على حل ميليشياتها المسلحة ودمج بعض عناصرها في قوات الجيش والشرطة، ودمج الآخرين في الحياة المدنية مع توفير فرص عمل لهم وهذه الأحزاب هي: الاتحاد الوطني الكردستانى/الحزب الديمقراطي الكردستانى والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية/حزب الدعوة/حزب الله/الحزب العراقي الإسلامي/حركة الوفاق الوطني/المؤتمر الوطني العراقي والحزب الشيوعي[٨] أما بالنسبة إلى جيش المهدي، فقد وافق زعيمه رجل الدين الشاب مقتدى الصدر بعد تسوية أزمة الفلوجة في أغسطس ٢٠٠٤، على الانخراط

---

٨ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

حسام سويلم،" المؤسسات الأمنية الجديدة: المهام والتكوين", الديمقراطية، العدد العاشر (يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٢٠– ١٢٢.

في العملية السياسية من حيث المبدأ. وفي إطار ترتيبات مع الحكومة العراقية المؤقتة شرع جيش المهدي في أكتوبر ٢٠٠٤ بتسليم أسلحته مقابل الحصول على تعويضات مالية وقيام الحكومة بإصلاح الأضرار التي لحقت بمدينة الصدر. وعموما فإن هناك من يشكك في جدية هذه الخطوة ويعتبرها بمثابة عملية جزئية، حيث إن تيار الصدر قد يتجه إلى إخفاء جانب من أسلحته وبخاصة الأسلحة الثقيلة تحسباً للتداعيات والتوازنات المستقبلية، خصوصاً في ظل غياب أو ضعف ثقته بالحكومة العراقية والقوات الأمريكية.

ورغم أن التوجه نحو حل الميليشيات المسلحة هو خطوة إيجابية تخدم عملية التحول الديمقراطي، إلا أن التحدي الحقيقي يتمثل في آليات تنفيذ هذه الخطوة ومدى فاعليتها، بخاصة في ما يتعلق بعملية بناء الجيش والشرطة العراقيين اللذين سيتم دمج عناصر من المليشيات المسلحة فيهما، فضلاً عن حدود قدرة الحكومة على توفير فرص العمل للعناصر المسلحة الأخرى التي سيتم دمجها في الحياة المدنية في وقت يعاني فيه المجتمع العراقي من ارتفاع حاد في معدلات البطالة. ولكن أهم من هذا فإن التوافق بين القوى العراقية الرئيسية على الصيغ السياسية والمؤسسية لشكل النظام السياسي وطبيعة الدولة هو الذي سيدعم عملية حل الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب، وذلك لحساب جيش عراقي موحد وشرطة عراقية موحدة يوفران الأمن والحماية للجميع. أما التعثر في تحقيق هذا الهدف فإنه سيشكل دافعاً للقوى العراقية الرئيسية للاحتفاظ بميليشياتها المسلحة بشكل أو بآخر، باعتبارها ركيزة لتأمين مصالحها السياسية في ظل مجتمع تعددي تتقاسمه الانتماءات العرقية والدينية والطائفية والقبلية.

وثمة مسألة أخرى تتصل بقضية حل الميليشيات المسلحة ويتعين على أي حكومة عراقية مستقبلية التعامل معها؛ وهى المتمثلة في انتشار السلاح على نطاق واسع في المجتمع العراقي. وهذه الظاهرة موجودة منذ عهد صدام حسين

نظراً لكثرة الحروب والمغامرات العسكرية التي خاضها، ولكنها تزايدت في أعقاب إطاحة النظام وتعرض الكثير من مخازن الأسلحة والذخائر للنهب. ومن المعروف أن كثرة السلاح بأيدي المواطنين دونما ضوابط يمكن أن تشكل مصدراً لمشكلة في المستقبل، بخاصة لجهة توظيف السلاح في الصراعات السياسية أو استخدامه في أنشطة تضر بالأمن والاستقرار، على غرار ما حدث ويحدث في دول أخرى مثل اليمن وغيرها.

خامساً: غياب أو ضعف التوافق السياسي بين القوى العراقية الرئيسية على بعض القضايا الجوهرية ذات الصلة بمستقبل الدولة والنظام السياسي

إن الديمقراطية في جانب مهم منها تعني توافق مختلف التكوينات الاجتماعية والقوى والتيارات السياسية والفكرية على عدد من القضايا الجوهرية والمصيرية؛ مثل شكل الدولة، وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة، وطبيعة النظام السياسي، فضلا عن القبول بقواعد الديمقراطية والالتزام باحترامها كاختيار أصيل ونهائي، وليس كموقف تكتيكي أو ظرفي... الخ.

ونظراً لأن المجتمع العراقي يتسم بتعددية مجتمعية مكثفة تقوم على أسس عرقية ودينية وطائفية وعشائرية، فإن أحد التحديات الجوهرية التي تواجه عملية بناء نظام ديمقراطي في العراق يتمثل في غياب أو ضعف الاتفاق بين القوى العراقية الرئيسية التي تتمثل في الأكراد والشيعة والسنة على صيغة للديمقراطية وعلى أجندة للانتقال إلى هذه الصيغة، بما يعنيه ذلك من غياب التوافق في ما بينها بشأن بعض القضايا الرئيسية ذات الصلة بهذا الملف. ويرجع ذلك إلى حرص كل من هذه القوى على تعزيز مكاسبها وحماية مصالحها في عراق ما بعد صدام فالأكراد حريصون على التمتع بحكم ذاتي

يكرّس الوضع الذي عاشوا فيه منذ الغزو العراقي للكويت، والشيعة يتطلعون إلى دور سياسي في عراق موحد يعكس حقيقة وزنهم العددي باعتبارهم يشكلون الأغلبية داخل المجتمع العراقي، بخاصة وأنهم عانوا من التهميش لسنوات طويلة، أما السنّة فلدى قطاع عريض منهم هواجس من احتمالات التهميش السياسي والاقتصادي في ظل الترتيبات السياسية الجديدة[٩]

وعلى الرغم من أن القوى العراقية الرئيسية قد نجحت حتى الآن في تجنب الدخول في أي مواجهات على أسس عرقية أو طائفية، وتفادي محاولات زرع الفتنة والانقسام التي اقترنت ببعض الأحداث الدموية المتفرقة، فالأرجح أن العلاقة بين هذه القوى قد تأخذ أبعاداً جديدة في مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات ــ في حال إجرائها في يناير ٢٠٠٥ ــ حيث ستشكل الانتخابات بداية انطلاق عملية وضع الدستور الدائم وما يتضمنه من ترتيبات سياسية ومؤسسية دائمة، وهنا يمكن أن ينفتح الباب واسعاً للمساومات وربما التوترات بين القوى الرئيسية؛ أي بين الشيعة والأكراد، الذين يصرون على الاحتفاظ بحقهم في الحكم الذاتي، خصوصاً وأن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية يخولهم من الناحية العملية حق الاعتراض على أي دستور دائم لا يتفق مع مصالحهم، مما يشكل ضمانة لهم بشأن أي ترتيبات سياسية مستقبلية، وكذلك بين الشيعة والسنّة، حيث من المتصور أن يستمر السنّة أو قطاع رئيسي منهم في رفض أي صيغة سياسية تهمشهم سياسياً واقتصادياً. وقد عبّر عن هذا المعنى الرئيس العراقي الشيخ غازي الياور بقوله: " لنعترف بأن هناك نوعاً من المرارة لدى جزء كبير من الشعب العراقي وأقصد بهم العرب السنة الذين

---

٩ – لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:
Andreas Wimmer," Democracy and Ethno-Religious Conflict in Iraq," Survival, Vol.45, No.4 (Winter2003/2004).

غيبوا منذ سقوط النظام السابق... إن هذا أمر غير مقبول، وإن لم تُحل مشكلات هذه الشريحة فلن تكون هناك انتخابات ناجحة "[١٠]

وفي ضوء ما سبق، فإن عملية بناء توافق سياسي بين القوى والتكوينات الرئيسية في العراق هي شرط ضروري لإطلاق عملية تحول ديمقراطي حقيقي وتوفير مقومات الاستمرارية لها بما يسمح بتكريس معنى الالتزام بقيم الديمقراطية وقواعدها في الممارسة السياسية بحيث يتم الاحتكام إليها من قبل مختلف أطراف العملية السياسية، فضلا عن ترسيخ وتقوية مؤسساتها. وبلغة أخرى فإن الصيغة السياسية الديمقراطية التي تحظى بقبول القوى العراقية الرئيسية هي الحل الأمثل لاحتواء التعددية المجتمعية في المجتمع العراقي وحماية حقوق الأقليات وتمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها عبر أساليب سلمية ومن خلال قنوات مؤسسية، ومن دون ذلك يمكن أن تتحول الديمقراطية إلى تطبيق كاريكاتوري يركز على الشكل دون المضمون، بحيث تكون ستاراً لنظام تسلطي، أو مجرد نوع من تحديث التسلطية، كما هو الحال في عديد من الدول العربية.

وثمة قضية مهمة برزت على الساحة العراقية في مرحلة ما بعد صدام وهي تصاعد دور الدين في العملية السياسية، وهو ما تمثل بوضوح في بروز دور العديد من الأحزاب والجماعات الدينية الشيعية والسنّية مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية/حزب الدعوة/الحزب الإسلامي/الاتحاد الإسلامي الكردستانيوالحركة الإسلامية لكردستان العراق وغيرها من التنظيمات

---

١٠ – صحيفة الخليج الإماراتية (الثامن عشر من سبتمبر ٢٠٠٤). وانظر كذلك:
Judith S.Yaphe,"Iraq,s Sunni Arabs: Part of the Future, part of the past," Arab Reform Bulletin, Vol.1, Issue5 (November,2003).

والحركات الإسلامية. وفي هذا السياق فقد تمدد دور الشيعة من خلال التوجه المعتدل الذي يجسده المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني، حيث استمر يؤكد قدرته العالية على التأثير في مجريات الأحداث، وكذلك من خلال التوجه المتشدد الذي يعبر عنه رجل الدين الشاب مقتدى الصدر، حيث خاض جيش المهدي التابع له مواجهات عسكرية حادة مع القوات الأمريكية والعراقية في الكوفة والنجف ومدينة الصدر، ولم يتم وضع حد لهذه المواجهات إلا بتدخل مباشر من قبل السيستاني، مما مهد الطريق لحل أزمة النجف والوصول إلى اتفاق بين الجانبين في أغسطس ٢٠٠٤. وبالنسبة إلى السنّة فقد برز دور "هيئة علماء المسلمين السنية"، فضلاً عن بعض الجماعات الأخرى التي انخرطت في ممارسة المقاومة ضد قوات الاحتلال[١١]. وقد تبنت هيئة علماء المسلمين السنية مواقف مغايرة لمواقف التيار العريض من السنّة كما عبّر عنه المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني، سواء في ما يتعلق بالاحتلال أو شرعية المقاومة المسلحة أو الانتخابات المقرر عقدها في يناير ٢٠٠٥. وبخصوص الانتخابات فقد أكد السيستاني ضرورة إجرائها في موعدها، وحثّ العراقيين على المشاركة فيها، كما طالب الحكومة العراقية بتهيئة الأجواء للناخبين للإدلاء بأصواتهم، بل إن ممثلاً له اعتبر أن الذين يمتنعون عن المشاركة في الانتخابات سوف يدخلون جهنم وبالمقابل فقد أكدت هيئة علماء المسلمين أن العراق غير مهيأ لإجراء الانتخابات وأن ما سينتج عنها من مؤسسات سيكون من أجل خدمة أهداف الاحتلال الأمريكي.

---

١١ – لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

Grahm E.Fuller," Islamist Politics in Iraq after Saddam Hussein," Special Report 108,United States Institute of Peace (August2004); David Siddartha Patel," Religious Authority and Politics in Post Saddam Iraq," Arab Reform Bulletin, Vol.2, Issue5 (May2004).

ولا شك في أن بروز دور الدين في العملية السياسة في عراق ما بعد صدام حسين يطرح سؤالاً حول انعكاسات ذلك على عملية التحول الديمقراطي في هذا البلد، وعما إذا كانت الانتخابات سوف تفرز حكومة شيعية تتبنى النهج الإيراني في الحكم؟. وبغض النظر عن الهواجس التي يطرحها البعض بشأن هذا الموضوع، خصوصاً وأن الإدارة الأمريكية سبق أن أكدت على لسان أكثر من مسؤول بأنها لن تقبل بقيام حكومة دينية في العراق على النمط الإيراني، فالمؤكد أن التوجه الرئيسي لدى شيعة العراق كما عبّر عنه السيستاني وعديد من رجال الدين الشيعة هو رفض نظام الحكم القائم على أساس ولاية الفقيه، وهي الصيغة التي تمثل عصب الحكم في إيران. وفي هذا السياق يمكن فهم الموقف الذي عبّر عنه الرئيس بوش في أواخر أيام حملته الانتخابية عندما أشار إلى أنه سيقبل على مضض حكومة إسلامية في العراق إذا اختار الشعب العراقي ذلك[١٢]. وإذا كان هذا الموقف يبدو مختلفاً عن مواقف سابقة للإدارة الأمريكية، إلا أنه يأتي في سياق توجهات واشنطن حيال شيعة العراق، خصوصاً وأن الشيعة باستثناء التيار الذي يمثله مقتدى الصدر لم ينخرطوا في المقاومة المسلحة للاحتلال[١٣]. وفي ضوء ذلك، فإن تصريح الرئيس الأمريكي ربما يعكس قناعة توصلت إليها الإدارة بشأن النتائج المحتملة للانتخابات المقبلة

١٢ - لمزيد من التفاصيل، انظر:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نشرة أخبار الساعة (العشرون من أكتوبر ٢٠٠٤).

١٣ - لمزيد من التفاصيل حول علاقة واشنطن بشيعة العراق، انظر:

Juan Cole," The United States and Shiite Religious Factions in Post-Bathist Iraq," Middle East Journal, Vol.57, No.4 (Autumn2003); Juan Cole," Can the U.S. keep Iraq's Shiits Happy," Arab Reform Bulletin, Vol.1, Issue5 (November2003).

في العراق، فإذا ما اتسمت بالشفافية والنزاهة فإنها ستمكّن الشيعة من الحصول على الأغلبية بحكم وزنهم العددي، وبالتالي تفتح الباب أمامهم لحكم العراق بعد سنوات من التهميش. ولذلك فإن هذا الموقف هو رسالة موجهة إلى الشيعة في وقت تستعد فيه القوات الأمريكية في العراق للقيام بعمل عسكري كاسح ضد الفلوجة وغيرها من المدن السنية لتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات في موعدها.

ولكن رغم تقلص احتمال تأسيس نظام حكم في العراق على غرار النمط الإيراني، إلا أن العلاقة بين الدين والسياسة أو إشكالية الديني والسياسي قد تثير بعض التجاذبات بين القوى العراقية الرئيسية، وبخاصة عندما تبدأ عملية صياغة الدستور الدائم وترتيب الأوضاع السياسية وغيرها استناداً إلى مرجعيته. وقد تتمحور هذه التجاذبات حول قضايا عديدة مثل موقع الدين في الهيكل الدستوري والقانوني للدولة العراقية، وقضية الأحزاب الدينية، ودور رجال الدين في العمل السياسي، كما أنه من المتوقع أن تستمر بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية القائمة حالياً في ممارسة العنف ضد الحكومة العراقية وضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وذلك على غرار ما حدث ــ ويحدث ــ في عديد من الدول العربية والإسلامية، وقد تظهر تنظيمات أخرى تنخرط في هذا الاتجاه.

سادساً: التشرذم السياسي والحزبي

في مرحلة ما بعد صدام أصبحت الساحة السياسية العراقية تعجّ بالعديد من الأحزاب والحركات السياسية، حيث ظهر إلى جانب الأحزاب القديمة عدد كبير من الأحزاب والحركات الجديدة، كما ظهر العشرات من الصحف الحزبية وغير الحزبية. وتضم الخارطة الحزبية في العراق أحزاباً دينية وقومية

وليبرالية وكردية ويسارية، فضلاً عن أحزاب الأقليات. ولا شك في أن إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية هو من المرتكزات الأساسية للديمقراطية، إلا أن ظهور أحزاب كثيرة دون أن تستند إلى قواعد شعبية يسهم في تشرذم الحياة السياسية، ويؤثر سلبا في اختيارات المواطنين العراقيين[١٤]

وباستثناء عدد محدود من الأحزاب ذات التأثير والفاعلية، وهي التي حظيت في الغالب بتمثيل في مجلس الحكم الانتقالي والحكومة العراقية المؤقتة، فالمؤكد أن معظم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة العراقية هي أحزاب ورقية تتسم بالضعف والهشاشة نظراً لضعف قواعدها الجماهيرية والشعبية بحكم حداثتها، كما أن قياداتها غير معروفة بما فيه الكفاية لغالبية العراقيين، فضلاً عن عدم تبلور أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية، وبالتالي هي أقرب إلى الدكاكين السياسية منها إلى القوى الحزبية القادرة على أن يكون لها دور وتأثير. كما أن بعضها هو مجرد امتدادات لتكوينات أولية قبلية وعشائرية وطائفية.

ورغم التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنجم عن هذا التشرذم الحزبي، إلا أن السير في عملية التحول الديمقراطي كفيل بمعالجة هذا الوضع، حيث إن الأحزاب التي ستستمر هي التي ستعمل بجدية من أجل طرح برامج واقعيةوالتواصل مع الجماهير بهدف توسيع قواعدها الاجتماعية، أما الأحزاب التي لن تتمكن من ذلك فسوف تندثر تدريجياً.

---

١٤ – لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

جاسم يونس الحريري،" الوحدة الوطنية"، في: مجموعة من الباحثين، مرجع سبق ذكره.

سابعاً: افتقاد موسسات المجتمع لثقافة الديمقراطية

من المؤكد أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب، لكنها إلى جانب ذلك تستند إلى ثقافة سياسية تتضمن منظومة من القيم التي تكرّس ممارسة الديمقراطية، ليس على الصعيد السياسي فحسب؛ ولكن على صعيد مؤسسات المجتمع أيضاً مثل الأسرة والمدرسة والنادي والحزب والجمعية... الخ، ومن هذه القيم: التسامح السياسي والفكري، والاعتدال، والقبول بالحلول الوسط، والاحتكام إلى الأساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات، والمشاركة في الشأن العام... الخ. وتعتبر الثقافة السياسية الديمقراطية من المقومات الرئيسية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ المؤسسات الديمقراطية.

ومن المؤكد أن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية في العراق يشكل إحدى المعضلات الرئيسية للتحول الديمقراطي في هذا البلد، حيث إنه حُكم لعقود من قبل نظام عُرف بوحشيته وتسلطيته المفرطة، مما أدى إلى تعطيل الحياة السياسية من الناحية العملية، حيث هيمن صدام حسين على السلطة معتمداً على أبناء عشيرته من تكريت، ومستخدماً حزب البعث ووسائل الإعلام والثقافة والتعليم والعائدات النفطية وغيرها في تكريس قبضته على البلاد، فضلاً عن الاعتماد المفرط على الأجهزة الأمنية في القضاء على أي قوى مناوئة أو يمكن أن تكون مناوئة له. ونتيجة لذلك لم تستطع قوى المعارضة أن تمارس نشاطها إلا من المنافي، كما لم يتبلور مجتمع مدني مستقل عن الدولة في العراق، حيث

أصبحت تنظيماته مجرد امتدادات لأجهزة الدولة التي يسيطر عليها الحــزب ـ الأسرة[15]

وفي ظل هيمنة النظام على وسائل الإعلام والثقافة والتعليم، لــم يكــن هناك أي مجال لإنتاج ونشر قيم سياسية مغايرة لتلك التي يريد النظام غرســها لدى الناس، والقائمة على تكريس عبادة الفرد، والولاء المطلق للنظــام، ممــا كرّس ثقافة الاستبداد التي تبرر احتكار السلطة من قبــل الحــاكم، والخنــوع والخضوع، فضلاً عن الخوف من قبل المحكوم. وأكثر من هــذا فــإن هنــاك شكوكاً بشأن جدية التزام بعض النخب السياسية الحالية ســواء فــي الحكــم أو المعارضة بالديمقراطية، خصوصاً وأن كثيراً من عناصــرها ورموزهــا لــم تعرف تربية سياسية ديمقراطية حقيقية، مما يمكن أن يؤثر ســلباً فــي عمليــة التحول الديمقراطي، حيث إنه من المعروف أن التزام النخب السياسية بهــدف تحقيق الديمقراطية وتبني أجندة من أجل تحقيق هذا الهدف يعتبر من العناصــر الحاسمة لإنجــاز التحــول الــديمقراطي وضــمان اســتمرارية المؤسســات الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن سنوات الحروب والعنف والحصــار التــي عاشها العراق على مدى أكثر من ربع قرن قد أوجدت أرضية لانتشار ثقافــة العنف في هذا البلد، وبخاصة في ظل انتشار السلاح على نطــاق واســع فــي مرحلة ما بعد صدام وهي ظاهرة تشكّل أحد التحديات القائمة في وجه عمليــة

---

١٥ - لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:
Ray Salvatore Jennings," The Ghosts of Baathists Past and the Predicament of Civic Culture," Arab Reform Bulletin, Vol.2, Issue 5(May2004); Patric Basham," Can Iraq Be Democratic," Policy Analysis, No.505 (January5, 2004).

التحول الديمقراطي. ونظراً لكل ذلك وغيره فإن عملية بناء ثقافة ديمقراطية في عراق ما بعد صدام حسين هي عملية صعبة ومعقدة، وسوف تستغرق فترة طويلة نسبياً من الزمن.

ثامناً: ضعف تنظيمات المجتمع المدني

من المعروف أن المجتمع المدني المتطور الذي يتمتع باستقلالية حقيقية عن الدولة يشكل ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي وضمان استمراره، وذلك نظرا للدور المهم الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني في نشر الثقافة الديمقراطية، وإعداد الكوادر السياسية، والعمل كحلقات وصل مؤسسية بين الدولة والمجتمع. وبالنظر إلى العراق، فإن خبرته السياسية في ظل نظام صدام حسين لم تسمح ببروز مجتمع مدني يتمتع بأي استقلالية حقيقية عن الدولة؛ ففي ظل التسلطية المفرطة للنظام تم إخضاع تنظيمات المجتمع المدني لكثير من القيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية، مما جعل العديد من هذه التنظيمات مجرد امتدادات لأجهزة الدولة ومؤسساتها. كما أن التكوينات الأولية، القبلية والعشائرية والطائفية، قد ألقت بظلالها على بعض تنظيمات المجتمع المدني، مما أفقدها القدرة على أن تتحول إلى تنظيمات وطنية عابرة للحدود العشائرية والعرقية والطائفية[١٦]

ورغم وجود المئات من تنظيمات المجتمع المدني، المسجلة وغير المسجلة، التي ظهرت في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين، إلا أن

---

١٦ - لمزيد من التفاصيل، انظر:

فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية, ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في العراق قد أثـر سلباً في كثير من هذه التنظيمات، وبخاصة في ظل القرارات العشـوائية التـي اتخذتها سلطات الاحتلال بشأن فصل أعداد كبيرة من المواطنين العراقيين مـن وظائفهم من دون منحهم معاشات تقاعد، فضلاً عن نزوح العديد من الكـوادر العراقية من مختلف التخصصات إلى الخارج، وكل ذلك وغيره أدى إلى المزيد من التدهور في أوضاع الطبقة الوسطى العراقية، مما انعكس بالسـلب علـى تنظيمات المجتمع المدني، حيث تشكل الطبقة الوسطى الركيزة الأساسية لرأس المال الاجتماعي الذي هو عصب المجتمع المدني الحديث. كما أن تمـدد دور القبيلة والعشيرة والمسجد في أعقاب تفكك أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها قد قدم للناس بديلاً موضوعياً لتنظيمات المجتمع المدني الحديثة، مما جعل الكثيـر منها محدود التأثير والفاعلية، "ولذلك فإن المجتمع العراقي يفتقر اليوم إلى شبكة من منظمات المجتمع المدني القادرة على اختراق الحدود العرقية وتوفير قنوات تلتحـم عبـرها وبواسـطتها مصالـح التكوينـات العرقيـة والطائفية المختلفة "[١٧]

وبإيجاز، فإذا كانت الإطاحة بنظام صدام تفسح المجال لانتعاش المجتمع المدني في العراق، إلا أن تداعيات ما بعد الحرب تشكل قيوداً على تنظيمـات المجتمع المدني، وبالتالي فإن مسـتقبل هـذا المجتمـع ودوره فـي تكـريس الديمقراطية يتوقفان على عوامل عديدة، منها: إعادة الأمن والاستقرار، وإعادة تأسيس الدولة العراقية على أسس واضحة للمواطنة والمؤسسية، واحترام سيادة القانون، لأن المجتمع المدني القوى لا يوجد إلا في إطار دولة قويـة وليسـت

---

١٧ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

Andreas Wimmer, Op.cit.

تسلطية. ومن هنا فإن العراق يواجه في اللحظة الراهنة معضلة بنـــاء الدولـــة وبناء المجتمع المدني في الوقت نفسه. كما أن تسريع عملية إعـــادة الإعمـــار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تعتبر من العناصر المهمة لإنعـــاش المجتمـــع المدني، لأن الفقر والعوز يغذيان ظواهر العنف والإرهاب والفساد والجريمـــة، وكل ذلك وغيره يؤثر سلباً في المجتمع المدني.

تاسعاً: تصاعد الدور السياسي للقبلية والعشائرية

على الرغم من احتكار حزب البعث للسلطة لأكثر مـــن ثلاثـــة عقـــود، وقيامه بتنفيذ سياسات متواصلة للتوجيه الإيديولوجي والشحن العقائدي طـــوال هذه الفترة، وعلى الرغم من عمليات التحديث التي شهدتها الدولة العراقيـــة، إلا أن ذلك لم يضعف الولاءات الأولية، القبلية والعشائرية، في المجتمع العراقـــي. ومن المفارقات الكبرى التي كشفت عنها الحرب الأمريكية – البريطانية ضـــد العراق هشاشة الدولة العراقية بمختلف أجهزتها ومؤسساتها، وذلك نظراً لوجود حالة من التماهي بين النظام والدولة، أو بالأحرى بين شخص صدام والدولـــة، ولذلك فإن الانهيار السريع والمفاجئ للنظام بقيادته ورموزه وأجهزته قد جرف معه دولة الحزب – الأسرة، مما أوجد حالة من الفراغ السياســـي والمؤسســـي والأمني، الأمر الذي دفع قطاعات من العراقيين إلى التشبث بانتماءاتهم الأولية بحثاً عن الحماية والأمن، مما أفسح المجال لبروز الدور السياسي والاجتماعي لهذه التكوينات، حيث أصبحت جزءاً من معادلة ميزان القـــوة علـــى الســـاحة

العراقية، خصوصاً وأن سلطات الاحتلال استعانت برؤساء العشائر لإدارة بعض المدن والمناطق العراقية[18]

ومن المعروف أن سياسات نظام صدام حسين وبخاصة في مرحلة ما بعد الغزو العراقي للكويت قد أسهمت ولو بشكل غير مباشر في تغذية القبلية والعشائرية في المجتمع العراقي، حيث إن نمط ممارسة السلطة وتجنيد عناصر النخبة قد استند بالأساس إلى معايير عائلية وقبلية، كما ازدهرت العشائرية في منطقة كردستان العراق خلال التسعينات، وهي الفترة التي تمتع فيها الأكراد بحكم ذاتي تحت الحماية الأمريكية[19]

والمشكلة هنا أن تنامي دور التكوينات القبلية والعشائرية يؤثر في عملية التطور السياسي والديمقراطي فى أكثر من جانب، فهي تستقطب الولاءات الأعلى لقطاعات من المواطنين، مما يؤثرسلبا في الولاء للدولة ذاتها، وبخاصة في ظل حالة التشويه والتشوش التي أصابت مفهوم الدولة في وجدان العراقيين من ناحية والتفكك البنيوي لأجهزتها ومؤسساتها من ناحية أخرى. كما أن تمدد نفوذ القبائل والعشائر يؤثر في بعض التنظيمات السياسية الحديثة كالأحزاب، فيجعلها مجرد امتدادات لهذه التكوينات، مما يضعف من قدرتها على استقطاب

---

١٨ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج (دبي: مركز الخليج للأبحاث، سلسلة دراسات عراقية، العدد الأول، ٢٠٠٤).

١٩ – لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، انظر:

فالح عبد الجبار، مرجع سبق ذكره.

Amatzia Baram," The Iraqi Tribes and the Post- Saddam system," The Brookings Institution, Iraq Memo#18(July8, 2003).

المواطنين استناداً إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقية والطائفية والدينية، كما أنه يلقي بتأثيراته على العملية الانتخابية، فتصبح في جانب منها محكومة بالتوازنات القبلية والعشائرية. وهذه الظاهرة ليست حكراً على العراق، بل تعرفها دول عربية عديدة مثل الكويت والأردن وغيرهما.

ومن المؤكد أن عمليات التحديث والتحول الديمقراطي لا تعني بحال من الأحوال إلغاء تأثيرات التكوينات الأولية بصفة نهائية، ولكنها تحدّ منها، وذلك لحساب التنظيمات السياسية والمدنية الحديثة العابرة للحدود العرقية والطائفية والدينية والجهوية، والتي تقوم العضوية فيها على أسس تطوعية وبشروط مهنية ووظيفية وإجرائية لا علاقة لها بالانتماءات الأولية التي يرتبط بها الشخص بحكم الميلاد مثل الأسرة والقبيلة والعرق والطائفة والدين. ومثل هذه العملية تتم عبر فترة ممتدة من الزمن، حيث إنها ترتبط بإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية تخلق منظومة قيمية مشتركة تعلي من شأن المواطنة كأساس للرابطة بين الحاكم والمحكوم، وتكرّس مفهوم الدولة في العقل الجمعي، وتعزز من مكانة التنظيمات السياسية والاجتماعية الحديثة.

عاشراً: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

من المعروف أن الغزو العراقي للكويت وحرب التحرير قد أعادت العراق إلى عصر ما قبل الصناعة، ثم جاءت العقوبات الدولية التي فُرضت على العراق لأكثر من عقد من الزمان لتخلق واقعاً اقتصادياً واجتماعياً صعباً، خصوصاً وأن هذه العقوبات تعتبر غير مسبوقة في تاريخ المنظمة الدولية. ونتيجة لحرب الخليج الثالثة التي انتهت بإطاحة نظام صدام حسين ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني، فقد حدث تدمير كبير في البنية التحتية المتهالكة أصلاً للعراق، كما تم تخريب ونهب أجهزة الدولة

ومؤسساتها، فضلاً عن حل الكثير منها على نحو ما سبق ذكره. كما قامت سلطات الاحتلال بتسريح الآلاف من موظفي الدولة من البعثيين من دون منحهم معاشات تقاعد، ومن دون تمييز بين قيادات وكوادر بعثية تورطت في جرائم ضد الإنسانية، وأعضاء عاديين انتمى معظمهم لحزب البعث لاعتبارات مصلحية قبل أن تكون إيديولوجية ولم يتورطوا في أي جرائم. وعموماً فإن هذا الإجراء قد أضر بالمعنيين وعائلاتهم، مما جعل بعضهم ينخرط في أعمال مقاومة الاحتلال. ورغم أن سلطات الاحتلال سعت إلى معالجة هذا الملف فيما بعد، إلا أن تردي الأوضاع بصفة عامة قد استمر يضغط على الجميع سواء البعثيين الذين أعيدوا إلى وظائفهم أو غيرهم.

وعلى الرغم من الآمال التي علّقها البعض على عملية إعادة الإعمار و على دور الدول المانحة فى تقديم المساعدة الا ان ما تحقق حتى الآن هو متواضع بكل المقاييس؛ سواء على صعيد الأمن أو الحكم والمشاركة السياسية أو الاقتصاد أو الخدمات والمرافق أو الأوضاع الاجتماعية. ونتيجة لذلك فقد تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة مشكلات الفقر و البطالة التي تجاوزت حاجز الـ (الخمسين في المائة) حسب بعض التقديرات، فضلاً عن التدهور الكبير في مستوى الخدمات والمرافق، مما جعل قطاعاً كبيراً من العراقيين غير قادرين على إشباع حاجاتهم الأساسية من الطعام والمياه النقية والكهرباء والعلاج، ناهيك عن الأمن. ومن المؤكد أن تردي الأوضاع الأمنية قد أثر بالسلب في عملية إعادة الإعمار خاصة فيما يتعلق بخلق بيئة غير ملائمة للشركات والمستثمرين ،كما أن استهداف أنابيب ومنشآت النفط قد أثر سلباً في عائدات هذا القطاع، مما قلّص من إمكانات الاستفادة منها في تعزيز جهود إعادة الإعمار.

هناك عوامل أخرى قد أثرت في عملية إعادة الإعمار، اولا :عدم جدية خطط الإعمار. فعلى الرغم من أن واشنطن كانت قد خصصت في أكتوبر ٢٠٠٣ نحو (١٨,٦) مليار دولار لإعادة الإعمار في العراق، إلا أن ما تم إنفاقه من هذا المبلغ حتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه السطور (الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠٠٤) لم يتجاوز ــ حسب مصادر عديدة ــ المليار دولار، كما أن الجزء الأكبر من المبالغ التي أُنفقت قد ذهب إلى شركات أمريكية ومقاولين أمريكيين وبالتالي فإن عملية إعادة الإعمار لم تقدم مساعدة حقيقة للعراقيين بحيث تعزز من قدرتهم على أن يكون لهم دور رئيسي في إعادة بناء اقتصادهم، خصوصاً وأن سلطات الاحتلال تجاهلت رغباتهم على الرغم من أنهم المستهدفون في المقام الأول بعملية إعادة الإعمار.[٢٠]

وفي سبتمبر ٢٠٠٤ طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من الكونجرس التصريح بإعادة تخصيص نحو (٣,٤٦) مليار دولار من إجمالي المساعدات المخصصة لإعادة الإعمار في العراق والبالغة نحو (١٨,٦) مليار دولار، لتمويل برامج وخطط ترمي إلى تعزيز الأمن، وذلك بدلاً من توجيهها إلى مشروعات البنية التحتية وبخاصة مياه الشرب والصرف الصحي

٢٠ – لمزيد من التفاصيل حول تقييم عملية إعادة الإعمار وبعض السلبيات المرتبطة بها، انظر:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نشرة أخبار الساعة (الثالث والعشرون من سبتمبر ٢٠٠٤)؛ نعومي كلاين،" بغداد: السنة الصفر – نهب العراق سعيا إلى يوتوبيا المحافظين الجدد"، المستقبل العربي، العدد ٣٠٨ (أكتوبر ٢٠٠٤).
Bathsheba Crocker," Reconstructing Iraq's Economy," The Washington Quarterly, Vol.27, No.4 (Autumn2004); Bathsheba Crocker, (ed.), Progress or Peril?: Measuring Iraq's Reconstruction (Washington, DC: CSIS, September 2004).

والكهرباء. ولا شك في أن هذا التوجه الأمريكي يعكس حالة القلق من جـراء تدهور الأوضاع الأمنية، وبخاصة في مرحلة ما بعد نقل السلطة إلى حكومـة عراقية انتقالية. ومن هنا جاءت عملية إعادة تخصيص المساعدات بهدف تدعيم وتسريع عملية تدريب جنود الشرطة والحرس الوطني وحرس الحدود، فضـلاً عن تمويل برامج لتوفير فرص العمل للشباب، باعتبـار أن البطالـة دفعـت قطاعات منهم لحمل السلاح ضد سلطات الاحتلال[٢١]

ثانيا: ممارسات الفساد وانعدام الشفافية وسوء الإدارة التي ارتبطت بهذه العملية، فضلاً عن عدم وفاء بعض الدول المانحة بالتزاماتها تجاه إعادة إعمار العراق.

ولا شك في أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في العراق يشكل معوقاً حقيقياً لعملية التحول الديمقراطي، فأمور مثل الانتخابـات والمشـاركة السياسية والتنافس الحزبي لا تعنى الكثير بالنسبة إلى عامة الناس طالما ظلـوا غير قادرين على توفير متطلبات الحياة الضرورية لهم ولأسـرهم، خصوصـاً وأنهم يدركون تماماً أن العراق دولة غنية بثرواتها وخيراتها. ومن هنـا فـإن إنجاز تقدم حقيقي على طريق إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقـافي يمثل عنصراً مهماً في خلق أرضية اقتصـادية واجتماعيـة ملائمـة للتحـول الديمقراطي. والمشكلة هنا أن مثل هذا التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا فـي بيئـة أمنية تتسم بقدر من الاستقرار.

---

٢١ - لمزيد من التفاصيل، انظر:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نشرة أخبار الساعة (السادس عشر من سبتمبر ٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٩/٢٣، ٢٠٠٤/٩/٢٥).

خاتمة:

هناك العديد من السيناريوهات المطروحة لمستقبل العراق، أفضلها تهيئة الظروف المواتية لتأسيس نظام ديمقراطي مستقر في العراق وتنفيذ سياسات فعالة لإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأسوأها انزلاق العراق إلى حرب أهلية قد تفضي إلى تفكك الدولة العراقية وتقسيمها إلى ثلاث دويلات كردية في الشمال وسنيّة في الوسط وشيعية في الجنوب[٢٢]

ويبدو جليا ان هدف عراق ديمقراطي مستقرسيناريو لن يتحقق الابشروط ومتطلبات عديدة يتعين توفيرها وإنضاجها، ولذا يصعب تحقيقه خلال المستقبل القريب كما تروج لذلك الإدارة الأمريكية، حيث إن هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه عملية الدمقرطة في العراق بعضها معوقات بنيوية نابعة من خصوصية المجتمع العراقي وطبيعة النخب السياسية العراقية التي يمكن أن تقود عملية التحول الديمقراطي، وبعضها الآخر من نتاج الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق. ومن المؤكد أن تفكيك هذه المعوقات سوف يستغرف فترة طويلة نسبياً من الزمن.

وبصفة عامة فإن العراق هو من أصعب حالات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ـــ إن لم يكن أصعبها على الإطلاق ـــ. ولذلك فإن الإدارة الأمريكية بتأكيد التزامها بتأسيس نظام ديمقراطي مستقر في العراق خلال فترة وجيزة تكون قد خلقت لنفسها تحدياً جديداً[٢٣]، بخاصة وأن الديمقراطية ليست

٢٢ – لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

Chatham House, Iraq in Transition: Vortex or Catalyst? Middle East Programme BP04/02 (September 2004).

٢٣ – لمزيد من التفاصيل، انظر:

مجرد إجراء انتخابات فحسب، بل إن الانتخابات إذا لم يُعد لهـا بشـكل جيـد ويكون هناك توافق بين مختلف القوى العراقية الرئيسية بشأنها يمكن أن تشكل بداية لخلافات وتوترات بين هذه القوى، الأمر الذي قد يقود إلى حـرب أهليـة تكون نتيجتها تقسيم العراق.

وثمة قضية مهمة يتعين أخذها في الاعتبار عند تقييم واستشراف آفـاق السياسة الأمريكية بشأن تأسيس نظام ديمقراطي في العراق؛ وهـي الخاصـة بدروس ودلالات الخبرة التاريخية للولايات المتحـدة الأمريكيـة بخصـوص تدخلاتها العسكرية في دول أخرى بهدف بناء الأمة وتحقيق الديمقراطية. فمنـذ بدايات القرن العشرين تدخلت واشنطن عسكرياً في دول أخرى نحو ست عشرة مرة مستخدمة هذا المبرر، وقد كان التدخل أحادياً في اثنتي عشرة مرة، ومتعدد الأطراف في أربع مرات شملت كلاً من ألمانيا واليابان (بعد الحرب العالميـة الثانية)، وهاييتي ١٩٩٤-١٩٩٦، وأفغانستان (حيث التدخل في الحـالتين فـي إطار الأمم المتحدة)، كما شملت حالات التدخل الأحادي العديد من دول آسـيا وأمريكا اللاتينية. وفي جميع الحالات السابقة لم يتحقق النجاح بمعنى استمرار النظام الديمقراطي بعد عشر سنوات من انسحاب القوات الأمريكية إلا في أربع حالات فقط هي: ألمانيا واليابان وبنما (وهي دولة صـغيرة لا يتجـاوز عـدد سكانها الثلاثة ملايين نسمة) وجرينادا (وهي عبارة عن جزيرة صـغيرة يبلـغ عدد سكانها نحو مائة ألف نسمة)، أما في الحالات الأخرى، وإذا ما تم استثناء أفغانستان حيث إن عملية بناء الأمة والديمقراطية لا تزال جارية وسط العديـد من الصعوبات والمعوقات، فإنه لم يتحقق أي نجـاح يُـذكر[٢٤]. ولـذلك فـإن

Christoph Wilcke," Castles Built on Sand: U.S. Governance and Exit Strategies in Iraq," Middle East Report, No.232 (Fall2004).

٢٤ - لمزيد من التفاصيل، انظر:

واشنطن قد تتمكن من تنصيب حكومة منتخبة في العراق، إلا أن ذلك لا يعني تأسيس نظام ديمقراطي مستقر، حيث إن هناك قوى في المجتمع العراقي قد تنظر إلى هذه الحكومة على أنها عميلة لواشنطن، وبالتالي تناصبها العداء، مما يعني سحب الشرعية عنها، ولذلك فإن هذه الحكومة قد تنهار بمجرد انسحاب القوات الأمريكية أو تقلص الدعم الأمريكي لها، مما يؤكد أهمية وضرورة توفير وإنضاج الشروط والمتطلبات الداخلية للتحول الديمقراطي، وهذه المسألة سوف تستغرق فترة من الزمن.

وخلاصة القول: إن تأسيس نظام ديمقراطي مستقر في العراق هو هدف ليس من المستحيل تحقيقه، ولكن ذلك عملية صعبة ومعقدة، ويمكن إنجازها خلال الأجلين المتوسط والطويل، شريطة التحرك بفاعلية من أجل توفير وإنضاج المتطلبات الداخلية للتحول الديمقراطي، سواء أكانت أمنية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، باعتبار أن الديمقراطية لا تُفرض من الخارج، ولكن تُبنى من الداخل. وفي هذا السياق فإن الدعم الخارجي يظل مهماً لتعزيز عملية التحول الديمقراطي في العراق، ولكن دوره يبقى مساعداً. ولذلك فإن المخرج من المأزق العراقي الراهن قد يكون أن تعلن واشنطن عن التزامها بالانسحاب تدريجياً من العراق بمجرد إجراء الانتخابات، مع إفساح مجال أكبر للأمم المتحدة للقيام بدور رئيسي في عملية إعادة الإعمار، على أن تبادر الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه العراق، فضلاً عن قيامها (أي المنظمة الدولية) برعاية مصالحة وطنية عراقية شاملة بحيث تفضي إلى اتفاق أو ميثاق يتضمن المبادئ الرئيسية والآليات التي تقبلها كل القوى والتكوينات العراقية

Minxin Pie And Sara Kasper," Lessons From the Past: The American Record on Nation Building," Policy Brief, No.24 (Carnegie Endowment, May2003).

بشأن طبيعة ومستقبل النظام السياسي والدولة، وهو ما يشكّل أرضية للتحـــول السياسي والديمقراطي بحيث تكون الانتخابات المقبلة حلقة رئيســـية فـــي هـــذا التحول.

وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن تأجيل الانتخابات لبعض الوقت لتهيئـــة ظروف المصالحة والتوافق السياسي الداخلي. وفـــي هـــذا الســـياق يتعـــين أن تتصدى قوات الشرطة والجيش العراقيين بدعم من القوة متعددة الجنسيات لأي تنظيمات مسلحة ترفض الانخراط في العملية السياســـية وتعمـــل مـــن أجـــل تخريبها. ومن دون ذلك سوف ينزلق العراق ـ على الأرجح ـ إلى السيناريو الأسوأ والذي قد يأخذ صيغة نظام تسلطي ـ في شكل ديمقراطـــي ـ تدعمـــه واشنطن، وهو ما يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى حرب أهليـــة تكـــون نتيجتها تقسيم العراق. فهل الإدارة الأمريكية مستعدة في ظل الولايـــة الثانيـــة للرئيس بوش لاتخاذ خطوة من هذا القبيل حيال العراق؟ وهل القوى العراقيـــة الرئيسية قادرة على/ وراغبة في الانخراط في مصالحة وطنية شـــاملة تغلّـــب المصلحة الوطنية العراقية على المصالح العرقية والطائفية والفئوية الضيقة؟

هذا هو التحدي !!

الدراسة الثانية

واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق

عبد الجبار أحمد عبد الله

مقدمة

يتفق الكل على أن الديمقراطية في العراق، شكلاً ومضموناً، كانت غير متحققة في عهد الجمهورية الرابعة (١٩٦٨-٢٠٠٣)، وأن ما كان سائداً فيهــا، وبخاصة منذ ١٩٧٩، هو حكم تسلطي استبدادي قام علــى أســاس الأحاديــة السياسية. كما لا يجادل أحد في أن الديمقراطية في العراق فتحت جميع بواباتها المغلقة عند سقوط النظام السياسي في التاسع من ابريل عــام ٢٠٠٣، بعــد أن كانت حبيسة الصدور والأذهان لمن هم في الــداخل، وموضــوع المــؤتمرات والندوات لمن هم في الخارج، الذين بذلوا جهوداً حثيثة، مؤكــدين أن الهــدف الأساسي عندهم هو إزاحة الاستبداد، وإتاحة الديمقراطية، ومنح الحقوق لكــل العراقيين، بغض النظر عن اختلاف أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطائفيــة والعرقية وتوجهاتهم السياسية.

ومن المعروف أن خيار الديمقراطية ومنح الحقوق للعراقيين لم يكــن ذا أهمية للقوى الدولية المهيمنة على القطبية الثنائية وحتى عام ١٩٨٩، بعد هــذا العــام بدأنا نسمع بخيار الديمقراطية في العراق، الذي تزامن مع انهيار الحكم الشمولي السوفييتي وتفكك الاتحاد الســوفييتي، ومــع عــام ١٩٩١ أصــبحت الديمقراطية وحقوق الانسان من القضايا الرئيسية المطرحة على أجندة النظــام الدولي، وبخاصة في ظل الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي شملت العديــد من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وفي إطار الاهتمامات والمصــالح الاســتراتيجية للولايــات المتحــدة الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً، طرحت واشنطن خيار الديمقراطية للعراق وبخاصة بعد تبني الكونغرس الأمريكي ما يسمى " قــانون تحرير العراق في عام ١٩٩٨، والذي جسد استراتيجية أمريكية جديدة انتقلت

بأدواتها من سياسة احتواء النظام السابق إلى سياسة الاحتواء والتغيير لذلك النظام.

ولهذا يمكن القول إن طرح خيار الديمقراطية في العراق لم يكن بعد سقوط النظام السابق، بل أثير في مرحلة ما قبل السقوط، ولكن القضية أصبحت ملحّة للعراقيين بشكل أساسي بعد تخلصهم من الحكم الاستبدادي، كما أصبحت ملحّة للولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت مبادرات ومشروعات للإصلاح السياسي والديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير من ناحية ثانية.

ولا يستطيع المرء الخوض في موضوع الديمقراطية من دون تناول مسألة ومشكلة الدستور والدستورية؛ فالصلة بينهما ليست مهمة فحسب، بل لا فكاك منها.

والحديث عن الدستورية في العراق ليس هو الحديث عن تجربة دستورية مستمرة قد تلكأت أو انقطعت بسقوط النظام السياسي الاستبدادي في التاسع من ابريل ٢٠٠٣، بل هو حديث عن مرحلتين أساسيتين؛ الأولى مرحلة وجود ظاهرة الدساتير المؤقتة وغياب الدستورية بكل معانيها، والثانية مرحلة إمكان التأسيس للدستور والدستورية، بخاصة بعد الفراغ الدستوري الذي حصل بسقوط النظام.

في المرحلة الاولى الممتدة منذ ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ وجدنا دساتير مؤقتة ليس فيها من صفات الديمومة سوى صلاحيات عديدة وكثيرة وكبيرة للسلطة الحاكمة، السلطة التي اندمجت فيها السلطتان التنفيذية والتشريعية تحت إمرة الرجل الواحد والحزب الواحد والعائلة الواحدة، وغابت فيها السلطة القضائية غياباً كلياً مثلما غاب فيها المواطن كياناً وحقوقاً، ولكننا لم نلاحظ الدستورية ــ بمعنى احترام الدستور والالتزام بأحكامه والعمل بموجبه ووفق

الغرض الذي وجدت من أجله كل دساتير العالم ألا وهو صيانة حقوق الشعب وتقرير مصيره بنفسه. أما في المرحلة الثانية التي بدأت منذ التاسع من ابريل عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر، فقد غاب الدستور والدستورية معاً، فالدستور غاب بسقوط النظام، أما الدستورية فقد غابت بسبب غياب الدستور.

ومن دون شك فإن هذا الفراغ الدستوري لن يدوم، فهو ينتهي بمجرد إصدار الدستور الجديد المرتقب، الذي يشترط فيه أن يكون دائماً وليس مؤقتاً يحظى باحترام السلطة الحاكمة والمواطن معاً، و يتدارك سلبيات التجارب السابقة، وأن تكون تلك السلبيات واقعاً لإصدار دستور جديد فيه الكثير من الإيجابيات التي حلم بها المواطن العراقي، دستور يكفل حقوقه وحرياته وليس اداة طيعة لسلطة حاكمة استبدادية.

والدستورية ستكون هنا عودة للماضي وتجاربه لتدارك أخطائها وسلبياتها أملاً في مستقبل دستوري أفضل.

نناقش في هذا المبحث واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق من خلال ستة مباحث: الأول يتناول الأهلية والمعوقات.الثانى يتناول واقع الدستورية ومستقبلها .الثالث يتناول مدى جدية الطرح الأمريكي للديمقراطية في العراق الرابع لتفحص طبيعة الخيار الديمقراطي العراقي. الخامس للبحث عن أنموذج ديمقراطي صالح للعراق السادس لدراسة القواعد المتحكمة في بناء الديمقراطية والدستورية في العراق. وأخيراً جاءت الخاتمة متضمنة الاستنتاجات الرئيسية.

المبحث الأول

الأهلية والمعوقات

أولاً: الأهلية

هناك الكثير من الطروحات حول عدم استعداد بعض المجتمعات والدول للممارسة الديمقراطية. وهذه الطروحات نجدها لدى مستويين بالمجتمع:اولا المفكرين. وثانيا النخب الاستبدادية الحاكمة. فعلى المستوى الفكري هناك اتجاهان، يرى الأول استحالة تطبيق الديمقراطية؛ وذلك لأن السلطة السياسية دائماً تودع في أيدي الأقلية الحاكمة التي لا تستند إلى رضا الشعب، أما الاتجاه الثاني فيرى أن الديمقراطية غير مرغوب فيها، إما بسبب مسارها أو نتائجها[١] ويمكن أن ندرج هنا الاتجاهات الفكرية التي ترى في صلاحية بعض الأديان للديمقراطية دون سواها مثل طروحات ماكس فيبر التي تؤكد علاقة البروتستانتية بانتشار الديمقراطية[٢]

١- انظر

David spitz, patterns of Anti Democratic Thoughts, the free press, new York, pp33-34.

٢ – كرين برنتون، تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤.

أما على مستوى النخب الاستبدادية، فنرى أن كثيراً من قادة دول العالم الثالث كانوا يركزون على فكرة استبعاد الديمقراطية والتضحية بهـا لمصـلحة أهداف أخرى مثل الوحدة الوطنية وصيانتها، والاستقلال وحمايتـه، والتنميـة وتحقيقها. وكانت هذه محور طروحات كوامي نكروما فـي غانـا وجوليـوس نيريري في تنزانيا وأحمد سيكيوتوري في غينيا وأحمد سوكارنوا في إندونيسيا، وغيرهم من حكام بلدان العالم الثالث[٣].

ولا ننسى وجود مثل هذه الطروحات في التاريخ السياسي الأوربي مثل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية. وهنا نجد أن النظام العراقي السابق استغل هـذه الطروحات للتقليل من أهمية الديمقراطية وتأجيلها وتغييبها من سـاحة النشـاط السياسي العراقي، لتبقى مجرد نصوص محصورة في بعض فقرات الدسـتور المؤقت لسنة ١٩٧٠. ففي المادة الأولى من هذا الدسـتور ذكـر أن العـراق جمهورية ديمقراطية شعبية، ونصت المادة الثانية علـى أن الشـعب مصـدر السلطة وشرعيتها، أما المادة السادسة والعشرون فقد كفلت حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيـات وفـق أغراض الدستور[٤].

وفي ظل سياسة تغييب الديمقراطية بصيغة المشاركة وبحجة الحرب قال صدام حسين: "نحن لا نطرح مسألة مشاركة الآخرين في الظروف الصعبة، بل نطرحها عندما ننتصر لنوسع قاعدة المشاركة لكـي يفهـم المعنـى العميـق للمشاركة... إننا في ظروف الصراع وقبل بدء المعركة أوقفنـا الـدعوة لهـذا

---

٣ – انظر: عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٠.

٤ – الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٧٠، دار الحرية للطباعة، بغداد.

البرنامج، وعندما جاءنا التهديد قلنا الآن علينا أن نتوقف لنركز على مواجهة المعركة"[٥].

وعند تحليل هذا النص نجد أن هناك تركيزاً عالياً على فكرة الأنا (النخبة) وليس فكرة نحن (الشعب)، وكذلك الحديث عن ظروف الصراع، التي لم تكن استثنائية بل هي القاعدة، فمنذ عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٣؛ عاش العراق ظروف حروب وصراعات، ثم حصل الارتكاز على تأجيل الديمقراطية لمواجهة المعركة، فإذا ما علمنا أن المعركة هي القاعدة فإن القاعدة ستكون هي تأجيل الديمقراطية.

وبعد سقوط النظام الاستبدادي في التاسع من ابريل ٢٠٠٣ تكررت أيضاً الكثير من الطروحات حول صلاحية واستعداد العراق والعراقيين لتقبل الديمقراطية. وضمن هذا الإطار طُرحت مقولات عديدة ومتنوعة، إحداها تفترض أن العراق غير مهيأ تماماً للديمقراطية[٦]، وأنه في ظل غياب النظام والأمن فإن البديل هو حكم الرعاع والغوغاء "Mobocracy"[٧]. وهذا الرأي لا يبتعد عن طبيعة النظرة اليونانية للديمقراطية في اليونان القديمة، حيث كانت تعتبرها قرينة الفوضى او المودية إليها حتماً[٨]. ونحن نرى أن هذا الطرح

---

٥ – جريدة الثورة، العراق – العدد ٨١٠٠ في الحادي عشر من ديسمبر عام ١٩٨٢.

٦ –انظر

Daniel L. Byman and Kenneth M Pollack, Democracy in Iraq, Washington Quarterly 26.3.p.119.

٧ – انظر

David spitz, op.cit.p.33.

٨ – محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٧١.

يجانبه الصواب، وفيه مصادرة لحق الشعب العراقي في أن يمارس الديمقراطية، فالعراق مؤهل للديمقراطية، وإن لم يكن بشكل مثالي وكامل، وذلك انطلاقاً من أن عملية بناء الديمقراطية هي عملية تدرّجية تراكمية متعددة الأبعاد والخطوات، ولكن علينا في المقابل الاعتراف بوجود بعض المعوقات، التي لا نرى فيها أسباباً تعجيزية للسير نحو الديمقراطية.

ثانياً : معوقات الديمقراطية في العراق

أ- ترسبات الاستبداد السياسي

من المسائل المهمة والحيوية في بناء الديمقراطية وجود تراكم من الخبرات السياسية التي تخدم المسيرة التدريجية على درب الديمقراطية. لأن عملية بناء الديمقراطية لم ولن تتحقق هكذا عن طريق وصفة طبية سياسية جاهزة يتبعها المواطن العراقي، بل هي عملية صيرورة سياسية واجتماعية وثقافية وتربوية معقدة. لقد احتاجت الدول الأوروبية مئات السنين حتى تبني نظمها الديمقراطية الخاصة بها، وذلك عبر تراكم الكثير من الممارسات والخطوات والسياسات التي اعتراها الكثير من المعوقات، ولو نظرنا إلى بريطانيا لوجدنا أن جذور حركة الديمقراطية ترجع إلى عام ١٢١٥ عندما تم سن الميثاق الأعظم الذي حددت فيه الكثير من سلطات الملك[٩]

أما في العراق، فإنه ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة لم يشهد العراقيون ممارسة ديمقراطية حقيقية، ولم تكن هناك مدرسة حقيقية

---

٩ – كريم يوسف كشاش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص٤٨.

للديمقراطية. ربما كانت هناك جذور للديمقراطية[10] عند هذه الجهة أو تلك، ولكنها لم تتطور، وبالتالي لم تكن متاحة يوماً لكل العراقيين. وإذا ما اعترفنا بوجود ممارسة ديمقراطية قائمة على التعددية الحزبية[11] فإنها بدأت، على حد قول غسان سلامة، في صورتها العصرية وهي أسيرة خطيئة أصلية، كان ثمنها الرضوخ أمام القدرة الاستعمارية والقبول بهيمنتها[12]

منذ عام ١٩٦٨، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٧٩، منذ تبوأ صدام السلطة السياسية فإن الثقافة السياسية الوحيدة التي سادت العراق هي الاستبداد والخضوع، حيث لم يكن صدام يسمح لأحد بأن يقول له كلمة (لا). وفي ظل هذا الاستبداد غابت الكثير من مواصفات القائد المثالي التي تتلخص في ضرورة التقارب بينه وبين الناس، وألا يتخذ لنفسه حجاباً، وألاّ يعتدي على حقوق الآخرين، وأن يكون باراً رحيماً بالناس، وأن يستشير في أمور البلد أهله، والتواضع للناس، ويحقق المساواة بينهم في كل شيء، وأن يعيش مثل أضعف من تحت سلطته، وأخيراً أن يلتزم بعهوده ومواثيقه التي يقدمها لشعبه وللشعوب الأخرى[13]

---

١٠ – د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٣.

١١ – د. عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠، ص١١.

١٢ – د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٢٢.

١٣ – محمد تقي المدرسي، الفكر الإسلامي، مواجهة حضارية، مكتبة أية الله المدرسي، ١٤١٢هـ، ص٤٣٨.

أما بالنسبة إلى المواطن العراقي فكانت إحدى النتائج التي ترتبت على استمرار الاستبداد لسنوات طويلة هي ضعف النضج السياسي[١٤] بسبب عدم انتهاج العراقيين للسلوك الديمقراطي.

وإذا كان لترسبات الاستبداد أثر في تشويه الثقافة السياسية للمواطن العراقي، إلا ان ذلك يجب ألا يدفعنا للتشاؤم؛ لأن واقع الحال يؤكد أن هناك نماذج عديدة في العالم ربما لم يكن استبداد حكامها من نوع استبداد حكامنا، إلا أنها نجحت في تحقيق خطوات نحو الديمقراطية. وهنا نذكر دول أوروبا الشرقية التي كانت راكدة تحت الحكم الشمولي الشيوعي، أو حتى ألمانيا في ظل النازية وإيطاليا في ظل الفاشية.

ب. العوامل العشائرية والطائفية والمذهبية والعرقية

من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، التي تكوّن لنا مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي المدني. وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية ، وبناء تقاليد تعددية إيجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني[١٥]. وهنا يتعين القول إن التعددية المجتمعية ليست عيباً في ذاتها، ولكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية بلورة صيغة سياسية مناسبة تسمح بتحويلها إلى مصدر قوة وإثراء. وفي

---

١٤ – اندرو ويستر، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص ١٦٨.

١٥ –انظر

Ali Mazrui, Cultural engineering and nation building in East Africa, north western University press, illinois, 1972, p210.

العراق يعتقد البعض بأن هناك صعوبة في تحقيق الديمقراطيــة، وذلــك لعــدم وجود مجتمع متجانس أصلاً بسبب وجود الانقسامات الاجتماعية فيــه[١٦]. وإذا كان هذا الرأي قد طرح الآن بعد سقوط النظام السياسي السابق، فإننا لو رجعنا إلى بدايات تأسيس الدولة العراقية لوجدنا أن واحدة من الملاحظات التي أثارها الملك فيصل الأول هي وجود هذه الطبيعة الانقسامية في المجتمع العراقــي. إذ يقول في هذا الخصوص: "أقول وقلبي مملوء أسى إنه في المعتاد لا يوجد شعب عراقي بعد، بل تكتلات بشرية خالية من فكرة وطنية، ومشبعة بتقاليد وأباطيــل لا تجمع بينهم جامعة[١٧]

ومع وجود هذا التصور السلبي فإن المجتمع العراقي اســتطاع إثبــات وحدته الوطنية والاجتماعية والدينية في أكثر من حدث سياسي، وكان هذا على مدى ثمانين عاماً. أما من يعتقد اليوم بغياب المجتمع العراقي الموحد، فإن هذا الغياب مرتبط بالسياسات التي مارسها النظام السابق الذي حاول إنكاء وتغذيــة النعرات والانقسامات بدرجة أو بأخرى، ليس هذا فقط، بل هناك من يطرح هذه الملاحظة بسبب غياب الطبقة الوسطى في العراق التي هــي عمــاد المجتمــع وقائدة حركة التغيير، وهذا ما أشار إليه البعض صراحة في إحــدى صــحف النظام السابق، ولكن من دون أن يشير صراحة إلى الأســباب الحقيقيــة لهــذا الغياب[١٨]

---

١٦ -انظر

Daniel. Lbyman, op. cit. p.123.

١٧ - عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥، ص٣٩.

١٨- عبد الجبار محسن، انهيار الطبقة الوسطى، جريدة بابل، في الثلاثين من يناير عام ١٩٩٠.

ومن جانبنا لا يمكن أن نقفز فوق الحالة العراقية هذه والادعاء بغياب الانقسامات. ولكن يجدر بنا في المقابل التركيز على طبيعة أخرى كانت مرافقة لهذه الانقسامات؛ ألا وهي مسألة الانصهار الثقافي والاجتماعي والعرقي بين مكونات المجتمع العراقي، التي من شأنها أن تحقق التعايش بين هذه التكوينات. ثم إننا لو نظرنا إلى طبيعة المجتمعات في دول العالم قاطبة لوجدنا أن ما يزيد على تسعين دولة هي ذات تعددية عرقية وإثنية وقومية وطائفية[١٩]، ومع ذلك فإنها استطاعت في غالبيتها تحقيق خطوات جيدة نحو الديمقراطية، مع اختلاف مستوياتها ما بين دولة وأخرى.

وإذا ما استندنا إلى واقع نجاح تجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث التي توجد بها انقسامات أعمق بكثير من العراق، فإن ذلك سيسمح بالخروج من حالة التشاؤم المسيطرة على البعض بشأن مستقبل الديمقراطية في العراق. فالهند فيها انقسامات عرقية وطائفية واضحة وعميقة، ولكنها استطاعت أن تؤسس ديمقراطية هي محط إعجاب من قبل دول العالم كافة، خصوصاً أنها مستمرة لأكثر من نصف قرن.

وإذا كان النظام السابق قد ركز على تشجيع الانقسامات الطائفية والمذهبية لمصلحة ديمومة حكمه، فإنه حاول أيضاً إثبات أن التعددية الموجودة في المجتمع العراقي ليست سلبية وذلك لإثبات نجاح حكمه. لذلك من الأجدى بنا اليوم أن نثبت أن التعددية ليست سلبية، ليس من باب غض النظر عنها، بل سعياً نحو تحقيق الديمقراطية وصيانة الوحدة الوطنية في العراق.

---

١٩ -انظر

Pierrel vanden berghe, the Ethnic phenomenon, Elsevier north Holland, inc,1981, p62.

ج. العامل الاقتصادي

من دون شك للعامل الاقتصادي دور مهم في نجاح أو إخفاق المسار الديمقراطي في العراق، ونحن هنا لا نحاول إثبات وجهة نظر حول مدى ارتباط الديمقراطية بالغنى أو بالفقر، لأن المسألة تحتمل الوجهين. ولكن ما نريد تبيانه هنا هو الحديث عن اقتصاد عراقي أثقل كاهله النظام السابق بأعباء كثيرة. فالحديث عن الاقتصاد العراقي في ظل النظام الاستبدادي هو حديث عن اقتصاد مفكك، وسياسات اقتصادية غير عقلانية وغير رشيدة، وإضعاف ميزانية الدولة بسبب الدخول في حروب ثلاث رئيسية منذ عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٣، ناهيك عن الحملات العسكرية ضد الجنوب والشمال واستمرارية النهج العسكرى في الحكم.

ومع امتلاك العراق لثاني احتياطي للنفط في العالم (نحو ١١٢ مليار برميل) فإن هذا النفط كان عاملاً من عوامل انتهاك حقوق الإنسان العراقي، إذ سيطر الحاكم الفرد على الصناعة، وخصص العائدات ووزعها لغرض تحشيد قاعدة تأييد واسعة لتوطيد حكمه القمعي والتعسفي[٢٠].كما أن النظام السابق كان يتبع سياسات وإجراءات تمييزية أدت إلى اتساع ثراء الفئة المقربة منه، من خلال أنشطة عديدة، منها التجارة مع الخارج. ولإعطاء مؤشر رقمي حول حجم الكارثة الاقتصادية التي جلبها النظام السابق للعراق سنجد أن معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كان ستمائة وخمسين دولاراً عام ١٩٥٠، وارتفع

---

٢٠ – العراق نيابة عن من ؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد التاسع والعشرون، السنة ٢٠٠٣، ص ٩٧.

إلى أربعة آلاف ومائتي دولار عام ١٩٧٩، لكنه انهار إلى ثلاثمائة وتسعة دولارات عام ١٩٩٧[٢١]

ومن دون شك فإن الرصيد من السلبيات ضخم، إلاّ أن العراق وبالمؤشرات الإحصائية[٢٢] يملك رصيداً لا بأس به لتقليص سلبيات الكارثة الاقتصادية، فالكمية الكبيرة من احتياطي النفط إذا كانت نقمة سابقاً فإنها من الممكن أن تتحول إلى نعمة إذا توافرت أيد وطنية وسياسات اقتصادية رشيدة وعقلانية، ولعل ما يشجع على ذلك غياب سياسات الإنفاق العسكري الضخم الذي وصل إلى درجة عالية جداً[٢٣]

وإذا ما قارنا العراق بالعديد من دول العالم الثالث التي تسعى لانتهاج الديمقراطية، فإنه يتفوق عليها بكثير من الامتيازات التي من الممكن أن تساعده على تحقيق التحول الديمقراطي (مثل متوسط دخل الفرد، نسبة الأمية، نسبة التحضر). والأهم هنا هو أن هذه المؤشرات ليست منفصلة أو تؤتي تأثيراتها بشكل أحادي؛ بل تدخل في علاقة مترابطة ومتلازمة مع عوامل أخرى. ومن جانب آخر فإن الاعتماد على ما تقدمه الديمقراطية من إيجابيات لإدارة هذه المؤشرات الاقتصادية، يمكن أن يكون له مردوده الإيجابي، وبخاصة بعد الاتفاق على نوعية وطبيعة السياسات الاقتصادية مستقبلاً.

---

٢١ - وليد شركة، صدام والكارثة الاقتصادية للعراق، جريدة التآخي، العراق، العدد ٤٠٤٩، الحادي عشر من أغسطس ٢٠٠٣، ص٣. كذلك فالح عبد الجبار، الدولة: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٦٨.

٢٢ - انظر

Daniel, Byman, op, cit., P.25.

٢٣ - انظر

Microsoft corporation. 1993- 2002.

د. ضعف المؤسسات السياسية والدستورية وشخصنة السلطة

إذا ما اعتبرنا الديمقراطية نوعاً من التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي الذي يهدف إلى إدارة الانقسامات المختلفة في المجتمع بصورة سلمية لتحقيق المصلحة العامة وفقاً لما تقرره إرادة الأغلبية من أعضاء المجتمع السياسي، فإن ذلك يقودنا إلى حساب الجانب المؤسسي أحد الأبعاد الضرورية والمهمة لتحقيق الديمقراطية[٢٤].

ومن المؤكد أن العملية السياسية في العراق السابق كانت شخصنة السلطة بكل أبعادها المعلومة، ولم يشهد العراق في ظل النظام السياسي السابق أي عملية تأسيس حقيقي للسلطة، بل انحصر النشاط السياسي في دائرة ضيقة تمحورت حول الحاكم والمقربين منه. ولو عدنا إلى دستور عام ١٩٧٠ لوجدنا أن الصلاحيات التي منحتها المادة (٤٢) و(٤٣) لمجلس قيادة الثورة، والمادة (٥٨) لرئيس الجمهورية، والمادة (٦٢) لمجلس الوزراء، هي صلاحيات واسعة. وإذا ما علمنا أن رئيس مجلس قيادة الثورة هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة وهو الذي يتولى السلطة التنفيذية مباشرة أو بواسطة مجلس الوزراء (المادة ٥٧ أ)، وأن صدام حسين هو رئيس مجلس قيادة الثورة بموجب المادة (٣٧ ب) لتوصلنا إلى طبيعة شخصنه السلطة في العراق، وغياب الفصل بين السلطات، وأرجحية السلطة التنفيذية التي كان يمسك بزمامها فرد واحد، إلى جانب سيادة فلسفة حزب البعث أحادية التوجه والمحكومة أيضاً بالأمين العام للحزب الذي هو نفسه صدام حسين[٢٥]

---

٢٤ - جمال عبد الجواد، الإخفاق الديمقراطي في العالم الثالث، مجلة المنار، باريس، السنة ١٩٩٠، ص ١٠٥.

٢٥ - الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٧٠.

ومن جانب آخر فإن مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والمستقلة عن الدولة قد غابت كلياً. وباستثناء المؤسسات التابعة للسلطة والتي تعمل بأوامرها لم نجد مؤسسة واحدة كانت تعمل على أرض العراق، بخاصة وأن المساحة الموجودة ما بين المواطن والسلطة، والتي يُفترض أن تعمل في إطارها مؤسسات المجتمع المدني المستقلة، كانت ضيقة جدا، وهي الأخرى ضللت بمؤسسات النظام الإعلامية والثقافية، التي تمثلت وظيفتها الرئيسية في التبرير السياسي والشحن الايديولوجي. وعلى الصعيد الدستوري نجد أن المادة (٣٣) من الدستور الصادر في ١٩٦٨/٩/٢١ أباحت "حرية تكوين الجمعيات والنقابات بالوسائل المشروعة وعلى أسس وطنية مكفولة في حدود القانون..". أما دستور سنة ١٩٧٠ فقد كفلت المادة (٢٦) منه "حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وفق أغراض الدستور وفي حدود القانون"[٢٦]. ومن خلال معاينة هاتين المادتين نرى أنه على الرغم من سماحهما بتأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب إلا أن ذلك فعلياً لم يكن مسموحاً، وإن وجد فقد كان مقيّداً بتوجهات السلطة. ولذلك سنلاحظ أن المواطن العراقي بدأ بعد سقوط النظام السابق يحتمي بالمؤسسات غير الرسمية، مثل العشيرة والطائفة، وهذا نتاج طبيعي لغياب المؤسسات التي كان من الممكن أن تحقق له طموحاته.

---

٢٦ – رعد الجدة، التشريعات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨.

المبحث الثاني

واقع الدستورية في العراق

بداية، لابد من أن نتحدث عن الدستورية والشرعية والديمقراطية الدستورية، ومن ثم الذهاب للحديث عن واقع الدستورية في العراق.

أولاً: الدستورية والشرعية الديمقراطية الدستورية

يقصد بالدستورية Constitutionalism مبدأ الحكومة المقيدة، أو مبدأ تقييد الحكومة عبر وضع مقيدات فعالة على سلطة الحكومة لحماية المواطنين من الحكم التعسفي. وللمبدأ صلة وثيقة بمبدأ حكم القانون، الذي يؤسس لعلوية القانون وتقييد سلطة الحكومة. وهذه التقييدات قد نجدها في دستور مكتوب، أو في الأعراف والتقاليد. وفي الدستور المكتوب فإن تقيد الحكومة يكون عن طريق تفويض سلطات محددة للحكومة مع ضمانات لحقوق وحريات الأفراد، والإشراف على المؤسسة العسكرية وقوات الشرطة والأمن[٢٧]

٢٧ -انظر

Ernest E. Rossi, Jack G. plano, the Latin American political Dictionary, santa Barbara, california, 1980, p.68.

ولقد وجد بعض الكتّاب أن أزمة الشرعية، وهي من الأزمات المرتبطة بأداء النظم السياسية، هي في الأساس مشكلة دستورية، وهذا يعني أن للدستور أهمية قصوى في تحديد وتحقيق الشرعية؛ فأعمال السلطة ليس لها من قيمة إلا بقدر ما تعمل ضمن الأطر الدستورية المقررة التي تحدد الوظيفة الأساسية[٢٨]

وبناءً على ذلك إذا كان الدستور هو مجموعة القواعد المكتوبة أو العرفية التي تحدد، أو بصورة أدق تبين، الطريقة التي تمارس بها السلطة من قبل القابضين عليها[٢٩]، فإن الدستورية هي المبدأ العام والضروري الذي ينقل هذه القواعد من إطارها النظري إلى إطارها التطبيقي، أو هي احترام هذه القواعد وكفالة تنفيذها بأحسن حال، أو التقيد بالقواعد والعمل والالتزام بأحكامها، وعدم الحياد عنها؛ سواء كان ذلك في الجانب المادي المتمثل بوضع مقيدات قانونية، أو في الجانب الاعتيادي المتمثل في إعطاء هذه القواعد الاحترام اللازم لها والعمل بموجبها.

وهنا سيكون الحديث عن الشرعية الدستورية التي يقصد بها أن الحاكم قد دخل السلطة وفقاً لطريقة كان المجتمع قد حددها سابقاً في دستور مثلاً[٣٠]، وهذه الشرعية الدستورية ستعمل على تقييد ميل الحكام الطبيعي نحو الممارسات الاعتباطية المبنية على مزاج متبدل أو على مصلحة آنية، التقييد

٢٨ - د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٠٣.

٢٩ - د. منذر الشاوي، القانون الدستوري (نظرية الدستور) مركز البحوث القانونية، بغداد، ١٩٨١، ص١٣٨.

٣٠ - د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٣١.

الذي سيكون مدخلاً لبناء المؤسسات. وبفضل الشرعية الدستورية ستكون المنافسة أمراً ممكناً بين القيم والمصالح المتعددة، وكذلك الحل الوسط بين النخب الممثلة للمطالب الاجتماعية المهمة. ومؤشر هذه الدستورية هو أن تعمل القوى السياسية على أساس أن خسارتها ستكون أقل إذا ما ظلت متمسكة بالقواعد السياسية والقانونية، وأن الفائزين لا يفوزون بكل شيء، وأن الخاسرين يحتفظون بقدر غير قليل من الحقوق والمغانم، وبذلك يحتفظون بفرصة طيبة للفوز، أو على الأقل للمشاركة على نحو مجد في المباراة (المنافسة) التالية[٣١].

والحديث عن الشرعية الدستورية إنما هو جزء من الحديث عن الشرعية الديمقراطية، واذا ما عدنا إلى أحد تعريفات النظام الديمقراطي فسنجد أن بعض الباحثين يعرفه بأنه (ذلك النظام الذي يتيح فرصاً دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة)[٣٢]. وذلك يعني أن هناك إمكانية لتغيير السلطة الحاكمة، وأنها ليست فوق القواعد الدستورية والقانونية. بخلاف الحديث عن الشرعيات الأخرى الثورية والكارزمية والتقليدية التي تنكر ذلك.

ولذلك فإنه لا يمكن الحديث عن الدستورية بالمزاوجة مع مبدأ أبدية السلطة الحاكمة، أو عدم محاسبتها أو مسؤوليتها.

وهنا لا ننسى أن الفهم المعاصر للديمقراطية يرتبط بكون الديمقراطية هي ديمقراطية دستورية، وهذا يعني أنها مقيدة بدستور، وليست منفلتة من عقالها، يمارس الشعب فيها سلطات مطلقة لا تضبطها شريعة إلهية، ولا تحد

---

٣١ – جان ليكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي، في غسان سلامة، ديمقراطية من غير ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٧.

٣٢ – سيمور مارتن ليبست، رجل السياسة، ترجمة خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بلا سنة، ص٢٣.

من غلوائها قيم إنسانية، وإنما يمارس الشعب سلطاته بموجب دستور تقيده ثوابت المجتمع وتضبطه مبادئ الديمقراطية ومؤسساتها[٣٣]. وقيام الديمقراطية الدستورية على توفر شرطين جوهريين[٣٤]:

المساواة السياسية بين المواطنين عبر مبدأين مهمين هما المساواة والمواطنة؛ المساواة في احترام الإنسان وحماية حقوقه الأساسية باعتباره إنساناً قبل كل شي، والمواطنة عبر التسليم بحقوقها لكل الجماعات المتوطنة في الدولة، وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية على قدم المساواة بموجب القانون.

- التوصل إلى صيغة دستور ديمقراطي، والدستور الديمقراطي ليس منحه من أحد، ولا يجوز الرجوع عنه أو تعديله إلا وفق أحكامه. لذلك فهو ليس مجرد دستور وإنما هو عقد اجتماعي يجب أن يكون معبّراً عن تراضي القوة الفاعلة واتفاق التيارات الفكرية السياسية المؤثرة، كما يجب أن يكون مراعياً لضرورات السيطرة على مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف.

ثانياً: واقع الدستورية في العراق

إن الديمقراطية لا تولد جاهزة من رحم نظام الاستبداد الفاسد، ولكنها تحتاج إلى بناء نظري وعملي من الصفر[٣٥]. هكذا هو حال الحديث عن

---

٣٣ - د. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، في علي خليفة في الكواري (محرر)، حوار من أجل الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص١٥٩.

٣٤ - المصدر السابق نفسه، ص١٥٩.

الديمقراطية، والدستورية جزء أساسي ومهم منها، في العراق. فالحديث يكون عن غياب وتغييب لها في كل مستوياتها وأبعادها.

ومنذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ وحتى سقوط النظام الاستبدادي في التاسع من ابريل ٢٠٠٣ لم يعرف العراق سوى تجربة دستورية ديمقراطية واحدة، هي المتمثلة بالقانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ مع وجود بعض السلبيات فيه.

وبخلاف هذا الدستور فإن جميع الدساتير التي عرفها العراق كانت مؤقتة، وليست نتاج صيغة ديمقراطية.

التجربة الدستورية الأولى في العراق بدأت عندما فرض على الملك فيصل الأول وجوب الموافقة على تنظيم قانون أساسي يعرض على مجلس تأسيسي ويضمن تنفيذه، وذلك طبقاً لأحكام المادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢٢. وتنفيذاً لهذه المعاهدة وضع القانون الأساسي العراقي الذي لم يصدر بشكله النهائي إلا بتاريخ الحادي والعشرين من ابريل عام ١٩٢٥. وقد ظل هذا الدستور قائماً حتى أطاحت به ثورة ١٩٥٨. وفي السابع والعشرين من يوليو جاء دستور ١٩٥٨ المؤقت الذي انتهى بسقوط حكومة عبد الكريم قاسم واغتياله في الثامن من فبراير عام ١٩٦٣. الذي تبعه صدور قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة في السنة نفسها، والذي انتهى في الثامن عشر من نوفمبر عام ١٩٦٣.

---

٣٥ – برهان غليون، الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو، في كتاب: في الخيار الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص١١٣.

وفي التاسع والعشرين من ابريل عام ١٩٦٤ صدر دستور مؤقت آخـر للعراق بإعلان دستوري صادر عن مجلس الوزراء وعن رئيس الجمهوريـة. وفي عام ١٩٦٨ سقط دستور ١٩٦٤ بفعل انقلاب السابع عشر من يوليو، وحل محله دستور آخر صدر في الحادي والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٨[٣٦]. وبقي هذا الدستور حتى صدور دستور ١٩٧٠ المؤقت الذي بقي نافذ المفعول، مـع بعض التعديلات حتى سقوط النظام في التاسع من ابريل عام ٢٠٠٣. ولم يـر مشروع الدستور الجديد الذي كان مزمعاً طرحه على الشعب النور، ولم يكـن ليتصور أنه سيأتي على وفق مبدأ الدستورية الديمقراطية.

الملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذه التجارب هي ما يأتي:

- إن الصفة الأساسية لها هي المونوقراطية، والمونوقراطية العراقية لم تتجل فقط في الطريقة التي صدرت بها الدساتير؛ بل أيضـاً فـي الممارسـات السياسية العملية[٣٧]. والملاحظ أن الدساتير أقيمت عن طريق لجنة؛ فدستور عام ١٩٥٨ أقامه مجلس الوزراء المؤلف من ثلاثة عشر عضواً، ودستور الرابع من ابريل عام ١٩٦٣ (قانون المجلـس الـوطني رقـم ٢٥ لسـنة ١٩٦٣) أصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة المكوّن من عشرين عضواً. وكذلك دستور الحادي والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٨ أصدره مجلـس قيادة الثورة المكون من خمسة أعضاء، ودستور ١٩٧٠ أصـدره مجلـس قيادة الثورة المكوّن من خمسة عشر عضواً.

---

٣٦ – انظر: رعد جدة، المصدر السابق ذكره.

٣٧ – د. فؤاد البيطار، أزمة الديمقراطية في العالم العربي، دار بيروت للنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص١٧٠. منذر الشاوي مصدر سبق ذكره، ص٢٥٥-٢٥٧.

- بخلاف دستور عام ١٩٢٥، فإن الدساتير السابقة منذ عـام ١٩٥٨ كانـت دساتير مؤقتة، وكان لكل منها عمر على الرفوف مواز للعمر الذي عاشـه نظام الحكم الذي صاغه.

- إنها لم توفر ضمانات كافية ضد احتكار السلطة وضد استخدام القسر بـدلاً من الإجماع كأساس لبناء الدولة[٣٨].

- إنها لا تنص على مبدأ الفصل بين السلطات، بل تجمع السلطات التنفيذيـة والتشريعية بيد هيئة واحدة هي مجلس الوزراء (١٩٥٨-١٩٦٨) ومجلـس قيادة الثورة (١٩٦٨-٢٠٠٣)[٣٩].

- إن الدساتير الجمهورية خلت من مبدأ التعددية، وكرّست السلطة بيـد مـن يقبض عليها إلى أجل غير محدود، كما قلّصت إلى حدود كبيرة من مفهوم المؤسسة أو المؤسسات، ولم تعر اهتماماً لمؤسسات المجتمـع المـدني أو لاستقلال القضاء، باستثناء بعض المبادئ العامة التي دونتها[٤٠].

---

٣٨ - المجموعة الدولية للأزمات، التحدي الدستوري في العراق، تقرير، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٩٨، السنة ٢٠٠٣، ص١٥٥.

٣٩ - د. فالح عبد الجبار، الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥، ص٩٢.

٤٠ - د. عبد الحسين شعبان، الدستور والديمقراطية قراءة ارتجاعية ورؤية مستقبلية، جريدة التآخي، بغداد، العدد ٤٠٢٢، في الثالث من يوليو عام ٢٠٠٣، ص٣.

المبحث الثالث

جدية الطرح الأمريكي للديمقراطية في العالم

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبح الباب مفتوحاً للولايات المتحدة الأمريكية لتحديد خيارات السياسة الدولية، وبعيداً عن المنافسة التي كان يقودها الاتحاد السوفييتي. وكان من ثمار انهيار الاتحاد السوفييتي، استغلال الولايات المتحدة الأمريكية كل فرصة للتأكيد على انتصار نموذجها الليبرالي على الانموذج الشمولي. والملاحظ انه في ظل القطبية الثنائية الأمريكية-السوفييتية فان هناك الكثير من الدكتاتوريات العسكرية والمدنية قد عشعشت في العالم الثالث، اذ كانت تحظى هذه الدكتاتوريات بدعم القوتين العظميين كل حسب مصلحتها وأهدافها. ومن هذه الملاحظة تبرز الكثير من الشكوك حول جدية الطرح الأمريكي عن الديمقراطية ونشرها في العالم أولاً، وثمار هذه الديمقراطية ثانياً.

فبخصوص مدى جديتها، وجد البعض أن الديمقراطية وطروحاتها على لسان قادة الإدارة الأمريكية ليست ناجمة عن رسالة أخلاقية مبدئية والتزام عالمي من قبل القوة العظمى الوحيدة، بقدر ما هي مرتبطة بمدرسة سياسية برغماتية، وأن الديمقراطية أضحت وسيلة لتحقيق منافع أمريكية بحتة، وليست تلك التي تخص تلك البلدان. أما عن ثمارها فهناك مؤيد وهناك معارض لها؛

فالباحث نعوم تشومسكي يشكك كثيراً، وهو على صواب، في طبيعة الديمقراطية التي تنشرها الولايات المتحدة وثمارها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[41].

في ما يخص مدى جدية الخيار الديمقراطي الأمريكي في العراق، فإننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي واحدة من الدول الرئيسية التي ساندت النظام الاستبدادي في العراق في حروبه وغزواته وقمعه لشعبه، وكانت المصالح الأمريكية هي الحاكمة في تحديد طبيعة علاقاتها مع النظام السابق وليس احترام حقوق الإنسان العراقي. والحديث عن صفقات أمريكية مع أنظمة استبدادية ليس هو من باب الافتراضات، فقد اعترف الرئيس الأمريكي جورج بوش بذلك صراحة في احدى خطبه عن هذا الموضوع[42]. ولهذا، وبناء على هذا الاعتراف يمكن الاستنتاج بأن واحداً من أسباب ديمومة النظام الاستبدادي في العراق هو المساندة الأمريكية، ولربما كانت هذه المساندة من العوامل التي عطّلت جهود المعارضة العراقية في الداخل والخارج وهي تسعى للإطاحة بالنظام السابق. ومع تحقق الترابط المصلحي الحقيقي، والأولوية بالطبع هي للمصلحة الأمريكية، حصل ما حصل، وجرى إسقاط النظام الاستبدادي في العراق في التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣. ولكن ماذا يمكن أن يقال عن هذا الحدث المهم والجذري في الساحة السياسية العراقية؟

للإجابة نطرح ما يلي

٤١ – نعوم تشومسكي، إعاقة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
٤٢ – خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في التاسع عشر من نوفمبر ٢٠٠٣ في لندن.

١. إن للولايات المتحدة الأمريكية سجلاً حافلاً في إسقاط النظم السياسية الوطنية والشرعية، ولعل من النماذج البارزة هنا إسقاط السلفادور الليندي في شيلي. وهذا يفسر القدرة الأمريكية وفي الوقت نفسه ازدواجية المعايير. فالعمل العسكري والتهديد به هو جزء مهم وحيوي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

٢. إن إسقاط النظام السياسي السابق بأداة أمريكية حرم القوى السياسية والحزبية العراقية الكثير من الأوراق السياسية، ولذلك فإن الفعل السياسي العراقي لما بعد ذلك كان ــ وسيكون ــ مقيداً بهذا الإطار إلى حد كبير.

٣. إن هذا الفعل لم يكن لينجح لولا استبدادية النظام السياسي السابق وطغيانه، لأننا نؤمن بأن الديمقراطية، ومن خلال إعلاء صوت الشعب في صنع وتنفيذ القرارات كافة، هي وسيلة مهمة وأساسية لتكريس الشرعية السياسية، ومن ثم دفع قوى الشعب للدفاع عن النظام السياسي الذي يعبّر عن الإرادة الوطنية[٤٣].

وبالعودة إلى التصريحات الرسمية الأمريكية حول الديمقراطية في العراق، نجد هناك تأكيداً من الرئيس بوش لهذا الموضوع. ففي خطاب له في لندن في التاسع عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٣ ركّز بوش على أن الديمقراطية ليست للعراق فقط، بل هي دعامة أساسية في حربه ضد ما أطلق عليه "الإرهاب"، يقول: "إن الدعامة الثالثة للأمن هي التزامنا بنشر الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بما تجلبه معها من أمل وتقدم كبديل لعدم الاستقرار

---

٤٣ - د.عبد الجبار أحمد عبد الله، الديمقراطية والأمن القومي العربي، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٢٧, ٢٠٠٣، ص٨٦.

والكراهية والإرهاب. ونحن لا نستطيع الاعتماد على القوة العسكرية فحسب لكي نضمن الحفاظ على أمتنا على المدى الطويل. إن التوصل إلى السلام الدائم يتحقق في تواصل العدالة والديمقراطية والتقدم"[٤٤]

أما عن التزامه الديمقراطي في العراق فيقول: "إن فشل الديمقراطية في العراق سيعيد الشعب العراقي إلى البؤس.. إن الديمقراطية ستنجح في العراق لأن عزيمتنا ثابتة، ونحن ملتزمون بما قلنا"، ويضيف أيضاً: "إننا سنساعد الشعب العراقي على تأسيس بلد مسالم وديمقراطي في قلب الشرق الأوسط"[٤٥].

وفي خطاب آخر للرئيس بوش في لويزيانا في السابع عشر من فبراير عام ٢٠٠٤ يذكر "أن مشروع الحرية في العراق يجب أن ينجح". وعن تقديم المساعدة للعراقيين يقول: "إننا نساعد العراقيين على تحقيق تقدم يومي نحو الديمقراطية"[٤٦]. إن هذا التأكيد الأمريكي على إنجاح الديمقراطية في العراق أولاً، ومن ثم في ما بعد طرح الدعوات الأمريكية إلى الإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط الكبير ثانياً، يعني أن القضية مهمة لها، ويبدو أن عليها أيضاً ستتوقف أشياء وخيارات عديدة، ولذلك زاوجت الولايات المتحدة بين هدفين عند إسقاط النظام السابق؛ الديمقراطية وأسلحة الدمار الشامل.

وهذا الطرح نابع من التغيير الحاصل في استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية. إذ يرى أحد الباحثين أن هناك تياراً جديداً في السياسة الخارجية الأمريكية يسمى الواقعية الديمقراطية، وهو بمثابة المبدأ الذي يتيح للولايات

---

٤٤ – خطاب الرئيس الأمريكي في التاسع عشرمن أكتوبر٢٠٠٣.

٤٥ – المصدر السابق نفسه.

٤٦ – خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في لويزيانا في السابع عشر من فبراير عام٢٠٠٤.

المتحدة التدخل في كل العالم؛ التدخل في مواجهة أي خطـر يهـدد الحريـة، ويقتضي هذا المبدأ القضاء على الأنظمة المستبدة وإقامة دول متحضرة مسالمة وموالية للغرب في المنطقة، وهو ما يتطلب فرض إصلاحات ديمقراطية علـى البلدان العربية والإسلامية[٤٧]. وعندما يتحـدث الـرئيس بـوش عـن إنجـاح الديمقراطية في العراق ويؤكد إصراره على ذلك، فإنما يتحدث عن البديل الذي كان الكل في العراق يسعى إليه للتخلص مـن الاسـتبداد والطغيـان. فمقابـل الاستبداد هناك الديمقراطية. وإلى هنا يتفق الكل مع الرئيس الأمريكي. ولكـن مسألة الاتفاق هذه تنتهي لتحل محلها بوادر الاختلاف عند الحديث عن نوعيـة الخيار الديمقراطي، لأن الديمقراطية التي يعنيها الرئيس بوش تختلف كلياً عـن تلك التي يعنيها الأكاديميون والباحثون هنا أولاً والمواطنون بشكل عام ثانيـاً، سواء كان في العراق أو في أي بلد آخر. لذلك فإن التساؤل الذي يبرز هنا: هل المطلوب هو نقل الأنموذج الديمقراطي الغربي-الأمريكي للعراق؟

من المعروف أن الديمقراطية الليبرالية تقوم على ركيزة الحرية الفردية والاقتصاد الحر، وضرورة توفير الأسس المهمة لمزاولة الفرد لحرياتـه فـي جوانب أساسية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[٤٨]. وفي إطار هـذه الديمقراطيـة الليبرالية تتعدد الرؤى والنماذج التي لا نجد فروقـات بينهـا علـى مسـتوى المضمون. بل في ما بين الدول الأوروبية نفسها. ولكن عند مقارنتها مـع دول العالم الثالث، ومنها العراق، فإن الفروقات قد تبدو صارخة في مجال ما، وقـد تتطابق في مجالات أخرى. فإذا ما اعتمدنا أسس الديمقراطيـة فـي التـداول

---

٤٧ - وثيقة حول السياسة الخارجية الأمريكية، مركز مؤسسة أمريكا بإشراف نائب الرئيس ديك تشيني في الثاني عشر من فبراير عام ٢٠٠٣.

٤٨ - سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية اللبرالية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٣٥، السنة ١٩٩٠، ص٤.

السلمي للسلطة والانتخابات واحترام حقوق الإنسان وكرامته والتعددية الحزبية، فإننا لن نجد مشكلات تذكر. ولكن المشكلات ستظهر لنا في أبعاد مهمة؛ منهـــا أن الديمقراطية لابد أن تجرى في جو من السيادة والاستقلال، وحتى الآن سيادة العراق منقوصة، وربما ستظل لأمد بعيد كذلك بسبب وجود قـــرارات دوليـــة تتحكم في ذلك مثل القرارات ١٤٨٣ و١٥١١ و١٥٤٦.

والمسألة المهمة الأخرى هي كيفية إدارة الاقتصاد. وهذه المسألة يجـــب أن تدار بعناية كبيرة لأن إعادة هيكلة الاقتصاد، بالوصفة التـــي يطالـــب بهـــا صندوق النقد الدولي، لا يمكن تطبيقها الآن بسبب غياب هيكل اقتصادي واضح ومحدد.كما أن جعل اقتصاد العراق قائماً على مبدأ الاقتصاد الحر قد يجر البلاد لمشكلات حقيقية، لا سيما بعد اعتماد المواطن العراقي على أداء القطاع العـــام لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً، وليس هذا فقط، بل فـــي ظـــل وجـــود كارثـــة اقتصادية حقيقية. والأهم هو كيفية توفير الاحتياجـــات المهمـــة والضـــرورية المتعلقة بقوت المواطن وراتبه والخدمات الضرورية التي يمكن أن تقدم إليـــه، "لأن المواطن لن يفهم الحرية على أنها مجرد الإفـــلات مـــن ســـلطة صـــدام حسين"[49]، بل سيقارن بين ما هو حاصل وما سيحصل وبين ما مضى.

والمفاضلة على مستوى النماذج ليست هي بـــين ديمقراطيـــة سياســـية وديمقراطية اجتماعية اشتراكية؛ لأننا قد لا نضمن حضور أي صوت اشتراكي في ظل الأنموذج الأمريكي للديمقراطية. وهنا ستكون المعادلة بالنســـبة إلـــى المواطن العراقي، هي بين خدمات وحقوق مقابل خدمات من دون حريـــة فـــي عصر مضى. لذلك من الأفضل المزاوجة بين الجانبين؛ الحرية والخدمات، هذا إذا ما أرادت الولايات المتحدة حقاً إنجاح مشروعها في العراق، وذلك لأن أي

٤٩ – دافيد باران، التشكيلة الهلامية للمعارضة المسلحة، لوموند ديبلوماتيك، يناير، ٢٠٠٣.

خطة اقتصادية مستقبلية فيها تجاوز لهموم ومطالب شرائح كثيرة قد هضمت حقوقها ستقود لنتائج عكسية.

وعلى الصعيد التطبيقي فإن السفير بول بريمر وجه خطاباً للشعب العراقي في الخامس من سبتمبر عام ٢٠٠٣ تحدث فيه عن الخطوات الديمقراطية في العراق، والتي حددها بسبع خطوات، هي

- تشكيل حكومة عراقية مؤقتة.
- كيفية صياغة الدستور.
- تعيين الوزراء.
- وضع دستور جديد.
- إقرار الدستور.
- انتخاب الحكومة.
- إنهاء سلطة التحالف، وتسليم الحكومة العراقية سلطات ذات سيادة.

وأعقب ذلك خطوة أخرى تمثّلت في توقيع اتفاقية الخامس عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٣ حول موعد تسليم السلطة للعراقيين الذي كان مقرراً في الثلاثين من يونيو عام ٢٠٠٤. ثم جاء التوقيع على قانون إدارة الدولة الانتقالية في الثامن من مارس عام ٢٠٠٤، الذي يحدد مسار الحياة السياسية ذات السيادة المنقوصة في العراق حتى نهاية ٢٠٠٥.

---

٥٠ - جريدة التآخي، العراق، العدد٤٠٦٩، التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠٣، ص٢.

وعند معاينة هذه المسارات الثلاثة، سنرى أنها لم تكن لتسير على وتيرة سلمية وهادئة، وذلك لوجود الكثير من التحفظات والاعتراضات والملاحظات، سواء أكان ذلك من داخل مجلس الحكم الانتقالي أم من خارج المجلس، حيث القوى السياسية والاجتماعية والدينية الغائبة أو المغيبة عن النشاط السياسي الرسمي. وهذه الاعتراضات والتحفظات والملاحظات وغيرها التي قد تطرأ مستقبلاً يجب أن تؤخذ على محمل الجد، ودراستها بعناية فائقة، ليس لكونها تعبر عن قوى سياسية واجتماعية ودينية مهمة، ولكن أيضاً بسبب تطابق قبولها مع مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية وهو ضرورة التعايش المتبادل والحوار السلمي وتقبل الرأي الآخر واحترام كيانه والاخذ بوجهات نظر مختلفة.

ولذلك يرى البعض أن الحلول التي يقدمها المشروع الأمريكي هي حلول كارثية تماماً؛ لأنها ستنتج مهما علا صراخ المحتلين الديمقراطي ظاهرة التمترس والانقسام العمودي الطائفي[٥١]. هذا في الوقت الذي يرى فيه آخرون أن هناك ابتعاد يوماً بعد يوم عن مشروع إقامة نظام ديمقراطي في العراق[٥٢]. وفي هذا السياق أكد البعض أنه بدلاً من جعل العراق واحة للديمقراطية ومثالاً ديمقراطياً يحتذى، إذا بممارسات الاحتلال تجعل من العراق بلداً مدمراً أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وجعلت شعبه يعيش هواجس الخوف الدائم ويفتقر إلى أدنى مستلزمات الحياة ومقوماتها الضرورية[٥٣]

---

٥١ – علاء اللامي، العراق الأمريكي يزحف نحو النموذج الطائفي اللبناني، الحوار المتمدن، العدد ٧٥٠، ٢٠٠٤/٢/٢٠.

٥٢ – ايناسيور رامونه، الوحلة العراقية، لموند ديبلوماتيك، ديسمبر، ٢٠٠٣.

٥٣ – فؤاد دبور، الإدارة الامريكية ومحاولة الخروج من المأزق.

وقد يكون هذا الكلام مبالغاً فيه، ولكن رفض الولايات المتحدة الأمريكية إجراء الانتخابات لأعضاء الجمعية التأسيسية الوطنية قد دفع كثيرين إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن هذا هدم لأهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية. لكن مقابل هذه الآراء التي تؤكد سلبية التوجه الديمقراطي الأمريكي في العراق يؤكد "لورن كرينر" مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، وجهة نظر امريكية حول صنع الديمقراطية بما يلي[٥٤]:

إن الشعب داخل دولته هو دون غيره الذي يستطيع إرساء الديمقراطية.

- إن الولايات المتحدة لا يمكنها أن توجه الديمقراطية في العراق.
- إن إقامة الديمقراطية ممكن حتى في ظل وضع أمني صعب.
- لا توجد حاجة للعراق أن يستنسخ الأنموذج الأمريكي للديمقراطية، إذ لا يوجد نموذج متقن من دون شوائب في العالم، فلدى كل بلد خصوصيات طفيفة أو رئيسية حيال تطبيق الديمقراطية.

إن هذه الآراء تصدر عن توجه موضوعي، ولكن الأهم فيها مسألة عدم جواز استنساخ الديمقراطية، لأنه من دون شك فإن "أسوأ مجال لنقل التكنولوجيا هو نقل تكنولوجيا الحكم؛ لأن الحكم ممارسة متصلة بصميم المجتمع"[٥٥]. وسيغدو من غير المنطقي أن تتبع الولايات المتحدة استراتيجية

---

٥٤ - برنامج Global exchange,world net service الثالث من يونيو عام ٢٠٠٤

٥٥ - إسماعيل صبري عبد الله، المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص١١٥.

"ديمقراطية القوالب"[56] التي اتبعتها من قبل اليابان وألمانيا دون مراعاة لاختلاف الظروف والبيئات والمعتقدات.

---

٥٦ - خليل الكناني، بيان صحفي في الرابع والعشرين من يناير ٢٠٠٤.

المبحث الرابع

طبيعة الخيار الديمقراطي في العراق

قضيتان أساسيتان مهمتان تشغلان الساحة السياسية العراقية بعد التاسع من ابريل عام ٢٠٠٣؛ الأولى وهي التي لا خلاف ولا جدال عليها بين العراقيين، عامة ونخبة، من هم في مجلس الحكم ومن هم خارجه، العراقيين في الداخل والخارج، هي أن الديمقراطية تمثلُ البديل الوحيد والأساسي والمضاد لمرحلة الاستبداد السابقة، وأن الديمقراطية يمكن أن تعرف، على ضوء ذلك بأنها المبدأ السياسي والفلسفي النقيض لمبدأ الاستبداد الصدامي. أما القضية الثانية فهي مسألة استمرارية بقاء القوات الأمريكية في العراق؛ إذ ليس هناك تصريح رسمي حقيقي يحدد مدة بقاء هذه القوات، ولكنه في الوقت نفسه توجد تصريحات مطاطية؛ مثل ارتباط بقاء هذه القوات بتحقيق الأهداف ومكافحة الإرهاب في منطقة أصبحت هي الجبهة الأولى لمكافحة الإرهاب.

أما من جانب العراقيين فهم منقسمون حول بقاء هذه القوات؛ فبعضهم يرى "أنه لا يمكن أن ندعو في هذه الظروف إلى انسحاب القوات الأجنبية؛ لأن انسحابها سيؤدي إلى الفوضى وإلى المواجهات الداخلية وإلى تدخل قوات

إقليمية في العراق"[٥٧]. ويشاطر هذا الرأي الكثيرون من المهتمين بشؤون العراق من الكتّاب الغربيين؛ إذ يرى البعض "أن قوات الاحتلال تتمتع بشرعية الحد الأدنى؛ شرعية الخوف من الفوضى، وذلك استناداً إلى أن العراقيين في سوادهم الأعظم يخشون الخروج المبكر للقوات الأمريكية الذي قد يتسبب في اندلاع حرب أهلية"[٥٨]. وهذا ما أكده الجنرال أبي زيد لإذاعة بي.بي.سي في الثلاثين من يناير عام ٢٠٠٤؛ إذ إنه "يرى احتمال اندلاع حرب أهلية في العراق حتى بعد نقل السلطة"[٥٩]. مقابل ذلك دعت قوى سياسية أخرى إلى "انسحاب قوات الاحتلال جميعها من أرض العراق"[٦٠]

وعند الحديث عن القضية الأولى؛ قضية بناء الديمقراطية في العراق، فإن الخطوة الأولى، الصحيحة عند البعض والخاطئة عند البعض الآخر من العراقيين، بدأت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي، الذي جاء بعد التخلي عن فكرة تشكيل مؤتمر وطني عراقي، وذلك بعد التشكيك في قدرته على تمثيل أكبر قطاعات السكان العراقيين[٦١]. وتعرض مجلس الحكم الانتقالي للكثير من النقد، وانطلقت الانتقادات من اتجاهين؛ حيث جاءت الانتقادات أولاً من قبل بعض أعضاء مجلس الحكم نفسه. وضمن هذا الإطار يرى أحد الأعضاء أن هناك

٥٧ – جلال الطالباني، آراء وأحاديث، مكتب الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠٠٣.

٥٨ – دافيد باران، في العراق محرر على عرش الطاغية، لوموند دبلوماتيك يناير، ٢٠٠٣.

٥٩ – جريدة الغد، العراق، مؤسسة الغد، العدد الثاني والعشرون، الأول من نوفمبر عام ٢٠٠٤.

٦٠ – جريدة العرب، العراق، العددالحادي والثلاثين، الثالث من ديسمبر عام ٢٠٠٣، ص٢.

٦١ – رؤية سياسية واستراتيجية للعملية الانتقالية في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٩٤، ٢٠٠٣، ص ١٣١.

نقصاً كبيراً في مجلس الحكم لعدم وجود ممثل للتيار القومي، وكذلك لعدم وجود ممثل لعشيرة الجبور[٦٢]

أما من خارج المجلس فهناك من هم ليسوا ضد تشكيل المجلس، بل لديهم بعض الملاحظات عليه. فقد وجدت السيدة رند رحيم أن "تبني مشروع التمثيل النسبي الطائفي والعرقي بدلاً من التمثيل السياسي سيقوّض الأمل في إنجاز مواطنة عراقية عامة بتأكيد الهوية الطائفية والولاء على حساب الهوية العراقية..، وأن الأساس الطائفي والعرقي للعملية السياسية في العراق وتسيير نظام (الزبائنية) يتناقضان مع إقامة ديمقراطية في عراق قائم على مواطنة عراقية عامة ومتساوية، وأنه يمهّد الطريق لانقسام في المستقبل، ولتدخل قوى خارجية"[٦٣]. وعلى الخطى نفسها وجد البعض أن مجلس الحكم مسرحية أمريكية أعدت على عجل، وأن رفض المجلس ناجم من أن المحتل لا يمتلك شرعية هذا الحق، وليس لأحد الحق أن يمنحه أو يمكنه من هذا الحق[٦٤]

أما من هم خارج المجلس من المعارضين لتشكيل المجلس شكلاً وجوهراً فيرون فيه إشكالين أساسيين؛ "الأول استبعاده الأحزاب الوطنية الموجودة في العراق والتي لم يكن لها صوت في هذا المجلس، لأن لها الأحقية في ذلك، والثاني ما يخص حق النقض الذي اختص بالمحتل، والذي يجب رفعه أو تقسيمه على عدة أعضاء"[٦٥]

---

٦٢ – جلال الطالباني، آراء وأحاديث، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

٦٣ – رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق, سبتمبر ٢٠٠٣، مجلة المستقبل االعربي، بيروت، العدد ٢٠٠٣، ٢٧٩، ص٨١.

٦٤ – جريدة الدعوة – تنظيم العراق – العدد ٤٧, العاشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣.

٦٥ – انظر

وعند تقييم هذه الاتجاهات نرى أنها كلها تحمل في طياتها الصواب مع اختلاف دوافعها وأصولها؛ فعندما نقارن مجلس الحكم الانتقالي بالماضي الاستبدادي حيث الحكم الفردي البعيد عن المؤسسات السياسية والقانونية، فهو أفضل بكثير، وحكم الهيئة الرئاسية الدورية هو أفضل بكثير أيضاً من حكم الفرد الواحد. كما أن المجلس جاء ليسد فراغاً سياسياً وجد بعد سقوط النظام السابق، ومن ثم أوجد خطوة على الطريق الصحيح، ولكنها ليست بالخطوة الكاملة. فهو بني أصلاً على فكرة التعيين، وكان من الأنسب أن يبنى على الانتخابات، أو المزاوجة ما بين الانتخابات والتعيين لكي يكون له تمثيل سياسي واسع لكل الاتجاهات العراقية. وقد يكون كلامنا هذا غير دقيق لأن هناك اتجاهات وقوى عراقية ما زالت ترفض العمل السياسي تحت المظلة الأمريكية. وكذلك فنحن لا نستطيع أن نقارن مساوئ مجلس الحكم الانتقالي الذي استمر لنحو عام وعدة أشهر مع نظام سياسي استبدادي دام لخمسة وثلاثين عاماً، بخاصة وأن المجلس تعين عليه أن يتعامل مع أعباء السياسات الكارثية للنظام السابق، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وقد طرحت مقترحات عديدة، إما لتكون بديلة عن مجلس الحكم، أو لتطوره. فاقترح البعض في هذا الصدد تشكيل ثلاثة مجالس انتقالية مؤقتة؛ الأول يمثل النواب الذين يعينون أو ينتخبون من القوى السياسية العراقية وتنظيمات المعارضة سواء كانوا في الشمال أو في المنفى ليشغلوا نحو ثلاثة أرباع عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم مائتين، والثاني مجلس الشيوخ الذي يمثل التيارات القبلية والدينية والإثنية ويضم مائة عضو، والثالث هو مجلس إدارة للأمن الوطني (القومي) الذي يضم ضباطاً من الجيش العراقي

Laith kubba, one Iraq plan for democracy national Endowment for democrcy.

والمؤسسات الأمنية بالإضافة إلى ممثلين عن زعماء الأحزاب المعارضة. وأخيراً تشكيل هيئة رئاسية ثلاثية من شمال ووسط وجنوب العراق[٦٦]. وهناك اقتراح أن يضم المجلس الانتقالي مائة وخمسين شخصاً موزعين كالتالي: خمسة وعشرون عضواًمن أعضاء مجلس الحكم الحالي، و خمسة وعشرون عضواً من أعضاء تحالف القوى الديمقراطية، ومائة عضو من الأحزاب وشيوخ العشائر والمنظمات المهنية والمجالس البلدية[٦٧]. ومقابل هذه الآراء نجد هناك من طرح مهمة تعزيز مكانة مجلس الحكم على طريق الاستقلال والسيادة والسلطة والنهج الديمقراطي، ودعم إجراءات نقل السلطة إلى العراقيين.

وبعد ذلك فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: ما طبيعة التحول الديمقراطي في العراق؟ ومسؤولية من هي؟ وما القواعد التي تحكم بناء الديمقراطية في العراق مستقبلاً؟.

في كتابه عن الإصلاح السياسي حدد صموئيل هينتنغتون أنماط الإصلاح السياسي بثلاثة أنماط، هي[٦٨]:

- عملية الانتقال التي تبادر بها الحكومات التسلطية ذاتها.
- عملية الإصلاح التي تتم عبر التفاوض بين كل من الحكومة والمعارضة.
- عملية الإصلاح التي تبادر بها وتقودها المعارضة بإزاحة الحكم السلطوي.

٦٦ – جريدة القاسم المشترك، العراق، العدد الثالث والعشرون، السابع عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٣. لقاء مع عزيز الياسري المنسق العام لتحالف القوى الديمقراطية .

٦٧ – المصدر السابق نفسه.

٦٨ – د. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، التحولات الديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٢.

أما البعض الآخر فيرى أن التحول إلى الديمقراطية قد تكون أسبابه نابعة من داخل المجتمع ذاته؛ كما حدث في الهند، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه كحال اليابان عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية؛ حيث فرض عليها الحلفاء نظاماً ديمقراطياً. أو يمكن أن ينتج التحول الديمقراطي عن رغبة من الدولة المعنية في تلقي مساعدات خارجية، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم الديمقراطي من ناحية وبين حجم المعونات من ناحية أخرى[٦٩]. كما أن عملية التحول من الممكن أن تحدث نتيجة لمبادرة من أعلى بواسطة النظام أو من اسفل بواسطة المعارضة[٧٠]. وفي مكان آخر وجد بعض الكتّاب أن نماذج التحول من التسلطية تتمثل في ما يأتي[٧١]:

- نموذج المؤتمر الوطني كما حصل في بنين ١٩٩٠ وفي الكونغو ١٩٩١.
- نموذج تداول السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية وبأنماط انتخابية متعددة تتفاوت ما بين انتخابات شكلية وانتخابات تنافسية في إطار الحزب الواحد وانتخابات تعددية حزبية وأخيراً الاستفتاءات الرامية للحصول على تعديلات دستورية وسياسية مقترحة.
- نموذج الكفاح المسلّح وحركات التمرد والعصيان مثل أنجولا ١٩٩١ ورواندا ١٩٩٠ ومالي ١٩٩١.

---

٦٩ - المصدر السابق نفسه، ص٣.

٧٠ - د. حمدي عبد الرحمن حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٣، السنة ١٩٩٣، ص ٢٠-٢٣.

٧١ -انظر

Larry diamod, Democracy in developing countries, Latin America, Colorado publisher, U.S.A .1989, p.9.

- نموذج التحول المشروط أو الموجه، ومثال ذلك نيجيريا في إطار حكم الجنرال بابانجيدا ١٩٨٥.

فأين هو نموذج التحول الديمقراطي في العراق؟ طبقاً لنموذج هنيجتون فإن العراق يبتعد كلياً عنه، وذلك لأنه لا يتوفر أي شرط من شروطه لأن النظام السابق لم يبادر، حتى لو بقي في السلطة أكثر من ذلك، إلى أي عملية إصلاح وتحول سياسي حقيقي، كما أن غياب المعارضة داخل الساحة العراقية ألغى إمكان أن تقوم المعارضة بعملية التحول الديمقراطي. أما بالنسبة إلى الأنموذج الثاني؛ فنجد أيضاً أن سبب التحول من داخل المجتمع لم يكن متوافراً قبل سقوط النظام السياسي؛ لأن هذا السبب قد أصبح متوافراً بعد السقوط؛ إذ توجد رغبة ملحة من كل القوى السياسية العراقية لتحقيق هذا التحول. أما بالنسبة إلى السبب الثاني فقد ينطبق مع الحالة العراقية الآن، فشرط الهزيمة تحقق في الحالة اليابانية والحالة العراقية، والطرف الذي أدخل الديمقراطية في اليابان هي الدولة نفسها التي تدّعي بأنها تريد إدخال الديمقراطية إلى العراق، ومن الخارج أيضاً. ولكن الفارق هنا يتمثل في طبيعة المناخ الدولي أولاً، وطبيعة الخصوصيات الاجتماعية والدينية في المجتمع العراقي ثانياً. أما بالنسبة إلى النموذج الثالث فنرى أن أياً من مقوماته لم يتحقق حتى الآن، وقد يكون التحول المشروط هو الأقرب مستقبلاً للعراق، ولكن ليس لمصلحة من قام بالانقلاب العسكري (الحالة النيجيرية)، بل لمصلحة من قام بإسقاط النظام الاستبدادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المؤكد أن ما يحصل اليوم على الساحة السياسية العراقية ليس مشروطاً بمطالب القوى السياسية والاجتماعية فحسب، بل بالتوجهات السياسية الأمريكية المرتبطة بضمان مصالحها في العراق والمنطقة. أما للإجابة عن مسؤولية من؟ فهل بناء الديمقراطية تقوم به النخبة أو الجماهير؟ من دون شك

إن عملية بناء الديمقراطية هي مسؤولية النخبة والقادة والجماهير، ومن دون هذا التفاعل لن تنجح الديمقراطية لأن وجود قرارات رسمية نخبوية لوحدها لا يقود إلى بناء الديمقراطية أمام سلبية جماهيرية لا تسهم في صنع الديمقراطية. والعكس قد يجوز أيضاً، حيث تكون هناك رغبة شعبية عارمة للديمقراطية، ولكنها حبيسة الصدور والأذهان، بسبب استبدادية النخبة وعنفها، وعندئذ لن تتحقق الديمقراطية، لذلك فإن المسؤولية تقع على عاتق النخبة والجماهير معاً. ولكن في حال تعطل وجود هذا الشرط، فهل يتم التخلي عن بناء الديمقراطية؟ وهل تظل استبدادية النخبة الحاكمة مانعاً أبدياً أمام الديمقراطية؟ وهل يعطي عدم تهيؤ الشعب للحكم الديمقراطي العذر لتأجيل الديمقراطية؟.

وهنا ينبغي الحذر من المفاضلة في اختيار أحد هذين الطرفين لوحده في بناء الديمقراطية، فإذا ما قلنا إن النخبة لوحدها تصنع الديمقراطية، فإنه يجب علينا أن نعرف طبيعة هذه النخبة حتى لا تصادر دور الجماهير في ما بعد. وكذلك الحال إذا ما قلنا إن الجماهير هي التي تصنع الديمقراطية، فعلينا أيضاً أن نعرف أي جماهير هي؟، وهل هي مؤهلة حقاً لذلك؟، وهل ستكون الممارسة الديمقراطية معادلة بشكل حقيقي للتعريف الشائع للديمقراطية باعتبارها حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب؟. وفي ما يخص الحالة العراقية نستطيع اعتماد فرضية (روبرت دال) حول التحول الديمقراطي فيما سمّاه Polyarchy؛ إذ يرى (دال) أن تنافس النخبة في البداية الذي يسبق المشاركة الشعبية قد يوجد بعض الخبرة للانتقال للديمقراطية. وهكذا فإن نخبة صغيرة تتعامل مع المنافسة السياسية وثقافة المنافسة تستطيع أن تسهم في الانتقال من السياسية اللاحزبية إلى السياسة الحزبية[٧٢]

---

٧٢ - عبد الجبار أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٨.

ولذلك من الممكن أن تلعب النخبة العراقية السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية دورها الرئيسي في بناء الديمقراطية في العراق، وبخاصة في ظل وجود ترسبات الاستبداد التي قد تجعل العامة من الناس غير مؤهلين لممارسة الديمقراطية من دون ضوابط عديدة. أما إذا كان عامة الناس مؤهلة مثلما هي رغبتها الشديدة للديمقراطية فإن ذلك سيعزز أحد شروط تحقيق التحول الديمقراطي، وربما سيكون في وقت أقصر وأضمن. ولذلك نرى أن الأمر موكول للنخبة العراقية، ولكنه دور مرتبط بتحقيق البناء الديمقراطي، ومن دون أن يترتب عليه استحقاقات سياسية باستثناء تلك المرتبطة بعملية المنافسة السياسية الانتخابية في ما بعد، والتي سيحدد نتائجها الشعب العراقي.

المبحث الخامس

البحث عن أنموذج ديمقراطي صالح لحالة العراق

إن الحديث عن الأنموذج الديمقراطي الصالح للعراق يعني تناول مسائل ستكون جوهراً لأي أنموذج يتبناه العراقيون. وللنظام الديمقراطي مظهر وجوهر، وقد يختلف هذا المظهر من دولة لأخرى، وما بين قارة وأخرى، ولكن يبقى الجوهر واحداً. وما نحاول التركيز عليه هو الجوهر. وجوهر ما نعتقده في الأنموذج العراقي المستقبلي يتمثل في ما يلي:

أولاً: في التركيز على الحلول الوسطى والاعتدال والتكيف والتوافق ما بين القوى السياسية والاجتماعية والدينية وهي تمارس نشاطها المتنوع، سواء كانت في السلطة أو في المعارضة. ولذلك عرف البعض الديمقراطية بأنها: "تلك التي تسمح بالتنوع في المصالح والآراء والحلول الوسطى"[٧٣]. وهنا من واجب القوى السياسية العراقية التوصل إلى توافق وتراض على قواعد اللعبة السياسية وقبول النخب بها، والاستمرار في العمل بهذه القواعد. وهذه ستسهل عملية بناء الأنموذج الديمقراطي.

---

٧٣ -انظر

Henry.B. Mayo, op, cit., P298.

وثانياً: من الضروري ألا تكون هناك هيمنة لطرف واحد على المعادلة السياسية والحكم. وحتى وإن لاحت بوادر ذلك عند أحد الأطراف، فما نعتقده هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على منع ذلك من خلال اللعب على بعض ما يمكن أن يشكل تناقضات ما. ولذلك فإن المطلوب هو جماعية القرار السياسي ومأسسة القرارات والسلطة، والاعتماد على البرامج الحزبية والسياسية وليس على الأشخاص، ونشر ثقافة ديمقراطية تعتمد على المشاركة الواعية وليس الحماسية.

ومن المؤكد أن التخلص من النظام السابق واستبداديته، كان هو بداية طريق الحرية، غير أن ذلك لا يعني الكثير في عالم الديمقراطية وبنائها؛ إذ لابد من تأطير وتنظيم هذا الشعور بوجود مؤسسات سياسية وقانونية متفق عليها من جميع الأطراف العراقية؛ لأن الديمقراطية في أحد تعريفاتها أيضاً هي حكم المؤسسات.

ثالثاً: ضرورة الموازنة ما بين الأكثرية والأقلية في ظل وجود ادعاءات كل جهة معينة بأنها تشكل الأكثرية، والموازنة تكون عبر "عد الديمقراطية على أنها ليست حكم الأكثرية وحسب؛ بل واحترام الأقلية وحقوقها"[٧٤]. وكذلك الانطلاق من حقيقة أن الديمقراطية ليست هي حكم الأكثرية وحسب "وإنما حكم الأكثرية الساعية إلى تحقيق أهداف الديمقراطية المتمسكة بالقواعد والمبادئ المرتكزة على المؤسسات الديمقراطية"[٧٥]. والعلاقة عندئذ ستكون آيلة إلى

٧٤- انظر

David speak, op. cit., p.6

٧٥ - عصام سلمان، مدخل إلى علم السياسية، الطبعة الثانية، دار النضال للطباعة، بيروت، ١٩٨٩، ٢٠٧، ص٢١٧.

الحوار الذي لا يمكن أن يكون إلا عندما تتساوى الأطراف، أو على الأقل بين طرفين متساويين، وليس بين الأعلى والأدنى[٧٦]

وفي إطار التوفيق والاعتدال يرى بعض الدارسين أن الأنموذج الماليزي يمكن أن يكون ناجحاً في العراق؛ لأنه أنموذج يتجاوز العلاقات الإثنية (الصينية، الهندية، الملاوية) عبر الاستخدام الناجح للوسيلة الديمقراطية نموذجاً يساعد على الاندماج والتعاون، علماً بأن ماليزيا قد جربت العنف الإثني[٧٧]. وقد أطلق بعض الباحثين على الديمقراطية الماليزية (ديمقراطية من دون إجماع)[٧٨] ؛ وذلك لوجود تعددية عرقية وإثنية مع وجود إدارة جيدة مع هذه التعددية من قبل النخبة الحائزة على ثقة الآخرين بالتفاوض بالنيابة عنهم، إلى جانب وجود عقد دستوري يرجعون إليه.

ولعل الأنموذج الماليزي والأنموذج الهولندي يجسدان ما يعرف بـ "الديمقراطية التوافقية"؛ فقد وجد البعض أن النظم السياسية في أوروبا (النمسا، بلجيكا، هولندا، سويسرا) لم تتجه نحو حكم الأغلبية؛ بل نحو نوع جديد من التنظيم السياسي يستند إلى الحلول الوسط والائتلافات. والهدف هو الحفاظ على الاستقرار وتجنب الصراعات ما بين الجماعات المتميزة الموجودة على أراضيها. وقد اتجه الأنموذج السياسي في هذه الدول نحو التوسط-الاعتدال ما بين مصالح الجماعات الفرعية، والقادة عادة ما ينشغلون في مفاوضات

---

٧٦ – حسن حنفي، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر، ص ١٨٥، في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت ، ١٩٨٦، ص١٨٥.

٧٧ –انظر

Paul Byman, op. cit., p.12.

٧٨ – انظر

Henrey Mayo, op. cit., p.356.

وحوارات واسعة لتجنب عدم الاتفاق والانشقاقات الذي مـن شـأنه أن يقـود لصراعات اجتماعية، ولذلك فهم يلجأون للحلول الوسطى ويبتعدون عن حكـم الأغلبية. وفي هولندا تم تأسيس نموذج الحكومة الائتلافية، فبدلاً مـن التحـدث عن التصويت بالأغلبية، فإن كل حزب يسعى لأن يكون عضواً فـي حكومـة ائتلافية واسعة، ومن ثم تسعى كل الجماعات لتخصـيص مسـاهمة معقولـة للمصادر والموارد لكل منها[٧٩]

والتأصيل الفكري لهـذا النـوع من الديمقراطيـة نجده عنـد الأستاذ ليجيهارت Arned ligphart الذي اهـتم ببحـث العلاقـة مـا بـين الديمقراطية والتعددية وسياسة الاعتدال والتوسط. وقد طرح الأستاذ ليجيهارت في عام ١٩٦٨ مفهوم الديمقراطية التوافقية التي وجد أنها تقتضي العمل الشاق والمخلص لغرض إنجاحها، وأكد على مجموعة متطلبات لها، هي[٨٠]:

- الاعتراف والإدراك للمشكلات الموجودة.
- الالتزام بصيانة النظام الموحد.
- القدرة على نقل المطالب الإثنية إلى مستوى نخبوي.
- القدرة على تبني الحول المناسبة للمطالب الفرعية.

---

٧٩ -انظر

David speak, Lewis Lipitz, American Democracy, st. Martin, New york, 1993, p, p.29.

٨٠ - انظر

Pierre L. randen Berghe, op. cit., p.62.

- منع هيمنة جهة واحدة، وضرورة التوازن السلطوي ما بين جهات الثقافات الفرعية.
- وأخيراً وجود نوع من الوطنية (القومية) المعتدلة.

ولقد استشهد الباحث المذكور بنماذج مثل النمسا وبلجيكا وسويسرا ولبنان[٨١]. وفي عام ١٩٧٧ وسّع طروحاته ليطلق ذلك على نموذج نظام حكومة التحالف الواسع، التي يسمح فيها لكل جماعة إثنية بحق الاعتراض على القضايا المهمة والممثلة حسب نسبتها، مع تأكيد على الحكم الفدرالي والتواصل الديني – الطبقي – الإثني، وعدم سيادة الولاءات الفرعية، وأخيراً وجود نخبة معتدلة[٨٢].

والواقع أنه إذا وجد البعض (أن مجلس الحكم الانتقالي في العراق مارس وظائفه بروح العقلانية والديمقراطية، وأن التوافقية انطلقت من الطبيعة الأساسية في مكونات الشعب العراقي وخصائصه السكانية، وأن استمرارها يمكن أن يقود إلى فتح الطريق أمام ديمقراطية حقيقية)[٨٣]، فإنه من الضروري أن تستمر هذه التوافقية لمرحلة مقبلة.

---

٨١ – الملاحظ حول مساحة هذه البلدان أنها كالتالي:

هولندا ٤٠٨٤٤ كم٢.

سويسرا ٤١٢٩٣ كم٢.

بلجيكا ٣٠٥١٩ كم٢.

ماليزيا ٣٢٩٧٥٨ كم٢.

العراق ٤٣٨٣٠٧ كم٢.

٨٢ –انظر

Pierre, op. cit., p.68.

٨٣ – جاسم المطير، الدولة الدستورية والديمقراطية التوافقية في العراق.

المبحث السادس

قواعد بناء الديمقراطية والدستورية

أولاً: قواعد بناء الديمقراطية

اذا ما اعتمدنا على بعض شروط وأركان النظام السياسي الـــديمقراطي؛ مثل التداول السلمي للسلطة، التعددية الحزبية، احترام حقوق الإنسان وكرامتـــه وحرياته، والانتخابات النـــزيهة الحرة[٨٤]، فإننا سنلاحظ أنه حتى الآن لم يتحقق سوى البعض منها، وفي حدود معينة، أما بعضها الآخر فهـــو رهـــن بوجـــود شروط أخرى ضرورية وحيوية.

وفي ما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة، نجد هذا الشرط متحققاً وإن كان بمعنى مختلف نسبياً عن الشكل المتعارف عليه بهذا الخصوص، حيث حـــدث التناوب على صعيد الرئاسة بشكل دوري وهادئ، كمـــا أن هنـــاك مـــداولات ومناقشات واختلافات في الرأي علنية تماماً، وهي ناجحة ومثمرة لأنها لم تقـــد لاستخدام العنف والإكراه. وهذا يعني أن كثيراً من القوى السياسية والاجتماعية

---

٨٤ -انظر

Henry.B. mayo, an introduction to democrati theory, oxford university, press london, 1960,P298.

والحزبية في العراق قد ركنت إلى العامل السلمي، وكانت هذه بمثابة الخطـوة الإيجابية وإن كانت جديدة عليهم. ومن ثم فقد تخلت جميع الأطراف عن مسلّمة أساسية تركّزت على القوة لتحقيق المكاسب السياسية. وفي ضوء ذلـك، فإنـه عندما تتعامل القوى السياسية والحزبية العراقية مع "السياسـة كلعبـة ولـيس كحرب، فإن الديمقراطية تصبح ممكنة"[٨٥]. وهذا يعني أنهم يجـب أن يتوافقـوا على القضايا الأساسية ويختلفوا فقط على القضايا الأقل أهمية، ويتفقوا كـذلك على منهج بناء التوافق وأسلوب إدارة الخلاف. ولعل عجز هذه القـوى عـن تحقيق هذا المطلب قد يكون أحد الأسباب الرئيسية التـي تـدفع نحـو انشـاء دكتاتورية جديدة مستقبلاً في العراق.

وطالما أن القوى العراقية اعتمدت لعبة السياسة وليس حرب السياسـة، فإنه من الضروري الابتعاد كلياً عن قواعد اللعبة الصفرية[٨٦]؛ بمعنى أن الرابح يأخذ كل شيء والخاسر يخسر كل شيء، لتكون قدر الإمكان لعبة غير صفرية بشكل يخدم كل الأطراف والأطياف. ثم إن الاتفـاق بشـأن بعـض القضـايا والاختلاف على بعضها الآخر يدفع إلى ضرورة التمييز في النشاط السياسـي وصنع القرارات السياسية مستقبلاً بين الاتفاق أو القبول الأولـي أو الأساسـي وبين الاتفاق أو القبول الثانوي[٨٧]. فالقبول بالمبـادئ الرئيسـية التـي تشـكل مرجعيات لتنظيم شؤون الدولة والمجتمع، وكذلك قواعد اللعبة السياسية وقداسة

---

٨٥ – سيد سعيد، إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربين, مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد الثامن والخمسون، السنة ١٩٨٣، ص٢١.

٨٦ –انظر

Ali Mazrui, p.283.

٨٧ – د. عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الاسكندرية، ١٩٨٥، ص ٢٣٨.

المؤسسات، هي من مسائل القبول الأساسي. في ما يتمحور القبول الثانوي حول السياسات، والمسائل المتعلقة بالقبول الأساسي هي الحاكمة، حيث يتعين أن يكون هناك اتفاق عام أو شبه عام عليها، وما عداها فجائز أن تخضع لكل الاختلافات.

أما ما يخص التعددية الحزبية، فإن العراق شهد بعد التاسع من ابريل عام ٢٠٠٣ الكثير من الأحزاب، بعضها كانت له كيانات قديمة، وبعضها الآخر تشكّل بعد سقوط النظام. بعضها له كوادر قيادية وإيديولوجية محددة دينية كانت أم علمانية أم توفيقية، وبعضها الآخر لا يحمل من معنى الحزب سوى الاسم أو المقر أو بعض البيانات الصحفية. وهذه الطفرة في التعددية الحزبية هي نتاج طبيعي لرغبة القوى والتيارات السياسية والاجتماعية في ممارسة حقها الديمقراطي في العلن، بعد حرمانها من ذلك لسنوات طويلة. ولكن هنا يحتاج الأمر لوجود ضوابط محددة ونزيهة وموضوعية حتى تنظم وجود هذه التعددية الحزبية؛ ضوابط يتضمنها قانون عصري للأحزاب السياسية تخص وجودها القانوني، عبر تنظيم قانون للأحزاب السياسية العراقية، وضوابط تخص مقراتها وعضويتها، وكذلك الصحف الناطقة باسمها، شريطة ألاّ تتضمن هذه الضوابط فرض قيود على الأحزاب تتناقض مع جوهر الديمقراطية. بمعنى أن هذه الضوابط لا تعني تقييدها في السعي لتحقيق أهدافها؛ بل تقييد لاستجلاب الإيجابية والتنظيم للنشاط الحزبي في العراق، وبما يخدم جميع الأحزاب.

وفي المستقبل ربما ستختفي الكثير من الأحزاب من الساحة السياسية، لأي سبب من الأسباب ، وبعضها الآخر قد يتجه للتكتلات الحزبية، وبعضها الآخر سيثبت أركانه بشكل أكثر متانة وقوة، مع الأخذ بالحسبان نظرة المواطن العراقي وثقته بهذه الأحزاب ومدى ما تحققه من إنجازات للعراق وللعراقيين. والأمر هنا يحتاج إلى اتفاق حول طبيعة القانون الحزبي الذي ينظم عمل

الأحزاب والقانون الانتخابي الذي ينظم الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، فواحدة من المشكلات التي تواجه الأحزاب في ممارساتها السياسية مسألة القانون الانتخابي وماهيته؛ إذ ينبغي أن يمثل كل الأطراف والاتجاهات العراقية. فمن المعروف أن هناك نظماً انتخابية عديدة؛ مثل نظام الانتخاب بالأغلبية، حيث ينجح المرشح الذي يحصل على أكثرية الأصوات الصحيحة المشتركة في الدائرة الانتخابية في حال الانتخاب الفردي، أو قائمة المرشحين التي تحرز أكثر الأصوات في نظام الانتخابات بالقائمة. وضمن هذا نجد الأغلبية البسيطة التي يفوز بها الحاصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات؛ أي أكثر من نصف الأصوات الصحيحة. وفي المقابل هناك نظام التمثيل النسبي الذي يعتمد نظام التصويت بالقائمة؛ فكل قائمة تفوز بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها[٨٨].

ولذلك فإن من مهمة القوى السياسية والحزبية في العراق العمل على إيجاد نظام انتخابي يحقق العدالة في اختيار السلطة التشريعية وغيرها، ويضمن العناصر الفاعلة للنظام السياسي، ويوفّر أحد المتطلبات الرئيسية لترتيب صيغة المشاركة السياسية، وأخيراً يدعم إمكان التحول الديمقراطي في العراق. وهنا من الممكن الاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى، فقد لاحظ أحد الباحثين في تجارب التحول الديمقراطي في إفريقيا، أن المجتمعات التي تشهد انقسامات إثنية وعرقية وإقليمية تحتاج إلى نظام التمثيل النسبي بدلاً من نظام الأغلبية؛ وذلك لضمان تحقيق تمثيل الأقليات السياسية، وتشجيعها على المشاركة في الانتخابات.

---

٨٨ – د. صلاح سالم زرنوقة، المصدر السابق ذكره، ص٥٤.

وفيما يخص احترام حقوق الإنسان وحرياته وكرامته، فإن قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت الموقع في الثامن من مارس عام ٢٠٠٤ قد أفرد حقوقاً عديدة ومهمة للمواطن العراقي[٨٩]. ولكن علينا أن نتذكر أن القيمة ليست في النصوص على الورق، بل في مدى الالتزام بالتطبيق الفعلي لها. فالأهم هو الدستورية وليس الدستور؛ بمعنى احترام النصوص والتقيّد بها والعمل بمحتواها. ولو رجعنا للدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٧٠[٩٠] لوجدنا الكثير من المواد الخاصة بتوفير الحقوق للمواطن العراقي (من المادة ١٩ حتى المادة ٢٦)، ولكنها كلها كانت معطلة وغير مطبقة.

إن الشروط المذكورة أعلاه التي ستوفر المناخ المناسب لممارسة الديمقراطية في العراق يشترط ألا تغفل عن شرط وجود الوحدة الوطنية. وهنا يتعين على القوى السياسية والحزبية العراقية والنخب القيادية العراقية إبراز هوية عراقية تستند إلى المواطنة والمساواة أمام القانون، بحيث تسمو على الهويات الفرعية التي تستند إلى أسس طائفية ومذهبية واثنية دون أن تلغيها. فالهوية الظاهرة هي التي يجب أن تتخطى سائر الهويات الفرعية الأخرى، وتكون لها الأولوية على سائر أعضاء الجماعة معاً في مواجهة الآخر، والتي تتجلى أكثر ما يمكن في لحظات الصراع المصيري"[٩١]

---

٨٩ – قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالية، مطبوعات جريدة النهضة، مارس ٢٠٠٤، الباب الثاني- الحقوق الأساسية.

٩٠ – انظر: الدستور العراقي المؤقت لسنة ١٩٧٠.

٩١ – عبد الله سلمان أبو كاشف، نحو بناء لمفهوم الهوية في العالم الثالث، مجلة المنار، باريس، العدد الثامن، لسنة ١٩٨٥، ص٣٦.

وحسبنا أن اللحظة التي يمر فيها العراق هي أكثر اللحظات مصـــيرية؛ لأنها تتعلق بإعادة بناء الأمة والدولة، ولكن هذه المرة بشكل جديـــد، لا علـــى أساس العائلة الواحدة، والحزب الواحد، والرجل الواحد، والتمييـــز العنصـــري والطائفي، والاضطهاد وتكفير الآخرين؛ بل على أساس هوية مواطنة عراقيـــة حقيقية، وعلى أساس المساواة في الحقوق والواجبات. وأهمية هذه النقطة تتمثل في أن بناء الأمة يتضمن مسائل عديدة؛ مثل تحقيق الاندماج الثقافي، وإعـــادة توزيع الدخل، والاندماج الاجتماعي، وبناء مؤسسات فعّالة تكون قـــادرة علـــى تلبية الاحتياجات وحل النـــزاعات، فضلاً عـــن تكـــريس القواســـم الوطنيـــة المشتركة[٩٢]. وهنا من الممكن أن يسهم خيار الديمقراطية في العراق في ذلـــك؛ لأن الأواصر التي يملكها العراقيون كثيرة؛ مثل الدين والمصير الواحد والتحدي الواحد، واللغة الواحدة والمشتركة، والظلم الواحد. ولذلك ينبغي أن يكون الهدف واحداً وهو محاولة تجاوز الاستبداد السابق، الذي يجب أن يكون هـــو العـــدو الأول والأخير، وأن تكون القضية المشتركة للعـــراقيين هـــي كيفيـــة إيجـــاد ديمقراطية حقيقية وطنية[٩٣]

وفي ما يخص إعادة توزيع الدخل، يمكن أن تكون الديمقراطية وســـيلة فعّالة في حل النزاعات وتخفيف التوترات؛ سواء كان ذلك في ما بين المواطنين أنفسهم أو بين الحكومة المركزية والمحافظات (الأقـــاليم). وفـــي قـــانون إدارة الدولة المؤقت بعض المواد التي عالجت هذه المسألة مثل الفقرة "هــ" في المادة

---

٩٢ - انظر

Ali Mazrui,p.277.

٩٣ - حول أسس هذه الديمقراطية الوطنية انظر: د. عبد الجبار أحمد عبد الله، في الديمقراطية الوطنية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الثامن والعشرون، لسنة ٢٠٠٤، ص ٨٦.

الخامسة والعشرين التي نصت على أن "إدارة الثروات الطبيعية للعراق التي تعود لجميع أبناء الأقاليم والمحافظات في العراق تتم بالتشاور مع حكومات وإدارات هذه الأقاليم والمحافظات، وتوزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة، وبشكل يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع الأخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق"[٩٤]

والاندماج الثقافي والاجتماعي والجغرافي يمكن أن يتحقق عن طريق النظام الفدرالي، الذي يمكن أن يكون طريقة أصيلة للحكومة المركزية لتجنب صنع القرارات التي لا يوجد إجماع عليها، والتي من المحتمل أن تخلق استياءات ومطالب حادة في المجتمع[٩٥]. وهنا من الضروري التأكيد من جانب القوى التي حصلت وستحصل على الفدرالية الجغرافية والإدارية ـ وليس الإثنية ـ أنه ليس من دالة في هذا الحق للتوجه نحو الانفصال والتقسيم. وقد قدمت بعض التأكيدات من جانب القوى الكردية حول هذا الأمر، والقول إن المطالبة وعلى وجه التحديد الفيدرالية الجغرافية تعني مزيداً من الوحدة الوطنية وتمتينها، وليس تقسيم العراق، وإن الفدرالية الديمقراطية هي بديل للمركزية والحرمان من الديمقراطية[٩٦]. ومن الجدير بالذكر أن البرلمان الكردستاني قد أصدر قراراً برقم (٢٢) في الرابع من أكتوبر عام ١٩٩٢ أعلن فيه الاتحاد

---

٩٤ – قانون إدارة الدولة الانتقالية، الفقرة هـ المادة الخامسة والعشرون.

٩٥ – انظر

Barbara N. Mclennan, political opposition and Dissent, danella publishing, NEW YORK, 1973, p.234.

٩٦ – مكتب الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني، عن الفدرالية والوحدة الوطنية العراقية، ٢٠٠٤.

الفدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بتعدد الأحزاب ويحترم حقوق الإنسان، كما كان أحد قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني عشر للحزب الديمقراطي الكردستان (من السادس إلى الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٩٩) هو إقرار شعب كردستان ضمن وحدة العراق في إطاره التعددي البرلماني الديمقراطي[٩٧]

وهنا قد يكون الخلاف حول الفيدرالية كوسيلة لتنظيم العلاقة ما بين الحكومة المركزية والمحافظات، فبعض القوى الحزبية العراقية لا تنكر حقوق الأقليات الموجودة في العراق. ففي مشروع الدستور الدائم لدولة العراق الإسلامية الذي أعده حزب الدعوة الإسلامية (تنظيم العراق) نجد أن المادة الخامسة نصت على أن "..تكون اللغة الكردية في منطقة كردستان العراق لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وتتمتع الأقليات القومية الأخرى بحق رعاية لغتها وآدابها الخاصة بها". أما المادة السادسة فقد نصت على أن "تتمتع المحافظات العراقية كافة باللامركزية الإدارية.."[٩٨]. ولكنها لم تنص على الفدرالية. وفي السياق نفسه نجد أن هناك من يؤكد على أن "للأكراد والتركمان وأمثالهم كامل الحق في المشاركة في الحكومة القادمة في كافة مجالات الدولة والأمة"[٩٩]. وربما تكون اللامركزية الديمقراطية بشكلها الحقيقي والصادق إلى جانب إفساح مناصب الدولة كافة أمام القوى الكردية حافزاً للتخفيف من

---

٩٧ – التقرير العام– المؤتمر الثاني عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني من السادس إلى الرابع عشر من أكتوبر عام١٩٩٩، مطبعة خه بات دهوك، ص ١٢٠، ص١٧٣.

٩٨ – انظر: مشروع الدستور الدائم لدولة العراق الإسلامية – حزب الدعوة الإسلامية ــ تنظيم العراق.

٩٩ – السيد محمد الحسيني الشيرازي، إذا قام الإسلام في العراق، مؤسسة المجتبى – بيروت، ص١٢٢.

طروحات الفدرالية بعض الشيء. وهنا نقول إن بناء الأمة الطوعي وعلى قاعدة توافق عام يقتضي تفادي الفعل السياسي العنيف لأي أقلية "فالأقلية التي تعامل بشكل سيئ أو تخاف من إمكان التعامل السيئ فإنها ستكون مدفوعة لفعل سياسي عنيف لكي تكون آمنة في حقوقها وكيانها"[١٠٠]

وفي هذا الإطار فإذا كان العراق قد شهد في ظل النظام السابق ما أطلق عليه "ترييف السلطة"[١٠١]، فإن البديل يجب ألا يكون تمدن السلطة، لمصلحة المدينة مقابل الريف، وكذلك عدم تشييع السلطة أو تسنينها أو تكريدها أو تركمنتها؛ بل ما تحتاجه هو "توطين السلطة بمعنى جعلها وطنية"[١٠٢]

والأمر هنا موكول إلى النخب العراقية؛ فعندما تفسح النخبة المجال لبناء مؤسسات مستقلة بعيدة عن مصالحها الشخصية؛ فإن الديمقراطية تتطور، وعندما تكون النخبة ذات توجه غير ديمقراطي فإن القرارات والسياسيات لن تكون ديمقراطية، ومن ثم سيكون السائد هو مزيد من التشنجات والاستقطاب السياسي والاجتماعي. ووظيفة النخبة هي إشاعة قيم التسامح والمرونة والمصالحة والشرعية، وذلك لن يكون طبعاً إلا من خلال اعتماد الديمقراطية[١٠٣] وسيادة ثقافة النخب التساومية المرتكزة على التعددية والرضا

---

١٠٠ –انظر

Henry Mayo ,op.cit,p207.

١٠١ – د. خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٣٥.

١٠٢ – مركز دراسات الوحدة العربية، حول الخيار الديمقراطي، ط١، بيروت ١٩٩٤، ص ١٣٥.

١٠٣ –انظر

Larry Daimond, op. cit p.

المتبادل، واعتماد الانتخابات، وتقديم الخيـــارات المتبادلـــة، وحـــل الخلافـــات بالطرق الشرعية، وكل ذلك سيعمل على تجنيب العراق الجديـــد الكثيـــر مـــن المشكلات.

ثانياً: قواعد بناء الدستورية

قبل ذكر القواعد يجب تحديد بعض الأولويات المهمةحتى تكون الخطوات الدستورية واثقة ومدروسة. وهنا يمكن القول إن وجود دستور مكتوب أفضـــل من عدم وجوده، وهذا يعود إلى أن الدستور المكتوب أوضح في معنـــاه مـــن الدستور غير المكتوب، كما أنه تعبير عن حقيقة وجود نظرية العقد الاجتماعي، وأخيراً فإنه يؤدي إلى فوائد تعليمية وتربوية للأفـــراد؛ إذ يعـــرّفهم بحقـــوقهم وواجباتهم[١٠٤]. ولا يحق لنا هنا مقارنة حال العراق بحـــال بريطانيـــا؛ كـــون الأخيرة ليس لديها دستور مكتوب، ولكن يوجد لديها مواطنة على درجة عاليـــة من الثقافة الدستورية على عكس الحالة العراقية.

وجود دستور إلى جانب دستورية هو الحالة المثلى لأي دولة في العالم، لأنه مؤشر من مؤشرات النظام السياسي الديمقراطي والديمقراطية الدســـتورية التي حددنا أبعادها مسبقاً. والتلازم ما بينهما ضروري جداً لعمـــل المؤسســـات السياسية الأخرى، كما أنه سيوفر الإطار الذي ستعمل فيـــه القـــوى السياســـية والاجتماعية والحزبية.

والدستور يمكن كتابته بسهولة، على عكس الدستورية التي لا تكتب بـــل تخلق، ولا يمكن أن توجد بسهولة. ولكن يجب ألا يدفعنا هذا إلى تأجيل العمـــل

---

١٠٤ – د. حسان محمد شفيق، الدستور العراقي المرتقب، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الثامن والعشرون، لسنة ٢٠٠٤، ص١٤٣.

السياسي الدستوري، مع الأخذ في الاعتبار الابتعاد عن كتابة دستور ضعيف ليس له في التطبيق من نصيب.

وهناك أولوية ثالثة تتمثل في أن وجود دستور يكتب بأيدينا ويعبّر عن آرائنا وخصوصيتنا الفكرية أفضل وأغلى بكثير من دستور يكتبه لنا الآخرون مهما امتلكوا من خبرة دستورية وثقافة عالية؛ فالدستور الذي يكتب بأيدينا يقودنا إلى تطبيق الدستورية، وعلى العكس سيكون إذا ما كتبه الآخرون. والمسألة هنا لا تتعلق بجنسية صاحب القلم، بل بمدى قرب ذلك القلم من الواقع العراقي أو ابتعاده عنه.

ومن الأولويات الأخرى عدم التسرع في كتابة الدستور، وكذلك عدم التباطؤ أيضاً؛ عدم التسرع في ظل الرغبة الجامحة في دستور دائم، وعدم التباطؤ إلى حد الخوف من الدستور أو العجز عن كتابته.

كما أن من الأولويات التي يجب ألا تهمل التأكيد على أن الدستور والدستورية عملية تربوية ثقافية بقدر ما هي عملية سياسية وقانونية، لذلك يحق لنا أن نعوّل على عملية النقل والاستنساخ من الآخرين، بقدر تركيزنا على ما هو متوفر داخل نسيج المجتمع العراقي. وأخيراً فإن من المسائل المهمة والحيوية وجود تراكم من الخبرات السياسية والدستورية (الخبرة الديمقراطية) التي سوف تصبّ في هذا المجال. والعراق منذ خمسة وثلاثين عاماً لم يشهد ممارسة ديمقراطية حقيقية ولا دستورية فعلية، ليس بسبب تعطيل النظام الاستبدادي السابق لنصوص الدستور فقط؛ بل وللعقول والخبرات أيضاً التي وظفت لمصلحة السلطة الاستبدادية. ومع ذلك لا يجب أن يدفعنا هذا نحو التشاؤم؛ إذ إن للعراقيين ونخبهم المثقفة على وجه الخصوص عقولاً قادرة على تحقيق هذا الهدف.

أما عن القواعد المتحكمة، فيمكن القول إنه إذا ما أريد أن يكون للدستورية نصيب في مستقبل العراق السياسي، فإنه من الضروري الالتزام ببعض القواعد التالية:

- أن يكون الدستور هو من يصنع الزعامات والأحكام والأشخاص، وليس العكس. فواحدة من مصائبنا السابقة هي سيادة شخصنة السلطة بكل معانيها. ويجب أن يكون الحديث عن مؤسسة دستورية، وليس عن أدوار شخصية مهما كانت كفاءات أصحابها ونضالاتهم. لأن من أهم أسباب ضعف الدستور والدستورية في العراق السابق حكم الرجل الواحد والعائلة الواحدة، وليس حكم المؤسسة.
- إذا تم اعتماد تعريف للدستور على "أنه نظام توزيع السلطة"[١٠٥]، فإن الحال يقتضي اعتماد دستور يكون التوزيع السلطوي فيه بشكل عادل يضمن الحقوق لجميع شرائح المجتمع، ومن دون تمييز يذكر. وينبغي أن يكون دستوراً وطنياً؛ بمعنى أن يعلو فيه الوطن على كل صفة أخرى، لكي يكون دستوراً يمثل الجميع ومن دون أي اختلاف.
- أن يكون هناك اتفاق حقيقي حول ماهية الدستور الجديد في تحديده واتفاقه على الثوابت السياسية والمجتمعية العراقية. وهذا القبول الحقيقي ينبغي أن يكون نتاج توافق القوى السياسية والاجتماعية والدينية العراقية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها الدينية والعلمانية؛ سعياً لأن يكون الدستور عاملاً من عوامل تعزيز الوحدة الوطنية والانطلاق في مسار التحول الديمقراطي في العراق. إن هذه النقطة في غاية الأهمية؛ لأنه إذا ما حددت

١٠٥ – د. منذر الشاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

ماهية الدستور بكونه علمانياً صرفاً لا يراعي حق ووجود غير العلمانيين؛ فإن ذلك لا يجلب رضاهم وموافقتهم، والعكس صحيح. وإذا ما وجد دستور قد يجد الآخرون فيه مصادرة لحقوقهم، فإن ذلك لن يجلب رضاهم. ولهـذا فإن عدم القبول سيقود للتشكيك في الآخر وفي الدستور نفسـه، وهـذا لا يخدم بناء الدستورية في العراق مستقبلاً. لأننا نحسـب أن الدسـتورية لا تعني احترام السلطة الحاكمة لقواعد الدستور والالتزام بأحكامه من جانبها فقط؛ بل ومن القوى السياسية الأخرى التي هي خـارج السـلطة، ومـن المواطنين عامة.

- وسعياً نحو استجلاب هذا القبول والرضا؛ فإن السـبيل الأفضـل، ولـيس الوحيد، هو أن يكون الدستور صادراً بأسس ديمقراطية عن طريق جمعية منتخبة أو مجلس منتخب، وليس عن طريق المنحة أو الهبة. وبغير اعتماد هذا السبيل فإن تفسيرات الدستور ونصوصه لن يختلف عليها فقـط، بـل وربما ترفض كلياً، أو ربما سيفسر تفسيراً ضيقاً وجهوياً ليس إلا. وصدور هذا الدستور وانبثاقه عن وجهة ديمقراطية وبطريقة ديمقراطية وعرضـه على الاستفتاء الشعبي العام، من شأنه غلق كل الأبواب أمام أي جهة تريد معاودة الاستبداد أو ممارسته من جديد بأي صفة كانت؛ سواء أكانـت ذات توجهات عسكرية أم مخابراتية أمنية أم حزبيـة أحاديـة لا تـؤمّن سـبل التعددية الحزبية والسياسية وسيادة القانون.

التأكيد على أن الدستور هو من صنع الشعب ولأجل الشعب وتحت مراقبة الشعب أو نوابه المنتخبين. والتأكيد على أن الشـعب وكرامتـه وحقوقـه وحرياته هي منبع كل القرارات، الحامية له وليس المستعبدة له، وأن يكون أمنه هو الأساس وليس أمن الحاكم الذي اغتال الأمن الـوطني والقـومي والشعبي.

- أن يكون السعي نحو الدستورية هو السعي نحو تجاوز الشرعيات التاريخية والشرعيات "الثورية"[106] التي ابتلينا بها في السابق. وما نحتاجه هو الشرعية الدستورية الوطنية، ومن دون هذه الأخيرة تصبح السياسة في العراق ومفرداتها مطية لأغراض ومصالح شتى، وليس منها مصلحة المواطن والوطن.

- أن يكون للدستور بعضاً من صفات التقديس السياسي، وإلى الحد الذي لا يتجاوز المقدس الديني، وله من صفات الديمومة التي يتجاوز بها صفة التأقيت التي لازمت دساتيرنا السابقة، وله صفة النسبية بما يتناسب مع متغيرات الزمن، وأن يكون مرناً بما يغطي التفاعلات الموجودة في مجتمعنا.

- أن يكون الدستور معنياً بتوفير الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات، عنايته بتحديد اختصاصات السلطات وضبط تصرف الحكام[107]. ونحن نعلم أن تلك الحقوق كانت غائبة كلية في النظام السابق، على سبيل المثال أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان سجلت ١٧ قراراً صادراً عن مجلس قيادة الثورة منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٧ تجيز عقوبة الإعدام في تسعة وعشرين نوعاً من الأفعال المتركبة، ناهيك عن حالات الإعدام الكيفي المباشر على يد أجهزة الأمن والأجهزة الحزبية[108]

---

١٠٦ - جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٢٦-٣٦.

١٠٧ - علي الكواري، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

١٠٨ - فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣-١٠٤.

- التأكيد على التعددية السياسية والفكرية والحزبية كإطار وسبيل عمل في الحياة السياسية العراقية الجديدة، ونبذ أي آلية من آليات العنف والاقتتال وتحريمه وتجريمه، والتأكيد على أن الاختلافات حق مشروع ولكن داخل النظام والوطن وليس عليهما.. وهنا ستعني الدستورية أن يتخلى أصحاب الانقلابات العسكرية عن أفكارهم وعلوهم عليه لمصلحة فكرة سيادة المؤسسات الديمقراطية المدنية الانتخابية، وأن يتخلى أصحاب النزعات العشائرية والقبلية والطائفية عن مطامعهم لمصلحة وجود نزعات وطنية مساواتية مدنية، وأن يتخلى الجميع عن مصالحهم الضيقة لمصلحة رمز وطني جديد اسمه الدستور، ووضعه موضع التطبيق وإيلاء الاحترام اللازم له.

- التأكيد على مسألة الفصل بين السلطات؛ لأن واحداً من دروس الماضي هو أن الجمع بين السلطات يقود إلى العنف والاستبداد؛ ففي السابق كان الجمع بين المناصب والسلطات صفة سائدة؛ فالحاكم كان هو الرئيس والقائد والأمين العام للحزب ورئيس مجلس قيادة الثورة وكل شيء. أما اليوم فينبغي أن يكون الفصل وظيفياً منبثقاً من أسس ديمقراطية لغرض تحقيق الاستقرار السياسي ومنع ظهور الاستبداد من جديد. وبعد أن فرغنا من تحديد القواعد المتحكمة في مستقبل الدستورية، فإن الحال يقتضي التذكير بأن تلك القواعد لا تعمل في فراغ أو بعيداً عن المحيط الذي توجد فيه؛ لا سيما دور المواطن العراقي بشكل عام والقوى السياسية والحزبية والقوى الاجتماعية والدينية والثقافية. ففي ما يخص المواطن العراقي مما لا جدال فيه أن المواطن في العراق حرم من الديمقراطية وحقوقه وحرياته، وكان ضحية نظام سياسي استبدادي سلطوي وشمولي، النظام الذي عطّل إمكان نمو ثقافة المساهمة، وزرع بديلاً عنها ثقافة الخضوع والخنوع. واليوم اذا

ما أريد للمواطن أن يكون مساهماً ومشاركاً في صنع مستقبل بلاده ومنهـا الديمقراطية الدستورية، فيجب ألا يحرم مـن الديمقراطيـة أو أن تنتهـك حقوقه وتقيد حرياته من جديد، وهذه المرة تحت لافتة الديمقراطية. وعلاقة ودور المواطن بالتجربة الدستورية ستكون طردية؛ فكلما كان هناك اهتمام واحترام للمواطن، بعقله وشخصيته، كان هناك اهتمـام ومبـالاة بصـنع تجربته الدستورية. أما ما يتعلق بالقوى السياسية والحزبيـة فإنهـا هـي الأخرى قد عانت من غياب الدستورية، ليس بسبب عدم احتـرام السـلطة السابقة لقواعد الدستور وأحكامه فقط، بل وتقويضها في كثير من المراسيم الجمهورية وقرارات مجلس قيادة الثورة وأجهزة المخابرات والأمن. فقـد كانت هذه المراسيم الجمهورية أقوى بكثير من الدستور نفسه.

ومن مهام هذه القوى انتهاج ضوابط العمل الحزبي الـديمقراطي فـي إطاره التنافسي، وعدم الانزلاق للإطار التصـارعي سـعياً نحـو المناصـب السلطوية.

فالدستورية بالنسبة إلى هذه القـوى ينبغـي أن تكـون الابتعـاد عـن المحسوبية والمنسوبية، والتأسي بظاهرة حزبيـة قويـة تزيـدها المؤسسـات السياسية الأخرى قوة؛ لأن واحداً من أسباب ونتائج الاستبداد كان ضعف الحياة الحزبية نفسها.

وهذه القوى إذا ما احترمت قواعد العمل الحزبي، فإنما تؤسس لاحتـرام القواعد الدستورية. أما بالنسبة إلى القوى الثقافية، فإنه من واجبها إعادة تأسيس وتنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، ومن مصلحتها التأكيد على الالتـزام بالدستورية؛ لأن من شأن وجود الدستور والدستورية تعزيز وجود مؤسسـات المجتمع المدني، ومن ثم إمكان جذب المواطن لهذه المؤسسات ليـنهج سـلوكاً

سياسياً مدنيا، وذلك انطلاقاً من أن مؤسسات المجتمع المدني تقدم واقعاً جديداً للمواطن بدلاً من المؤسسات التقليدية التي يخضع لها.

أما ما يخص المؤسسة الدينية في العراق، فإن دورها كان ريادياً منذ تأسيس الدولة العراقية، وهذا الدور تعزز بعد سقوط النظام السابق، وسيكون لأي موقف لهذه المؤسسة أثر عظيم في تحديد مستقبل الدستورية؛ فالالتزام الذي يخص به المواطن العراقي هذه المؤسسة من شأنه أن ينقل في مسارات سياسية، ومنها الالتزام بأي دستور جديد وإيلاء الاحترام اللازم له.

ومن الطبيعي والضروري ألا يكون هذا الدستور بعيداً عن الثوابت التي تلتزمها هذه المؤسسة، لا سيما أن بلدنا هو بلد إسلامي غالبية شعبه من المسلمين.

وحتى لحظتنا هذه فإن مواقف المؤسسة الدينية من مسألة الدستور كانت غاية في الإيجابية والعقلانية، وبما ينسجم مع مبادئ الديمقراطية، والتأكيد على ضرورة أن يكون الدستور نتاج صيغة ديمقراطية سوف يخدم كل العراقيين على حد سواء، وهذا هو المعمول به في جلّ دول العالم المتقدمة.

الخاتمة

بعد غياب أو تغييب الديمقراطية في العراق منذ عام ١٩٦٨ وحتى ٢٠٠٣، أصبح المجال مفتوحاً للحديث عن الخيار الديمقراطي من قبل العراقيين عامة والقوى السياسية والحزبية خاصة. والحديث عن خيار الديمقراطية جاء نتيجة لإسقاط النظام السياسي الاستبدادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي سرعان ما أكدت مشروعها وتصوراتها حول الديمقراطية في العراق

ومزاعمها عن تصميمها العالي على إنجاح الديمقراطية في هذا البلد بعد عقـــود الاستبداد القاسية.

و في ما يخص الخيار الديمقراطي في العـــراق، هنـــاك إشـــكالية أولاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي من الواجب عليها أن تثبت أنهـــا ماضية حقاً في درب إنجاح الديمقراطية في العراق، ويقتضي هـــذا منهـــا أن تشجع كل خطوة في هذا المجال سواء ما يتعلق بالأخذ بمبـــدأ الانتخابـــات أو كتابة الدستور بأياد عراقية وبما يتفق مع الخصوصيات العراقية.

اما بالنسبة إلى القوى السياسية والحزبية العراقية؛ فإن الإشكالية تكمـــن في إثبات قدرتها على تحقيق المطالب العراقية، وكيفية تحقيق التوافق مع مـــا تفرضه حقيقة الوجود الأمريكي فـــي العـــراق، بخاصـــة وأن هنـــاك أهـــدافاً استراتيجية أخرى، إلى جانب هدف تحقيق الديمقراطية، وما تفرضه المطالـــب الوطنية.

وعن كيفية إنجاح الديمقراطية في العراق فإننا نعتقد بأنه من اللازم إزالة بعض المعوقات الموجودة في الساحة السياسية والمجتمعية، سواء المتمثلة فـــي إرث الاستبداد السياسي أو عملية التسييس المكثـــف للانتمـــاءات العشـــائرية والطائفية والقومية والمذهبية. ويحتاج الأمر هنا إلى تدرجية في طرح الحلـــول والتأني فيها؛ لأن الديمقراطية لن تتحقق بين ليلة وضحاها، فلابد مـــن مســـار طويل قد يكون عسيراً، لكنه لن يكون بحكم المستحيل. ولعل التجربة الأوروبية خير دليل في ذلك. إذا كان هناك ثمة سعي حقيقي لإنجاح الديمقراطيـــة فـــإن الأمر يحتاج إلى موازنة بين مسألتين؛ الأولـــى هـــي عـــدم صـــواب فـــرض الديمقراطية من الخارج والاعتماد على اقتباس أنموذج جاهز قد لا يتلاءم مـــع خصوصيات العراق وثقافته، أما الثانية فهي عدم موضوعية الانغـــلاق أمـــام

تجارب الآخرين، وما بين هاتين المسألتين يتحدد مصير الخيار الديمقراطي في العراق. وهذا المصير يعتمد على عملية الموازنة ما بين الطرح الأمريكي وبين الطرح العراقي، وستكون مهمة الموازنة من صميم عمل النخبة العراقية السياسية والحزبية والدينية والثقافية، وليس من صنع العامة من الناس، لأننا نحسب أن الدور الجوهري في قيادة عملية التحول سيكون للنخب، على الرغم من إدراكنا لحقيقة التعريف الأصيل للديمقراطية بأنها حكم الشعب. والنخب التي تتطلبها عملية بناء الديمقراطية في العراق، هي النخب التي تعتمد أسلوب المساومة والقبول بالحلول الوسط، والاعتدال، والإيمان بسياسية وثقافة العيش المشترك بين مختلف فئات الشعب العراقي، بعيداً عن منطق الإقصاء أو التهميش.

كما أن بناء الديمقراطية في العراق يستلزم تعميق الدراسات المتعلقة بالنماذج الديمقراطية في العالم، وبخاصة في الدول التي تشابه ظروفها ظروف العراق من حيث التعددية المجتمعية، وبحث إمكان الاستفادة منها بما يخدم الحالة العراقية، سواء كان الأمر يتعلق بالتجربة الألمانية أو اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، أو النماذج المتعلقة بهولندا وسويسرا وبلجيكا، أو ما يخص الأنموذج الماليزي الذي نراه أقرب إلى وضعنا في العراق، والذي أطلق عليه بعض الباحثين "ديمقراطية من دون إجماع". ويجب أن نحاول نقل الإجماع المتحقق الآن في العراق حول وعلى الديمقراطية، ولنشير بها إلى نوع يستند إلى ديمقراطية مع الإجماع.

أما ما يخص الدستورية، فإن واحدة من المسائل المهمة السائدة التي ستحدد مستقبل العراق السياسي هي الدستور والدستورية. وإذا كان العراق قد حظي بدساتير عديدة، منذ بداية تأسيس دولته، إلا أنها كانت بعيدة عن التطبيق، لا سيما ما يتعلق منها بحقوق المواطن العراقي وحرياته وكرامته. وواحد من

أسباب بعد هذه الدساتير عن المواطن، هو غياب عنصر مهم وأساسي ألا وهو عنصر الدستورية؛ الذي يعني ضمن ما يعنيه احترام الدستور والالتزام بأحكامه والعمل بموجب قواعده. ومن دون شك فإن احترام السلطة الحاكمة هو أخطر من حيث التأثير سلبياً أو ايجابياً من احترام المواطن للدستور. فالدستورية، مثلها مثل صنع الدستور، من مسؤولية السلطة الحاكمة والمواطن معاً، ولكن الذي حصل هو تعسف السلطة الحاكمة واستبداديتها، وما آل اليه هذا الاستبداد من تغييب ليس للدستور والدستورية فحسب، بل وللمواطن نفسه عبر قمعه وانتهاك حقوقه وحرياته. ولقد كانت الحقبة الممتدة منذ عام ١٩٦٨ وحتى ابريل ٢٠٠٣، وبخاصة منذ عام ١٩٧٩ مرحلة خطيرة في غياب الدستورية عن العراق؛ حيث سيادة المؤقت من الدساتير، وتغييب مضمونها وموادها المنصوص عليها في الدستور، ونكران تلك التي لم تذكر فيه.

والبحث عن الدستورية مستقبلاً في العراق يجب ألا يغفل عن هذه الحقيقة، وضرورة توفير المعادلة التي يتحقق بها التوازن ما بين احترام السلطة الحاكمة وبين احترام المواطن الدستور، مع عدم إغفال ضرورة أن يكون الدستور من صنع المواطن، وليس من صنع السلطة فقط.

وإذا كانت هناك ضرورة لسد الفراغ الدستوري الذي أوجده إسقاط النظام الاستبدادي في التاسع من ابريل عام ٢٠٠٣، فإنه من الواجب ألا تكون عملية سد هذا الفراغ مستعجلة ومتسرعة غير مدروسة؛ بل أن يتوفر التأني في كتابة الدستور، وبأيد عراقية، وملاءمة نصوصه ومواده لواقع حال المجتمع العراقي على امتداد الرقعة الجغرافية للعراق.

إن وجود دستور متفق عليه ومقبول من الجميع من شأنه أن يساعد ويمهد نحو ايجاد الدستورية مستقبلاً، هذا إلى جانب ضمانات أخرى مثل

الضمانات القانونية لمبدأ سيادة القانون، والدولة القانونية، والضمانات السياسية؛ مثل مبدأ الفصل بين السلطات. والثقافية؛ مثل تعزيز مؤسسات المجتمع المدني. وإذا كان النظام السياسي السابق قد أضعف من واقـــع الدســـتور والدســـتورية وجعلهما غائبين عن الحياة السياسية العراقية، فإن من الواجـــب علـــى القـــوى السياسية والاجتماعية والدينية جعل الدستور والدستورية مستنداً أساسياً للتوحـــد والإجماع الوطني، والإطار الذي يجمع كل العراقيين، وعـــاملاً مـــن عوامـــل تعزيز الوحدة الوطنية.

نبذة عن المؤلفين

الأستاذ الدكتور حسنين توفيق إبراهيم

مصري الجنسية، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. حصل على الجائزة الأولى في مسابقة الدكتورة سعاد الصباح للإبداع الفكري بين الشباب العربي عام ١٩٩٢، وذلك عن الدراسة التي قدمها بعنوان "النظام العالمي الجديد: قضايا وإشكاليات". أصدر الدكتور حسنين توفيق إبراهيم العديد من المؤلفات، منها: "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية" (١٩٩٢)، "النظام العالمي الجديد: قضايا وإشكاليات (١٩٩٢) ، "النظام السياسي والإخوان المسلمون في مصر (١٩٩٨)، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي في العالم العربي" (١٩٩٩)، "الدولة والتنمية في مصر (٢٠٠٠)، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية" (٢٠٠٢). كما أن له العديد من الأوراق البحثية والدراسات المنشورة ضمن مؤلفات مشتركة وفي عدد من المجلات الأكاديمية البارزة مثل "السياسة الدولية" و"المستقبل العربي" و"شؤون الأوسط" و"الفكر العربي" و"شؤون عربية" و"التعاون" و"عالم الفكر و"آراء حول الخليج

د. عبد الجبار أحمد عبد الله

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥ / بغداد، بكالوريوس علوم سياسية / كليـة القـانون والسياسة ـ جامعة بغداد / ١٩٨٧، ماجستير علوم سياسية / كلية العلـوم السياسية ـ جامعة بغداد / ١٩٩٤، دكتوراه علوم سياسية / كليـة العلـوم السياسية ـ جامعة بغداد / ٢٠٠٠، أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد، ناقش وأشرف على العديد من رسائل الماجستير، لديه عـدد من البحوث المنشورة التي تتناول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فـي الوطن العربي والعالم الثالث، عضو الجمعية العراقيـة والعربيـة للعلـوم السياسية.

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكا منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج،.كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

قواعد وإجراءات النشر في دراسات عراقية

أولاً: قواعد النشر

١. ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قـــدم للنشر لـــدى أي جهة أخرى.

٢. أن يتراوح حجم البحث ما بين ١٥٠٠٠ و٢٠٠٠٠ كلمة، بما في ذلك الهوامش والمراجع والملاحق.

٣. يقبل المركز البحوث باللغتين العربية أو الإنجليزية، منسوخة على الحاسب الآلي بنظام (IBM)، على أن يتم تدقيقها لغوياً من قبل الباحثين.

٤. تُكتب الهوامش بأرقام متسلسلة في متن البحث، وتُدرج كاملة في نهايته.

٥. يتم كتابة الهوامش في نهاية البحث على النحو التالي:

الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة أو الصفحات.

الدوريات: اسم المؤلف،"عنوان البحث"، اسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد (تاريخ النشر)، الصفحة أو الصفحات.

الصحف والمجلات: اسم الكاتب،" عنوان المقال"، اسم الصحيفة أو المجلة، التاريخ.

٦. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحوث، وإدخال التعديلات التحريرية المناسبة عليها دون الإخلال بمضامينها.

٧. المركز غير مُلزَم بإعادة البحوث التي لا تـــقـــبل للنشر إلى الباحثين.

٨. البحوث التي يعتمدها المركز للنشر، تـــعـــتبر ملكاً له، ولا يحق للباحث في هذه الحالة إعادة نشر البحث كلياً أو جزئياً بأي صورة من الصور، إلا بموافقة خطية من قبل المركز.

٩. بعد اعتماد البحث للنشر، يحصل الباحث على مكافأة مالية حسب نظام المكافآت المعمول به في المركز، كما يحصل على عشر نسخ من بحثه بعد نشره.

ثانياً: إجراءات النشر

١. يقوم الباحث بتزويد المركز بنسخة ورقية من بحثه على العنوان البريدي المذكور أدناه على أن يُرفـــق به قرص مدمج، كما يمكن للباحث إرسال البحث على البريد الإلكتروني المدون أدناه.

٢. يرفق الباحث بالبحث ملخصاً في حدود ١٥٠ كلمة، فضلاً عن نسخة من سيرته الذاتية وصورة شخصية.

٣. تقوم هيئة التحرير بإخطار الباحث بوصول بحثه في غضون أسبوع من تاريخ وصوله.

٤. بعد إجازة البحث بصفة أولية من قبل هيئة التحرير، يتم إرساله إلى ثلاثة محكمين من المتخصصين في مجاله، على أن تتم عملية التحكيم في موعد أقصاه شهران من تاريخ استلام المحكمين للبحث.

٥. في حال إجازة البحث للنشر من قبل المحكمين دون إبداء أي ملاحظات، تقوم هيئة التحرير بإخطار الباحث بذلك، وفي حال وجود ملاحظات على البحث، تقوم هيئة التحرير بإرسالها إلى الباحث، حتى يتسنى له تعديله على ضوئها، وإعادة إرساله إلى المركز في موعد غايته شهر من تاريخ إرسالها إلى الباحث.

٦. بعد استلام البحث في صيغته المعدلة، تقوم هيئة التحرير بمراجعته، وعلى ضوء هذه المراجعة تقوم بإخطار الباحث باعتماد البحث للنشر.

تُرسل البحوث بالبريد العادي على العنوان التالي:

١٨٧ برج عود ميثاء الطابق ١١

٣٠٣ شارع الشيخ راشد

ص. ب. ٨٠٧٥٨ دبي

الإمارات العربية المتحدة

كما يمكن إرسالها على البريد الإلكتروني التالي: publications@grc.ae

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

أوراق بحثية:

العنوان	المؤلف	ISBN
علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي: نقطة التحول القادمة	جريجوري غوز	ISBN 9948-400-73-9
العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.	جاكومو لوتشياني توبياس شوماخر	ISBN 9948-400-72-0
علاقات دول المجلس مع إيران	أنوشروان احتشامي	ISBN 9948-400-71-2
علاقات دول المجلس مع أستراليا	باتريشيا برويك	ISBN 9948-400-43-7
علاقات دول المجلس مع اليمن	عبده الشريف	ISBN 9948-400-33-X
دول مجلس التعاون والصراع العربي-الإسرائيلي ١٩٧٠- ٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN 9948-400-34-8
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي	اليزابيث ستيفينز	ISBN 9948-400-67-4
النظم الدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN 9948-400-74-7
علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان	سونوكو سوناياما	ISBN 9948-400-63-1
دول المجلس وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف	ISBN 9948-400-29-1
النظم القضائية في دول مجلس التعاون الخليجي	أحمد عبد الكريم سيف (تحرير)	ISBN 9948-400-83-6

ترجمة ونشر:

العنوان	المؤلف	ISBN
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غلبين	ISBN : 9948-400-16-X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN : 9948-400-00-3
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس وستيف سميث	ISBN : 9948-400-07-0
لماذا يتمرد البشر	تيد روبرت غير	ISBN : 9948-400-08-9
فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN : 9948-400-14-3
قضايا في السياسة العالمية	بريان وايت وريتشارد ليتل ومايكل سميث	ISBN : 9948-400-22-4
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	غراهام إيفانز وجيفري نوينهام	ISBN : 9948-400-10-0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN : 9948-400-04-6

إصدار ونشر

العنوان	المؤلف	ISBN
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-20-8
البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN : 9948-400-21-6
الخليج في عام ٢٠٠٣ (طبعة عربية فاخرة)	مركز الخليج للأبحاث	ISBN : 9948-400-25-9
الخليج في عام ٢٠٠٣ (طبعة عربية عادية)	مركز الخليج للأبحاث	ISBN : 9948-400-25-9

انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر	تحرير: علي خليفة الكواري	ISBN : 9948-400-66-6

تحليل سياسي:

الاصلاح في السعودية	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-23-2
نحو استراتيجية سياسية واقتصادية خليجية تجاه العراق	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-400-27-5
قوات السلام العربية	عبد العزيز عثمان بن صقر	ISBN : 9948-424-06-9
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN : 9948-424-04-2

أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار "برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

تعزيز النظام الحضري في منطقة الخليج	بروس ستانلي	ISBN: 9948-400-60-7
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشا بيرويك	ISBN: 9948-424-17-4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948-400-75-5

دراسات إيرانية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في إيران. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول: مستقبل الدولة والنظام السياسي في العراق	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN : 9948-400-41-0

دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN : 9948-400-69-0
العدد الثاني: الانتخابات البرلمانية اليمنية: تحليل نقدي	أحمد عبد الكريم سيف	ISBN : 9948-400-70-4

مجلة دراسات خليجية

فصلية محكمة تعنى بالشؤون الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

محاضرات

توثيق لمجموعة من المحاضرات التي ينظمها المركز، والتي يلقيها باحثون وخبراء متخصصون. وتغطي سلسلة المحاضرات هذه أهم الملفات والقضايا المتصلة بالشؤون الخليجية، والتي هي موضع جدل ونقاش على الصعيدين السياسي والأكاديمي سواء داخل المنطقة أو خارجها. وتصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

أوراق المؤتمرات والندوات

من أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار" برنامج الدراسات الخليجية" منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، ويستضيف المركز في هذه الحلقات مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون منطقة الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من اجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

الرؤى والتوجهات العربية حول التدخل الإنساني في الدول العربية — محمد قدري سعيد (تحرير) — ISBN : 9948-424-12-3

GRC Publications

Books Published by GRC

"Gulf in a Year" 2004 (hardbound)	Gulf Research Center	ISBN 9948-400-26-7
"Gulf in a Year" 2004 (softbound)	Gulf Research Center	ISBN 9948-400-26-7

Policy Analysis:

Reforms in Saudi Arabia	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-400-24-0
Arab Peace Forces	Abdulaziz Sager	ISBN 9948-424-19-0
Political Kidnapping	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-03-4
Saddam's Fate	Mustafa Alani	ISBN 9948-424-02-6
Military Action against Iran's Nuclear	Mustafa Alani	ISBN 9948-400-99-2
Establishing a Successful GCC Currency Union	Emilie Rutledge	ISBN 9948-424-22-0

Journal of Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual periodical that includes academic studies and research on the GCC political, economic, social, defense and security affairs.

Gulf Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on GCC states' political, economic, social defense and security affairs.

Iran Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iranian political, economic, social defense and security affairs.

Iraq Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Iraqi political, economic, social, defense and security affairs.

Yemen Studies: A peer-reviewed bilingual series that includes academic studies and research on Yemeni political, economic, social, defense and security affairs.

The Yemeni Parliamentary Elections	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-77-1

Gulf Papers: Present the findings of a series of workshops conducted by the Gulf Research Center within the framework of the 'Gulf Studies Program' individually or in cooperation with leading peer research centers. Bringing together area specialists, each series of workshops tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding on a specific issue in the region and presenting a set of recommendations.

UN Security Role in the Gulf Region: A Comparative Perspective	Youssif M. Benkhalil	ISBN 9948-400-75-5
Back to the Developmental Future: (Re)Empowering the Gulf's City-System	Bruce Stanley	ISBN 9948-400-60-7
Dubai Emirate and Australian Relationships	Patricia Berwick	ISBN 9948-400-84-4
Obstacles facing the Industrial Establishments In Sohar Industrial Estate, Oman	Adil Hassan Bakheet	ISBN 9948-400-85-2

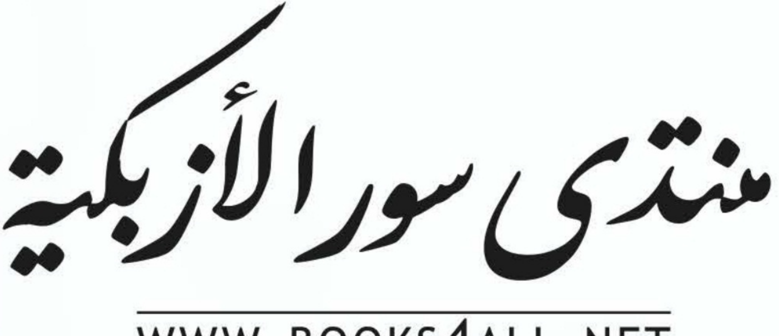
GRC Lectures: A growing collection of lectures by leading scholars and experts. The lectures cover a variety of issues related to the Gulf and provide valuable insight into ongoing political and academic debates inside or outside the Gulf region. It is published in both Arabic and English.

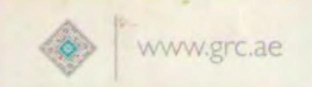
Research Papers: Peer-reviewed bilingual research papers and studies written by specialists in Gulf issues. The research papers are comprehensive in character and meant to open the door for more specialized Gulf studies.

GCC- EU Military and Economic Relations	Elizabeth Stevens	ISBN 9948-400-30-5
Judicial Systems in the GCC States	Ahmed Abdul Kareem Saif	ISBN 9948-400-32-1
Constitutionalism in the Arab Gulf States	Ahmed Abdulkareem Saif (Edited)	ISBN 9948-400-35-6
GCC- US Relations	Gregory Gause	ISBN 9948-400-36-4
GCC-EU Relations: Past Record and Promises for the Future	Giacomo Luciani & Tobias Schumacher	ISBN 9948-400-37-2

Event Papers: Presents the proceedings of conferences, workshops and seminars conducted by the GRC within the framework of the 'Gulf Studies Program', individually or in cooperation with leading peer research centers. Each event brings together area specialists and tackles a specific issue with the aim of reaching a common understanding of the issue and a set of recommendations.

Arab Perspectives and Formulations on Humanitarian Intervention in Application to the Arab Countries	Mohamed Kadry Said (Edited)	ISBN 9948-424-26-3


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET



إصدار مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥

التحولات الديمقراطية في العراق

القيود والفرص

إذا كان ليس من المستحيل إنجاز تحول ديمقراطي في عراق ما بعد صدام حسين، فإن هذه العملية صعبة ومعقدة للغاية، وستستغرق العملية فترة طويلة نسبياً من الزمن. بل إنه ليس من قبيل المبالغة القول إن العراق هو من أصعب حالات التحول في الوطن العربي، إن لم يكن أصعبها على الإطلاق، لأنه يحتاج إلى توفير وإنضاج المتطلبات الداخلية للتحول الديمقراطي، باعتبار أن الديمقراطية لا تُفرض من الخارج، ولكنها تُبنى من الداخل. وفي هذا السياق، فإن الدعم الخارجي يظل مهماً لتعزيز عملية التحول الديمقراطي في العراق، ولكن دوره يبقى مساعداً.

ولذلك، فإن الهدف هنا هو رصد وتحليل أهم معوقات التحول الديمقراطي في هذا البلد، والتعرف إلى خلفياتها وأبعادها، وطبيعة تأثيراتها في عملية التحول الديمقراطي، وكذلك الفرص المتاحة أمام إنجاز هذا التحول.

ISBN 9948-424-42-5



مركز الخليج لأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي، أ.ع.م
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
البريد الإلكتروني: info@grc.ae